

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تجلیات

مؤلف: صالح

جلد: ۱۵۴

آقای سید عبدالحق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۵۵۸

۱۳۰۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۸۵۲

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۸۵۲

۱۳۰۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

تکثیر است

کتاب

مؤلف

مجلد (۱۵۲) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۳۱۵۵۸

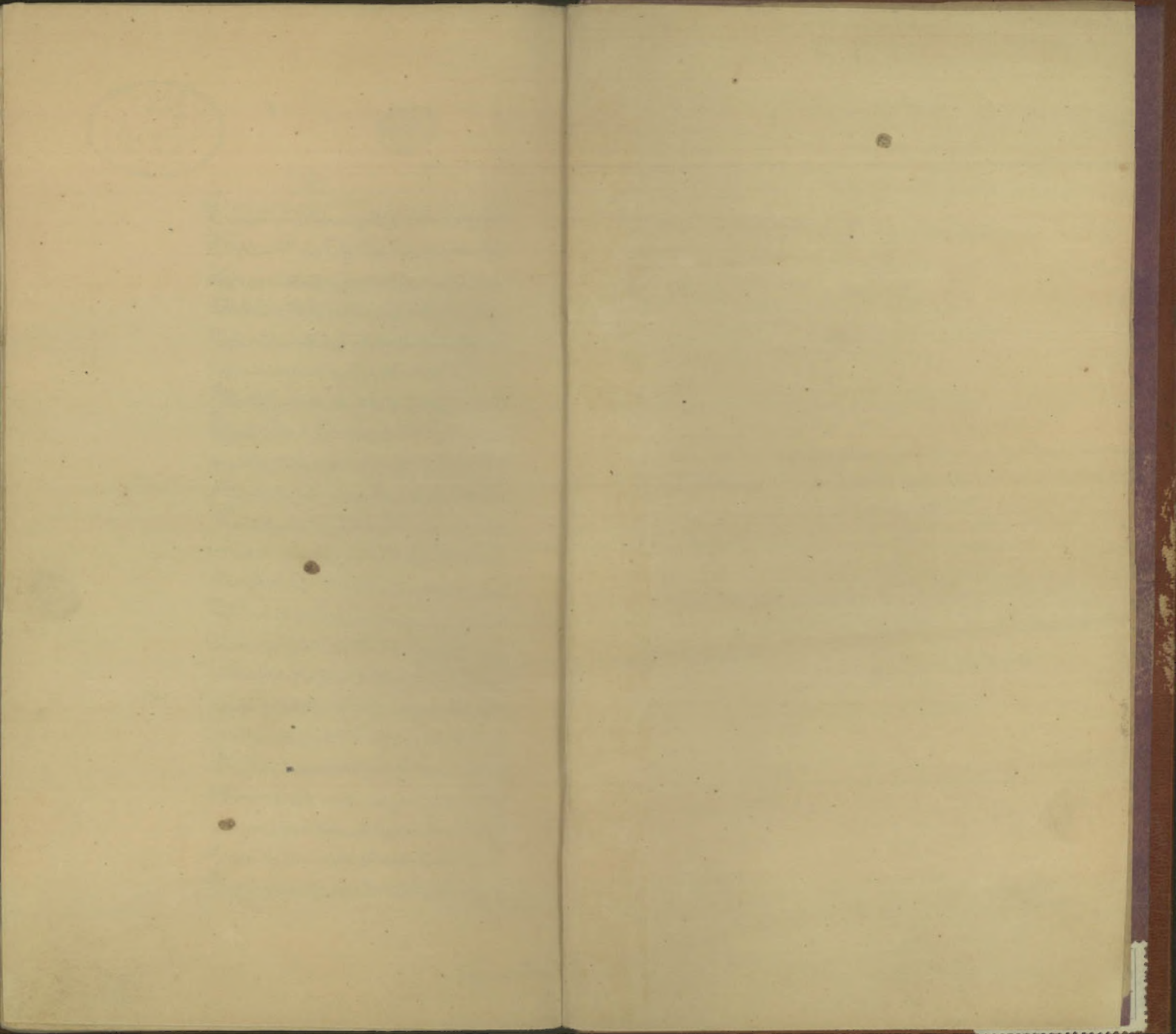
۳۱۶۱۹

۱ ۱ ۲ ۲ ۳ ۵ ۶ ۷ ۷ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰

۱۸۴

خطی اعداد

۳





ان ما يقع من الفساد والحرج والدرج عند دفعة الانشاء وتفسيره الرسول
لوقع اضعاخذ ذلك وان بعثتهم لنخرج ان يكون فيها لطف وان لم يظفر
جوابا في اربعة مسائل قبل انما اعتبر قوله من قبل العادة وجوب عليه
وإساءة عاقبة بل وجوب عليه رايته في كل بلد وعلى كل رايته في كل بلد
ولعل هذا اعتباركم وليلا العادة لا يعتنى بها في كل بلد ووجوبه من رئيس
حاجتهم اليها وانما سلكهم من رئيس وان كان بهم لطفها انية قبل
فكرناه من رئيس العادة انما يدل على وجوب رايته ليصل الناس ^{حصولها} عند
وبعيدة عن عند ارتفاعها ولم يدل على عذر القرواء ولا على عاقبة بل عجزا
في اعتبار عذر القرواء وحصول صفاتها لم خصوصية الى ابد الآخر وهذا
بحسب ما يكون في العلوم وعلى ما تقتضيه المصلحة فان كانت المصلحة تقتضي
وجود رئيس واحد نصب الواحد وان كانت تقتضي نصب عدد رؤساء
وهذا لا يقطع ما عذر مع اننا نزل على حكمه ونقول وجوب الازمنة ونقول
بوجوب وجود رئيس في كل بلد وكل مكان فكنا نوجب ان يكون من رؤساء
عولهم رئيس مقر ولعل من هذا على يد وانما نقول ذلك لوصول ^{لها} على
فيهم ايضا وهذا ايضا ما يقتضيه الاقليم على العقل الخمين من نصيب
معصوم في كل بلد وكل موضع واتباعا على ما اجاع ان الامام لا يكون الا واحدا
فاوجبنا له الصفة لم تنجيبها الزكاة لا تتقبل من الزكاة والاولا منهم يؤتون
بامام الكوفة ليس بلزعه بل ذكرناه اذا كان الامام ولدا وفي بعض ايضا لا بد
ان يكون من نائيه عنه لا يمكنه المعرفة بحالها لا بعد زمان طويل ان يكونوا
خالفين من لظهم في تكليفهم وذلك ان المذهب الذي يرضاه هو صحيح اصل
التكليف اقامه ما شاع من وكل بلد ووجوبه على كل واحد من بعد ذلك ان
ليست على انه تعالى من جسد سقرا الامام فخلطناه واولاها هذا ممكن في
الفرع وغير ممكن في الاصل فاقبلت ليس في البلدان العديدة عن غير الامام

مرعیون

ما يلحق في الجهد لا يمكن معه معرفة هذا الاسم الموصوف بصفات لا
 لهم بمرأته وخلقاً مع هذه الحال قلنا اننا ثبت الحال في الجهد ايها الموصوف
 فثبت له صفة الامام هناك فان قيل هذا لا يقتضي بغيره فيكون له بغيره
 عنان البلاد في هذا الوقت قلنا ان كانت شريفة شينا عليه ان لا زمة
 لكل من على وجه الارض وكل مكلف من البشر فيجب عليه في تحريم الارض
 يجوز ان يكون كلفاً بطلب الا لغيره انما متصلة به والحق تعجز ان يتبين
 عليه وآله وشريعته فانه عليه واذا اتصلت ولو في مدح طوبى لغيره انما به
 الاقتداء من نفسه من الامور لزمه الاقتداء في هذا الشرع وانما ان يكون
 عليه بلا رفق وتجويزاً من لا يصل لغيره انما به ولا هو مكلف بشريعته
 جاز ان يصيب له ما هو عليه فان الذي يقتضيه الاجماع ان لا في امام في هذا
 ولين يجرى انما ونحوه لغيره وانما لا يحد اسماً ليس له حال
 فربما ما امكنه لثبوت في ذلك نظر المقطع على الامور بغيره من كونه في ذلك
 وفيه لا يحمل بما امكنه عليه ونحوه فان قيل قلنا نقول في هذه النيابة
 التي ذكرتها انما لطف بجميع المكلفين ام لبعض المكلفين فان قلنا لطف
 للمكلفين انما ان يكون للمكلفين وليس في ذلك ان يثبت النيابة فيكون على الامور
 غنائم له من عذر الرضا وهذا حاله وان قلنا انما لطف لبعض المكلفين
 فانما انما لطف ببعض المكلفين من رضى بما رضى الكل وهذا هو لطفه
 في كل ما لا يثبت له في ذلك انما انما لطفه لغيره من وجه الخطا
 فكل من حصل على هذه الصفة يحتاج الى امام يكون لطفه في الاستعانة بالنيابة
 ومن حصل على هذا من حصول العصمة لم يوجب اليه ما يكون لطفه في الاستعانة
 من موافقة الخطا من الظاهر من الامام من حصل له هذه الصفة
 يستلزم عليه من بعد ما استوفى يحصلها من امام يكون من ورثه وهذا
 ما ظنوه فان قيل تكرر من ان انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين

لزم

انما يكون الامام

ليس

ولم يثبت

ولم يثبت لطفه من حصل له بوجوب علمك ان من حصلت له هذه الصفة
 احاداً لا حاجة الى امام وكذلك من حصل له هذه الصفة لا يحتاج
 الى امام لا يثبت له في حصول العصمة له على قوله كما اذا قدم بين الامور
 بالاجماع لان الامام محبة على اننا من بين جليل الامام او ما هو
 يكون لكل قول يوجب الى خلافة باطل بالاجماع قبل لهم هذا الزعم من ثم
 ما قلناه لا نأمن اننا انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين
 والاستعانة من موافقة الخطا من الظاهر من الامام من حصل له هذه الصفة
 من قبله وان من حصلت له الصفة التي ذكرناها من ان انما لطفه لغيره
 موافقة الخطا من موافقة الخطا من رضى بعض المكلفين لطفه لغيره في ذلك
 من الامور ان يكون انما لطفه في الامور انما لطفه لغيره في ذلك
 المستعمل ولم نقل لوجه الحاجة الى الامام الا ارتفاع العصمة بل لا يثبت ان
 يكون الامام لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 من فاديه ووجهه فانما انما لطفه لغيره في الامور انما لطفه لغيره في ذلك
 فاذا علمنا بالاجماع انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 علمنا انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 معاجلة انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 له العصمة الى رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 من يحتاج الى الامام لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 وهذا الحكم الموصل لامة لا يثبت لغيره من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين
 جزمه من قبله من الامام حتى يتبين له جميع ما يحتاج اليه رضى بعض المكلفين
 خروج الامام الاول من الدنيا ويتبين بذلك من رضى بعض المكلفين من رضى بعض المكلفين

منها رضى بعض المكلفين
 العصمة يحتاج الى امام
 وهذا لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين
 انما لطفه لغيره من رضى بعض المكلفين

وهذا بين لمن قد رآه فان قال قائل فان اقدم ان لا يتبع اختلاف وجه الحاجة
 فيكون من ارتفعت العتمة عنه محتاجا الى الامام لا يلحقها ولو حصلت
 له العتمة يضر بها وجه الاحتياج معه الى الامام فالمتاع من ان يكون
 الامام ايضا محتاجا الى امام اخر وان كانت العتمة حاصلة لغيره لانه
 اذا قلنا ان حصلت له العتمة محتاجا الى امام لوجه من الوجوه
 يستلزم الاحتياج ولم يجز ان يكون في غير ان يكون من غيرنا الامام
 ولانه يحتاج الى امام وجه الحاجة فيه الى امام اخر فانما هو مقترح في الامم
 ومن قبلنا في نفسه من الاحتياج لوجه لعل له ثم الامر في الامام محتاجا
 لان وجه الحاجة كلها رتفعة عنه الا ترى ان العتمة لما لم تلحقها الاحتياج
 الامتصاص لعله وكذلك لم يمتد الى الذين عرفت لان الامام عندنا
 الا وهو عالم بجميع ما يحتاج اليه وعينه ولا يجوز ان يكون في وعينه من
 العلم منه بما استد عليه من بعد ذلك لا يجوز ان يكون في وعينه من
 افضل منه فيعمل ذلك وجبا الاحتياج الى الامام ولو كان الامر على ما
 سقط الاخر بما ذكرناه فان قال قائل ليس لعلما يحتاج معه
 الامام هو انه يجوز ان يظلم فيحتاج الى امام يكون من وراءه ينصف له
 من ظلمه واذا كان هذا وجبا في الحاجة لم يمكنكم ان تقولوا ان الامام
 ان يظلم لوجه من الوجوه لا يخلو في خلافه خاصة على وجهكم في بلادكم ايضا ان
 الامام ايضا يحتاج الى امام قبله لعل له نحن لم نقل ان من يجوز ان يظلم يحتاج
 الى امام يظلم وانما الحاجة هنا في الحقيقة واجتهاد الى النظام لان
 وجودا تولى يكون اقرب الى الامتثال من الظلم وقبح الخطا من حيث هو
 يقع منه ظلم لم يكن هناك انما مظلوم لا يخلو ذلك قالوا يجوز ان يظلم
 المظلوم ايضا وان لم يكن في الحقيقة لظلمه والى ذلك يكتفى من الناس انه

مجازين

ما قالوا لم يجرها في انهم ارتفع العلم بها كان نفع التكليف بها كالتكليف
 خاليا من وجوبها فانها خارج عن وجوبها من العبادات الشرعية وحق
 فيما بعد ما يدل على وجوبها بعتقادهم بغير ذلك ما يجب ان يكون عليها
 من الصفات والفرق بين ما يلزم الامام كونه اماما وبين ما يلزمه من الصفات
 ثم نقف على ذلك الكلام في بيان الامة واستيفاء الادلة المعتمدة ثم نقف
 ابراهيمه الخالوا لاعتقادهم عندهم في كل فصل حسبما يقتضيه ويرى
 طاب له وجه وهذا الذي ذكرناه وان كان شيوخنا رحمهم الله المتدبرون
 المتكلمون قد اوردوا في ذلك ما لا بد عليه ويلحق انما لا يتوسع في استيفاء
 ما اقتضت شراعتهم من الادلة والكلام على الخالفين فانه قد عرفت من حيث
 القوم ما يحتاج الى ترتيبا لغيره الى حد الاستدلال على مقتضى ما ينبغي
 الطرح زياراتا ورواها محتاجا الى الكشف عن رواها والادلة عن
 توهمهم في ظلالهم فيها ورواها كتابا لفرقة الاحول الرافضة في الحديث انما الله
 بقائه ومحمد المصطفى واهل العلم بطريق انما هو وعلازمة لا يصلح من رواها
 ويحتج على ما ذكرناه ولما لم يثبت له في هذا الكتاب في تصنيف هذا الكتاب
 العليا والغاية القصوى وان يكون في نفسه بترك وعنه في اخذ وطلبه
 يجمع ما عتقته من استيفاء شبه الخالفين القديمة والحديثة فلا بد من
 بيان ما يمكن من التخصيص وما يما ينبغي ان يكون عليه من التخصيص فانه
 قد سلك في هذا الكتاب مسلك المناقشين لكتب خصومهم وما اقتضته على حجة
 يوردونه من شبههم ولم يقصد فيه قصد المناقشين الذين يرتدون الامة على
 حدتها ويستوفون اسلوبه خصومهم عليها والمجابهة بها وان كان قد اقتصر في
 كل فصل على ذكر الدليل الظاهري وذكرنا من الاسئلة عليه لكنه لم يستوفه ثورا
 منه على ما يذكره من جعله التفتق على من يقتضيه عليه واذا كان الامر على ما وصفت
 ليرتقب على هذا الكتاب لاس من يرفق العلم ولا يستعبد به الامم كما انما هو للطلب

تفتق

منهم

معناه

يصف

يشتمل على ما يشتمل عليه هذا الكتاب ورايت جامعة من اجاب الالهيتم
 مشوقون الى تحقيق هذا الكتاب واستقاموا في كونه وروى كل شئ منه في نظري
 الجمع بين سقفة ورتبة ترتيبه من غير ان يترتب على ذلك مع ما
 فيه من عظم المنفعة في الذين يقرءون الكتاب عند الله تعالى وحبل الذكر عند
 الى نفسه وهدى الى اقامه في اول الكتاب بما لا يتفق مع معرفته من
 لاختلاف الناس في الامانة ثم انتهى بحسب ما ذكرته وبعين الحقيقة في حق
 الخيا والافاق في الكتاب وتقرعات على حاشيته لا بد من استيفاء ذلك والافاق
 عنه وانما ارجوا ان يسهل الله تمام هذا الكتاب لم يبق بعد ما يشتمل عليه
 الا وحقى عليه ما امر به من عليه والافاق من فيه وانما ارجوا ان يسهل
 على ما يكون جوابا لما اعله يحظر ليعرف الناس من انشدها في الخطوط لا تضطر
 لا غير ومن الله تعالى استمد المعونة واستمر من ان يتقوى به وطفه
 قريب **فصل في اختلاف الناس في وجوب الامانة** ليعلم
 في وجوب الامانة على وجهين فقال الجمهور الاكثر والستى والاعظم انها
 وقاله ليس بشئ وانما هي ليست واجبته وليكونها قولاً ورتبة مشروطة
 بشئ والجمهور وانما هي مشروطة بشئ من غير من لا يرون في شئ من
 من قال بوجوبها على وجهين فقال الشيعية باجها وكثير من المعتزلة ان شرط
 وجوبها العقل وليس يوافق على التمسع وقالوا والمعتزلة وسائر الفرق انها
 وليست سماعاً وتحتلج ان يتدعى الكلام على من خالف في وجوبها الساذ
 نك على انها واجبته وينتج وجوبها فاذا ثبتا وجوبها كان كلامنا
 عليهم كلامنا على من خالفنا في وجوبها عقلاً ووجوبها سماعاً في الكلام على
 وجوبها طريقاً لعلنا ان نثبت انها واجبة عقلاً سواء كان هذا مع
 او لم يكن نثبت بانها واجب على كل حال ما دام التكليف باقياً والظرف قائماً
 ان نثبت ان وجودها لا بد من وجودها ما حفظ الشريعة بقومها كما

وجوبها:

وغيره ان وجه الحاجة فيه ايضا العقل ودون ذلك في الالهيتم
 يتبدل بالطريقة الاولى في انشائها الى انشائها الى انشائها الى انشائها
 احوال النكاح في وقت وفيها من شئ القوم وما يكون في انشائها وفيه
 عليها ما لم يذكره ولم يودعوا كتبهم ومن الله تعالى استمد المعونة لما
 البينة وطفه **الطريقة الاولى** في الكلام في وجوب الامانة
 وان لم يكن مع الله يدرك في ذلك ما ثبت من كونها طفا في التكليف العقلي
 لا يتم من دونها في وجهها سيما في اللطاف في المعافاة وغيرها في الله لا يحسن
 من دونها فان قيل في انشائها لطف الله كما اذ من قوله في هذا
 يدرك على ان لطفه ما لطفه في العبادات العادة من ان سمي كان لم يشتمل
 اليه كما هو في وجه المعافاة ويقوم التكليف في وجهه في لطفه من ان
 استقامت الامور في وجهه من انشائها في وجهه من انشائها في وجهه من انشائها
 الصلاح ما اقر به من الفساد بعد من خلوها من شئ من سمي ما ذكرنا في
 معانيهم ونقلب المعنى على الضعيف وانكروا في المعافاة وفي وجهه من انشائها
 وكانوا في الفساد اقر به من الصلاح بعد هذا ان لا نكلم لعل العقل
 خالف في ذلك من كماله فان قيل الصلاح الذي يحصل للكل من عند
 الروايات هو ما يشتمل عليه من الدنيا وما فيها ولا خير يوجب على سمي
 ان يفعل ذلك لما يحب عليه المصالح الدينية فاسان في وجود الروايات
 دينية لا نعلم على ما يشتمل عليه عند وجود الروايات من انشائها في وجهه من انشائها
 الظلم لا يعرف ذلك من صلح الذين لا يحالها في رايته وليست من هذا الزم
 لاننا نوجه الا على فان قيل كيف يمكنكم انشاء العلم والحق وري في انشائها
 ومن خالفكم في وجوب الامانة عقلاً بنازع في خلافه ويجوز خلوها من
 وان يكون الناس مع قذراً وارتفاعه بهم مع وجوده ووضوئه فاما ان
 تقولوا انهم يكافرون فيها يقولون او تدعون العلم والحق وري في انشائها

من

دناية وهو كما ذكر في الترتيل
 فيها ايضا شام

الفرق قيل له ما ذكرنا من جوارب العادة وان لم يوجد رئيس قيل انما
 ومع عدمه كذا لا يحصل فيه ما قلنا وانما وقع الخلاف من دفع وجوب اتيان
 في ان ما ذكرنا لا لا يحصل على كل حال بل يجوز ان يتفقوا لعادة فيه
 ويكون المستقبل بخلاف الحال ونحن اذا بينا ان العادة جارية على وجه
 في المستقبل وفي الحال سقطت في زمانها فليس لنا قيل في اولى العادة
 فلما ذكرنا انهم قد يكونون في زمانها فليس لنا قيل في اولى العادة
 والمرج عند هذا ليس يكونا لتاس من لا يؤمن منهم فلا لا ارتفاع العصية
 عنهم وحصول طابع فيهم تدعيم في قيل لئلا يكونوا المشبهات واذ كان
 حالم في مستقبل الاوقات كالحال في الان في ارتفاع العصية عنهم كونهم على
 المحصورة بحال كون الحاجة تدعيه بها فان قيل كيف تدعيه استمر
 العادة فيما ذكرنا في وقولنا انها تختلف على الاوقات فتان يكون الساب
 عند وجود الرئيس او قبلها في التصالح وبعده من الفضا حسب كثرة تواتر
 يكون عند وجوده كذلك لا في زمانها فاس قد يكون عند فقد ذلك
 الا في زمانها فاس قد يكون على حال استقامته وارتفاع وقوع الفضا
 فاذ انصطبهم رئيس وقصدا الفتن وشبهات الكلام ووقع المرح والوجع هذا
 بالصد ما ذكرنا في قيل له ما قلنا من الفضا عند وجود الرئيس انما يقع كذا
 انما في هذا رئيس فيهم بعينه ويحتمل نقل ان الناس عند وجود كل
 رئيس وانما بينا انهم يصحون عند وجود رئيس في الجملة وهذا حاصل
 على الحال ايضا انما في هذا انما في هذا الحاله من مالت قلوب الناس اليه
 وقام من زمانه في هذا الحاله من مالت قلوب الناس اليه وانما في هذا الحاله
 ذكرنا في هذا غير هذا حاجة انما في الرئيس في كل حال ثم الذي يقع من
 عند وجود الرئيس انما في هذا الحاله من مالت قلوب الناس اليه وانما في هذا الحاله
 يحصل من الظلم والاعتداء على العالم فيهم عند وجوده وهذا كما نقول نحن ونحذروا

في

يكونه

انما ليس هناك من يجوز فيما انظروا في الامام وان كان وجهه ان يظلم
 حاصل على كل حال فان قيل ما انكرتم ان يكون الامام يحتاج ايضا الى امام اذا
 علم من حاله انه عند اقربا في التصالح وبعده من الساد وان علم انه لا يكون
 بفعله لان هذا وجه لوجوب اللطف قيل له انما يكون هذا وجبا لوجوب
 اللطف فيمن لا يفعل الواجب في فعل القبح فيفعل به اللطف المقرب
 من علم من حاله ان يفعل جميع الواجبات فلا وجه لفعل هذا اللطف به لانه
 حيث فان قال قائل فيقولون في التماسه التي وجبوا اهل لطف في
 التكليف ام من لطف في بعضها فان قلنا انها لطف في جميع التكليفات
 يكون التكليف امام امام وان قلنا انها لطف في بعضها التكليف فان
 يكون لطف في سائرهما وهذا لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 على انما لطف في سائرهما هذا لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 الاشياء ما يقبل بوجودها ويكثر بايقاعها وانما هذا لطف في سائرهما
 ايضا لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 عن امام فاما من هو ما من هو من لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 الا في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 ما هو لطف في حال دون حال هذا لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 تختلف باختلاف الموككين وكذلك خلق الايام والاعمال وسلبها انما
 لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 الا في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 لمن ليس بالامام حسب ما ذكرنا في السبل على انما لطف في سائرهما
 لنا في نفس المعرفة بالامام الذي هو لطف لنا في فعل كثير مما وجب علينا فعله
 من كثير مما يجب علينا الاستعانة من كان لطفنا في ذلك في فعل كثير مما

له

الكلية

فان

في لعلنا انما انما
 لطف في سائرهما لطف في سائرهما
 ان لا يكون لطفنا

الكلية

لان من ذهب الى العزوة لا يعمل فيها ثابته الصلابة فكيف يعمل بها بغيره
 الصلابة دون ذهب الى ثابته الصلابة في قطعها على وجودها وانما الصلابة
 في الانهيار والاعمار والاعمال بل بانها تقع بالقطع لا بالتلف في هذا الصلابة
 الا ان من يهمل حاله من قال فلا وجد توجيها للمعرفة لا كونه الصلابة
 فله ان يعرف بها ومن الامامة بان يقول بقبيل ان يفتل الامام في كل
 معصية من دون حصول المعرفة له لان المعصية هي التي يعمل جميع التورات
 عليه واذ كان من جملة التوجيهات عليه المعرفة فكيف يقول انه حصل بغيره
 وان لم يحصل له معرفة بغيره كذا انما لا يتصور ان يكون الخلف
 بينا دخل جميع ما يجب حصوله من دون ان يملك ما لا يملكه فخلق لفعله
 هو وجوده في حق حصوله من دون ان يملكه ان يكون الامام
 معصوما واعدل جميع ما يجب عليه من دون المعرفة لما وجبت عليه
 لما وجبت عليه المعرفة ولما كانت الامامة جملة على وجوده في المعرفة على الامام
 ويشترط في ذلك سبعة ومن يرضى المكلف بعلت الحجة في قوله في كل
 معصية من دونها اذا كان الامام ما ذكرناه سقط ما امر به من ان
 ليس في الانطوائين يكون له بدل يكون غيرهم مقامه في كونه علفا
 اما ان يكون منها ما يقوم مقام الامام في حسن التكليف من دونها اذا
 فعل الله تعالى ما يقوم مقامها من التكليف قبل ما فيها يتم ذكره من ذلك
 نوحها ان يكون في الانطوائين ما يقوم مقام الامامة في حسن التكليف من دونها
 وهذا انما هو ان هذا لا فاعله ان لا يقوم من الانطوائين ما
 وهذا حيثما ما تقوم فاقبل اذا كان يقوم المجمع والامامة في باب التكليف
 والاستماع من الصانع في الامام مقام الامام في الامام في كل ذلك في كل
 الامامة ولا حاجة ان يعلم الله تعالى ذلك في سائر المكلفين وانما في كل تكليف
 من الامام كما استغنى الامامة قبله ليس يمنع ان يعلم الله تعالى من بعض

المكلفين

المكلفين من ليس بامام انه لا يجتنب شيئا من العبد من بعض الانطوائين
 بامامة فيه على هذا وان يكون معصوما لا يحتاج الى امام من هذا الوجه
 انما يجوز ان يكون من الامام في الامامة لا في غير الامامة وانما يتصور في
 من يجوز عليه من المكلفين في فعل التكليف ولم يرض عنه الفساد ولا اختنا من مقام
 وجودهم حتى يكونوا من الامام في كل التكليف ولعل من فعل التكليف كما يكون
 عند وجود الامامة في كل تكليف من هذا المعنى انما هو على قوله واحد في كل
 من يفتقر من عند هذا الامامة ويصلي ولا يتبين من عند وجودهم ولو كان
 انما جاز ان يكون له العلم الذي كونه حاصل على هذا في علمه بل كان
 ان يكون من الامام في جميع فاعلا لا يجوز ان السداد والصلح كما هو مع وجوده
 في كل التكليف على هذا لا لعل ان ليس في الجاهل ان يقوم مقام الامامة
 فيها كذا ما هو مع فاقبل في الوجود انما هو من اوجبها للظن في حسن
 عند فقد التكليف اذا كان فعله في كل من الامامة في كل من التراب
 انما ان ما يستحق عليه من التراب فاعلا في حق التكليف مع وجوده في كل
 فاعلا ان يكون التكليف عند هذا الامام اشتق ويشتق عليه من التراب
 احدا في ما يستحق عليه مع وجوده في حسن التكليف على هذا الوجه وان لم
 يكون هناك ما يقبل من التراب في هذا الموضع ايضا وكان التكليف لطف
 في كل ما كلف لا يحسن بغيره الامام في كل التكليف وان كان التكليف
 من فعله لان من التراب انما هو في حق التكليف مع وجوده في كل التكليف
 هذا ما يحسن بغيره هذا السؤال في من يفتقر من هذا المذهب عليه
 ان يفتقر انما يجوز التكليف من دون التكليف اذا كان ارتفاع التكليف لا
 يكون نصيبا في وضع الفساد فاما اذا كان ارتفاع التكليف هو لب التكليف
 في الامامة في رفعه على ان وضع الفساد عند هذا المذهب سبب ذلك
 من يفتقر الى الامامة في التكليف من دونها في كل فاعلا في هذا المذهب

عنه

يجوز

ذلك

تألفا من اجزاء لا تتبع ان يكون ما قاربها ويصعب لا انها وان لم يعلم هذه
 الشجرات كانت عليه وجه لا انها فان قيل فيجب على هذا ان يكون كل
 ورق لم يظهر له الاسم فيقطع على انه على كبره بالحق لا كذا لا انه مقدر على ما
 فيها ويوجب عليه الامام منه ويقتضى مقتضى ما فيه مصلحة فذلك هو
 على ما بالعدو قلنا ليس يجوز ان يغير انما ارادنا ان يكون كذا وكذا
 عظيم لانه وجد الحاصل في الامام انه ليس باسمه فلهذا في
 وانما خشي بعض العلماء ان يغير ان كان كذا في ان من علم حاله في ذلك في
 الاسماء فيستبعد وانما فيسبغ في ذلك في الامام في هذا التقدير انما
 بغيره ما يفهم اليه ما العلم انه لا يكون غيره وان لم يكن ان يكون
 ولا جوازا في كذا في الامام وان كان في صدقه في رتب وعطاء وكذا
 الايمان واستحقاق الثواب على ان يكون في العبد على هذا التقدير انما
 في الحال مقتدر في الامام ما هو كذا وكذا في ذلك في ذلك في ذلك
 وكذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 مقتدر في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 وهذا خطأ وجعل ليس بغيره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 انه لو تغير في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 بحيث لا يصل اليه بالشيء وهذا لا محالة علم في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 به ويجوز ان تقتدر ان يكون في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 وكان كذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 للسلف في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ان هذا الجواب ايضا لا يثبت على صولك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 تعالى اصفاته وعرفه في القوة والامانة ومصلح لا يجوز ان يغير منه
 كذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

الثالث

العبد

من

من حاله انه اذا علم الامام وقدر على علم حجتك فيه لا يغيره اما انما
 الثالث في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ليس صحيح لان ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 الامام على من في الجلالة وانما يتبع في ان ما علم على من في الجلالة ويقتضى مقتضى
 هو هذا الشغل في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 وان لم يظهر له الجلالة في حاله في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 اما ما ذكره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 التسليم في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 وكذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 لتبينه اما في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 على في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 عليه السلام في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 من ان الامام في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 قوله ما في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 عن شيعته لا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 اذ لا ما يغيره من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 فممن من الكفر في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 مستر عليهم في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 لا يمكن من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 يفرق بين ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ويوجه وليس كذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 القدرة والامانة في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

ثاني

الحاجة الى الامام حاشا له في كل من ليس بمعصوم احينا ايضا الى الامام لملا
 يعود بالتعلق بكيفية الامام لملا من ليس بمعصوم انما يجوز في ترجيح كونه
 متعلقا لا انه من كونه الامام متعلقا به انما هو بتعظيمه وتبجيله واتباعه
 ولا امتيا ولا روعه فيه ويشترط ان يكون معصوما في هذا لا انه لا يجوز تعظيم
 يؤمن من جهة الصانع بالاطلاق ولا العير الى قول من لا يؤمن ان يكون
 اليه اشتبا فاعلم ان هذا الما معة من هذا التكليف لوجه التكليف
 دون غيره وهو ترجيح من تعقل لطفه بفعل العلم في تدوير الباري تعالى في
 لا يحسن فكيف كان التكليف من اجلته بفعل العلم كما نزل من علمه بفعل
 العدل وان كان كل واحد منهما فيهم مقام كثر ذبا يرجح الى انما كان
 مثلا الظلم لا يرجح الى كونه تعالى ولما كانت هذه راجعة الى تعاقلي
 وجه امتياز التكليف على ان هذا السؤال يقتضي ما قد متا لا يقتضي
 فرضنا انه ليس كل هذا معصوم بقطع الحاجة الى الامام من عند كانت
 هذه الحاجة ثابتة على صاحب الوكيل في الامام في رتبة الكلام في رتبة الكلام
 ذلك اني لا انما اقله الى القطع عند ليس بمعصوم وله لطف لا يفعل
 به وكلها فاسدات فستطرد السؤال فان قال ان الامام هو كونه من معصوم
 انما لطفه في تعاقل بفعل التكليف وهو في التكليف علم انه لا يحصل في
 يحسن التكليف من لطفه بجواز مبيته الامام متبعا له في رتبة ترجيح
 المكلف لان معناه انما هو انما يتبعه من الصانع وانما بفعل جميع
 الواجبات عليه وهذا راجع اليه فحيثما يجوز في هذا المذهب التكليف
 وان لم يكن هناك امام معصوم فينبغي ان لا يثبت ما ذكرتموه على المذهب الثاني
 اختار هذا المذهب في الموضع الذي ذكرناه يقول ان التكليف الذي له
 من فعل المكلف او غيره من المكلفين علم انه لا يحصل ليس هناك مرجع
 وجوه الترجيح من تكليفه والتكليف الذي هو في الامام لطف فيه علم

ذلك

ليس هناك من يعظم بامامها فيجب انما ذكرناه من الوجه لوجه آخر في الذي
 في وجه هذا التكليف وهو ما يرجح الوجه الذي يارى في رتبة ترجيح
 الامامة من ليس بمعصوم انما هو من كونه من ليس بمعصوم انما هو
 سبحانه تعالى انما له من الامام في تعقل العلم في الامام لا انما له في
 حال المكلفين في القدرة والالة والعقل والفساد والالة وسائر امور التكليف
 لا يثبت ان كونه حاشا له في ذلك فالتكليف من ان يستند بها في فعلها
 كقدره ويتقوا به في فعلها مع وجود الامام مع وجوده انما يستند به
 المعارف والعلوم بالظن والادلة والكون في عدمه بما في العلم قد رتب في
 السؤال انما اذا استدلنا انما لا يستعمل في تعظيمه من مبيته الامام وليس في
 انفسه من رتبة في رتبة الامام انما هو من الامام لا في رتبة التكليف من
 والعقل والفساد والالة والكون في ذلك فالتكليف من ان يستند بها في فعلها
 لا انما يكون حاشا له في ذلك فالتكليف من ان يستند بها في فعلها
 حصل به جميع ما يرجح به قوة المكلف من القدرة والالة واللفظ والادلة
 كما ان الامام لطف في فعل التكليف علما قد رتب في فعله حصوله محال ان
 قد حصل وجوه التكليف في رتبة الامام من الامام ما ذكرناه في رتبة ترجيح
 اللطف انما هو لطفهم السمع والة التكليف في رتبة القدرة والالة من
 الان في رتبة رتبة الامام لان الامام هو رتبة هذا اما بصيرة انه لطف
 ملها بوابه هو حاشا له انما ذكرناه فاسدات فستطرد السؤال فان قال ان الامام هو كونه من معصوم
 انما لطفه في تعاقل بفعل التكليف وهو في التكليف علم انه لا يحصل في
 يحسن التكليف من لطفه بجواز مبيته الامام متبعا له في رتبة ترجيح
 المكلف لان معناه انما هو انما يتبعه من الصانع وانما بفعل جميع
 الواجبات عليه وهذا راجع اليه فحيثما يجوز في هذا المذهب التكليف
 وان لم يكن هناك امام معصوم فينبغي ان لا يثبت ما ذكرتموه على المذهب الثاني
 اختار هذا المذهب في الموضع الذي ذكرناه يقول ان التكليف الذي له
 من فعل المكلف او غيره من المكلفين علم انه لا يحصل ليس هناك مرجع
 وجوه الترجيح من تكليفه والتكليف الذي هو في الامام لطف فيه علم

فما الامام رتبة الامام

أكثر الناس وطعنوا في طريقه ولو لم يكن صحتما لاجتهاد والذي يدعيه للعلم
 لأنه يمكن أن يكون عليه السلام الطبري فقهه وشايعه في ذلك من الاستسكان
 ولما نال ما اقتضوا التفتوا وجبا نحو ظاهر الظاهر فلهذا لم يلاحظوا في قول
 فقهاء كان يجب أن لا يخالفوا في شيء من مذهبه وقد رأينا مخالفته وكثيرا منها
 لا يمكن مع أن يكون الخلاف في بعض المسائل من العداوة والعصا كما لا يخفى
 القدر في بعض المسائل وان كان في الظاهر ما له كماله وهذا هو الذي لا يخفى
 الأحوال وشواهد ما يقتضي اجتهاد فقهه على بعض من مذهبهم والظاهر أن
 عند غيره من الجاهل بها مستسا ويحتمل أن توجد من هذا الجواب ولكن
 ظاهر الفقه من الاستسكان يمكن في بعض المسائل من الخلاف في بعض المسائل
 لا يمكن كونه مرجح من قول في قول دليل قاطع والى يكون في الخبر يتعلق
 لو ثبت أنه لا يكون مرجح من قول الاجتهاد فما إذا كان حكما فادعاه
 في اتفاق به وهذا الجواب وأن كان مرجح عندنا لا نأمر بالرجوع عليه السلام
 لا يجوز أن يتولى على الحق المعلوم بالذليل في وقت مرجح اليقين والى
 ذكرنا ولا نأمر من يتعلق بهذا الخبر في صحة الاجتهاد لا نأمر به ولا نثبت
 أصولهم يقتضي جواز ما ذكرناه وبطلان عقولهم بعلم يكون لهم أن يستدلوا بما
 أصولهم يقتضي أنه لا قد يهتد فان كان قابلا لمكان الحق في بعض المسائل
 وكان لا يجوز أن يكون عليه دليل كالمذهب في التوحيد والعدل كما
 يستظهر عن الإمام فيها فكلما كان مرجح لا يستقامه في هذه المسائل
 وإن يقال من خلاف القولنا أن من قبل نفسه بأن صغر في السفر والاستسكان
 الذي يمكن أن يفعل على الوجه الذي لم يلاحظنا وفي ذلك أيضا الاستسكان
 عن الإمام قبل المانكا وما ذكرته سابقا لو كان كل حق من التوحيد عليه دليل
 قائم كدالة التوحيد والعدل فلهذا خلاصه لا يفرق بينه ولا يفرق كانت
 الشريعة بهذا الصفة لما تكلفنا سري السجود إليها في الاجتهاد

فيكون

الاستسكان كالم تكلفنا استسكانا في التوحيد والعدل ولا وجه لذكرنا في
 سائر ما يفتي على أحد من المذاهب بما فيها فلهذا لم يصح في غيرها
 أدلة قاطعة كدالة التوحيد والعدل وجبا للمؤمن جميعها أو أكثرها على
 الاجتهاد والظن وما استدلوا به من خارج من طرق العلم فان قيل فماذا
 يفرق بين الجاهل والدارا الناس فكيفوا أصالة الحق من غير دليل يصلح إلى
 جهته قبل العمل بكلامه تعالى لا بأس من أن يوصى إليه من شريعة غيره
 فما نقل من أثر غيره من أن يوصى إليه لا بد أن ظاهره قطع العمل بكلامنا
 فيما لا يخفى إلى أن نقل العلم بغيره نقل ولا يسميهم مقامه من الحجج الشرعية ما لا
 الناس من أن يوصى إليه لا أنهم يطالبون به وهو يعلم قول الإمام القائم
 الرسول صلى الله عليه وآله فكيفنا فيه الرجوع إلى قول الإمام المتكلمين
 بعد أن يوصى على فعله والله ولي هذا الحكم في جميع ما احتجوا به في
 مرجوح فيها نقله الشريعة عن أنبياء عليهم السلام على كل حال خصوصاً فيما لا
 وأول ما يفتي من أجل أن فصل هذا في بعض المسائل فان قيل إنما
 به وجوب عليه كونه حجة في كل ما يدعي مرجح في كل ما لا يكون ظاهراً حتى
 من هذا الأصل لا بد من دليل آخر ما انطالق الفاعل من العدل وان قيل
 يقول العدل الإمام ولا يمكن إلا وهو في هذا يخرج من حيز المسلمين دليل
 أما ما ذكرناه من وجوب إمامه في كل بلد فقد ثبتنا فيما تقدم من أن هذا على
 حسب ما يكون في المعلوم من مصلحة العباد نصب إمامة حتى كانت مصلحة
 عليه من سائر إمامة فليسوا وبقا كانت مصلحة في نصب إمام واحد فثبت
 هو من وراء التأييد منه في الحكم إلى ما سألنا حتى نقدر الوجه المستدل
 على ذلك وإن جئنا بالرضا في هذا وإماماً وهذا في المكلفين عليه
 من قبل نفوسهم ثم تكون من أدلة حقه في خبرنا فلهذا لم في ذلك اللهم و
 استقصينا العلم في هذا وأما الظن بإبطال الفاعل ويقتضاه أن يقول ذلك

فيه

أو يختاروه بل عندنا ان يتوالى ذلك ولا يتزوج حكم العوازم ثم لا يتبعها ^{تلقوا}
 عنانته عليهم السلام من عدل عن الطريقة التي بها حالها لم يكن له ان يفتي ^{لا}
 لا يفتي في الاكل لما جاء عليه من النظر والرجوع وقد ثبت انهما قاتل
 هذا فربح منكم ما يستحقه بالشيعة بما طاعت من امام الزمان عليهما السلام
 اذا كانتا تختلفا في بعض ما كان الحواشي من تقدم ظهورهم من الامة
 عليهم السلام في ما يجب تعقبها في هذا الامام مثل ان كانا يجب ما خلفه لوكاين
 استفادته من هذا العاوم وقد ثبت في غير هذا ان الامام من وراء
 وفده لم يختلف ذلك ولا وجود الامام حوازيك انما هي شيعة
 العدل عن علمه فان لم يكن ما اشتهر اليها ببعض ما بعدوا وليس بان
 من وقوع ما هو خارج عليهم لا لا يقع على وجود معصوم من وراءه فان قيل
 قلنا ان من يعرف الامام والحجة فاختلعا في ذلك فلا يجب ان يكون
 الخ امام لم يقطع اختلافهم وما يوجد اهل هذا في اختلافهم فيقتضى ما ذكر
 من انكم قبلتم ليس بغير اختلاف من انتم في الجحيم في المذهب الا انهم ^{عليها}
 الا ان عليه دليل وهو من طريقة ^{عليها} فوصل اليه مع من عدل فان مقتضى
 اختلاف في الامور وان كان خصوصنا مستقيمين معنا على ما عليها ^{عليها} الصلة
 الى العلم وليست اختلافهم موجبا لانتفاء الاول ولا في التلوا فيه فلكل شيعة
 اختلاف في التبعيات لا على كل حكم منه ولا في شرعنا من لم يبدل ^{عليه} العلم
 عنه فانما ان من قبل نفسه وليس هكذا المذهب مخالفنا في التبعيات ^{عليها}
 مع من معنا على الدليل في الحكم فوصل الى العلم وهذا يقتضي ما ذكرناه
 دليل اخر هو انه قد ثبتنا شرعية بيتنا عليه السلام بما جاء من الصلوة ^{عليها}
 ثابتة في القيام لامة جميع المكافين واذا ثبت هذا فلا بد ان يكونوا
 لان تركها اعيننا حفظ اهل الهاوتعبد المكافين بما لا يطيقونه ^{عليهم} وقد ثبتنا
 الاصولا ليدلوا على انهم لم يتركوا جميع الامة او بعضها ^{عليهم}

نور
نقش

ان يكون لها فظها لا يجوز عليها السور والاشيان وان كان لها هذا العبد
فما كانت فالا فليها سرها قط معصوم يفرق من حيثها التغير والتبدل
والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر
نكاحا لها ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
يطلع عليها العدد وتكون الحققة ثابتة فيها فتكون وهو لا يجوز عليها السور
الاشيان لان العادة وان كانت ان كانت ان كانت ان كانت ان كانت ان كانت
الاشيان وان كان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
تتوالى السور وان كان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
ولم توفى بها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
حال يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
حتى يعلم الوجه لا يقطع بها السور وتقع بالمعنى وينبغي ان يكون لها ان يكون لها
الوجه ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
ذكر قوله من التغير لا يقطع بها السور وان كان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
لغيره وان كان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
قائمة بينهم وان كان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
منها فانه يفرق بينهم ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
على ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
وليس ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
الاشيان ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
صلواته عليه وآله ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
لما عليه السلام يقطع بينهم ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
منها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها
ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها ان يكون لها

لأن الأسماء

تبع

2

از

خارج عظیم

فقط

ان

من الكفرين لا يعبدون الا بعد ان ينقل اليه ما عليه ويرفعوا يا وقره يجوز ان يعلم
 من ذلك ان لا ينقل اليه ما عليه ولا اذا كان هذا جائزا فلهذا لا يرد
 حاشا فلا يجوز عليه ما لا يجوز عليه فان قال قائل اليس من بعد من التبر
 وباتت ان هذه بان يكون في احوال الابد ولا يمكنه لقاء نفسه فكانت
 موقفا عن الامام على هذا الوجه ما يعرف هذه الاحكام بالنقل ويستدل
 بان نقل الامام لم يبق لم يتقوا هذا الا انه لا يلزم جميع الكفرين نقبا اليه ولا
 ان ينزل من النبي والامام لتبليغهم وكذا الامر بعد هذا ولا بد من ان يصل اليه
 بالنقل والاعجاز في نقل الامام بالنقل فيكون تكليفهم في حاشا ان لا يجوز
 وان لم يكن هناك ما لم يكن في الحقيقة فانه عليه بالنقل فيلزم ان ينقل
 ان يتبع من الكفرين لا ينقل في حال من الاحوال بل يقول اننا نجعله
 حاشا ان لا ينقل انما اذا قلنا انما يجوز ان يكون من اولهم من اذا عدل
 النقل لانها اذا ما جئنا او يقولون من ينقطع بهم العند على الكفر فيقال
 المحقق بالنقل في كل من اولهم اننا كل من ينقطع الشريعة فاذ قلنا
 نقله فلا فانه حاله انما انما ينقل عليه السلام في احوال الابد وال
 من بعد من الامام في بعد الاستفاد في انهم جميعهم ويحجب تكليفهم بوجوه
 لما قلنا لمصرم الذي والنبى والامام من اولهم فافهم من نقل الامام
 بنزاح من نقلهم وينقطع عندهم فلا فوا انفسهم ومن ينقطع العند بخله
 هذا انما لا يجوز فانه قال انما علم المتواترين من شروعه لا يجوز ان
 يتعلم ان الله تعالى في نقله فيهم كما لا بعد حاله ما حل هذا المحل في
 ان لا ينقل عنه ولا ينقل عنه ولا يجوز ان ينقل عنه في مثل هذا
 فان من حصول التبر في كل ما عليه من شروعه وهذا يبين العلم بالبد
 والما ولو يجوز ان ينقل عليه السلام في شريعته في الصلوة والركعة ونقل القرآن
 وكذلك انما ان يكون القرآن قد عورض ولم ينقل اليه يحصل التبر

ان

جاء

كأن لا يرد
فلا فافهم

يتبين

وكل

وكل ما يورد في ذلك امور لما سنده في غير ان يحكم بجلالة ولا ان
 يجوز ان ينقل الامام في تعليمه بخلافه في كل ما ذكره ولا ان لا ينقل شي من
 ذلك في النقل بل اذا وثق به دليله ليس كما علم في قوله فانه لا يجوز ان
 ينقله بل هو على وجه من النقل المستوي به كمال العقل في العلم بان لا ينقل
 الا من هو على وجه من النقل المستوي به كمال العقل في العلم بان لا ينقل
 كمال العقل في هذا الامور ان ينقله من وجهه والاعجاز في نقل الامام
 وان كانا عليه حاشا ان من جهة الشريعة انما يكون ان ينقل عنه في حاله
 العقل في حاله الامور انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 هذا الوجه في نقل الامام المستوي به وان كانا في حكم النقل في حاله
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والاعجاز في نقل الامام المستوي به انما انما انما انما انما انما انما
 وان كانا له وقد يجوز ان ينقل عنه في حاله انما انما انما انما انما
 ورسل هذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لا يجوز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الرسول عليه السلام في الدنيا من وجهه والاعجاز في نقل الامام
 غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 محقق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

الوجه

صباح

بيان

ان

غيره

يعرفنا بغيره مع العلم بالحق ان يكون صادقا ولا مصلحة لنا معه بل لا
 عندنا ولا مصلحة لنا معه بل لا حاجة لنا ان يكون كاذبا فهو في اوصاف
 متحلا بالصفات التي انظر في احواله ونقد الالاشتباه على ما ذكرنا من
 حاله من كونها متحلا بالصفات التي انظر في احواله ونقد الالاشتباه على ما ذكرنا من
 لولا ان هذا المقوم من الصفات قال قال لا بد ان يكون من هذه الطريقة يجب
 عليكم ان تقولوا ان من لا يعرف الامام لا يعرف شيئا من انبياء السلام لا تعلم انه
 يعرف بعضه دون البعض بالطريق الذي عرف بها البعض جاز ان يعرف الكل
 وان قلنا انه لا يعرف شيئا فان وجهكم يختلف ذلك لان من المعلوم اننا نعلم
 ويوجب الصلوة الخمس والحج واليوم واليوم وكثير من اركان الشريعة فكيف يمكن
 ان لا يعرف الامام لا يعرف شيئا من الصفات التي لا بد ان يعرفها في هذا الباب
 ان من لا يعرف الامام لا يعرف كثير من الصفات التي لا بد ان يعرفها في هذا الباب
 طبع وان كان من لا يعرفها لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 اذا علمنا بالمصلحة في الطريقة التي لا بد ان يعرفها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 يحصل فيه هذه الطريقة والذكية في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 مما فيها وكثير من الصفات التي لا بد ان يعرفها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 وقد بينا ان هذا لا يجوز في العلم ولا يجوز في الشريعة الحكم تعالى ونعم
 الامانة تعلم بما صحت في هذا الباب ونعمنا او غيرنا في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 احكام الشريعة الا وقد حصل اليقظة في هذا الباب ونعمنا او غيرنا في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 قد علمت في الحقيقة الى الامام على الملأ من كان يحول في الدنيا او كان يحول في الدنيا
 الكثرة لما علم ان ليس له علم الله تعالى من انهم في الدنيا او كان يحول في الدنيا
 شيئا منها لم يكن صاحبها للامام فكيف يمكنكم الاستئذان على ان لا بد ان
 امام في كل زمان وقبل الامانة استلزامه ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 لا يربحها ولا يحوّلها على غيرها انتم في الحاجة اليها واذ لا يكون جميع ما يحتاج اليها

سورة

سورة اخذت بها احكامها وحجتها وكذا اذا كانا بعد من انتم في هذا
 عليهم كما كانت حاجتهم ايضا اليه فانه يكون من وراهم حتى يعلموا ان نقل
 قلنا انهم لا يكونون في يوم الجمعة حتى يذهبوا الى حاله على ما سألنا في هذا
 انما في جميع احكام الشريعة ولا يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 الى الامام حفظ الشريعة وعمرها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 الشريعة في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 كما يربحها ولا يحوّلها على غيرها انتم في الحاجة اليها واذ لا يكون جميع ما يحتاج اليها
 الى الامام كان الخطأ في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 فان قيل ما الفصل بينكم وبين من جعل هذا الامر بين يديها لا تعلمون
 حصول الشريعة في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 شريعة النبي عليه السلام لا بد ان يعرفها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 كما في هذه ولا تحصل في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 احكامها ولا يحوّلها على غيرها انتم في الحاجة اليها واذ لا يكون جميع ما يحتاج اليها
 ارتفاع من هذه من ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 الى الامام في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 ان يكون هذا فقط في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 الامانة لما جازت في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 او العلة من انهم في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 حتى يعلم جميع الامانة في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 لم يقطع على انهم في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 ذلك عليهم في اعادة مخرج من الامانة ولا اعتبار بما يربحها ولا يحوّلها على غيرها انتم في الحاجة اليها
 اذا علم بالذليل ان هذا الامر لا يمكن ان يكون من هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا
 الامانة في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا الباب كما يجوز ان لا يتناولها في هذا

عليهم

يجوز

يكون

ويجوز

للكلف فكذلك اذا كانت الامة قد اشتهرت كلف الامة من لا يفتقر الى ما
 في هذا انهم والقطع على الشفاء والكبر من المعاصي عنهم وتكون من اعداء عليهم
 ولا يخرج هذا التحويل من ان يكون له شبهة فيا لو كان خطاه كان كبره وطهره
 من ان لا يفتقر الى وجهه فان في المعاصي ما يقطع على كونه كيا بر ولم يكن في
 سبيل الحق الكلام ايضا من حيث كان اولي علينا الاتفاق في الكبارية منهم
 تجوز الاتفاق من ان يشاهدوا انهم لم يكن حقا كانت الشهادة به كذا لا تمنعهم
 وان في الواقع ما لم يبلغ هذه الشبهة وكون هذا الاتفاق بما يجب علينا
 سبيل الملة وان تعدد علينا تفصيل فما لم يكن في كونها حجة ما حجة
 لا بما وشهادتهم ليست عندنا فوجب علينا ان نخطا انهم من صلحهم وانما هي
 عند الله تعالى وان كانت عندنا ما وان كونا اولي علينا هذا الكلام
 المذكور فان قيل ليس المراد بالاشهاد في الاخرة وانما هو القول
 والاشهاد اذ اصدق كقوله تعالى شهد الله ان لا اله الا هو الملك القدوس
 العلم الحكيم قال حقا من شهادته وليس هذا من باب الشهادة في الاخرة
 او نقل بسبيل وان كان مع شهادتهم بالحق شهدون في الاخرة بالاموال
 فوجب في كل اجمع عليه قوله ان يكون حقا وقيل انهم يقوم مقام قوله
 في كل من يجهل ان يكون حقا حاله لانهم اذا جعلوا على الحق فضاوا وطوروا طورا
 ما يستدل به حرم على الخلق هذا فيجب ان لا يفتقر من الضمير في اكثر في هذا
 الباب قيل له هذا غير موافق في دعائه في الاستدلال بالادلة لان المتعلقين
 الالهية انما هو كونه من غير الا لا يفتقر الشهادة لان الحق لو كان في الشهادة
 لم يكن في الكلام شبهة من حيث كانت الشهادة لان الله تعالى كونه حقا
 هذا الالهة ولو يتعلق بتعلق كونه مشهور لا يشهد بها ومنهم من يجهل ان
 اعتبار العدالة في الترويج اليها وان كانت الصفا لا تؤثر في العدالة ولا
 يتسم وتزعمها على هذا المعنى من العدالة المتقولة الشهادة في الواجب

من

ويذكر

الامة غير معروفة لا فرق فيها ذكرها وبين ان يكون في هذا في الدنيا ولا
 معارضا ان يكون في هذا في الاخرة دون الدنيا واستدلوا ايضا بقوله
 كتب من اجل معرفتنا من اوتوا بالعرف وتبين عن ذلك كما لو ان
 وقالوا الله بالحق لا الله وانما بالعرف وتبين عن ذلك كما لو ان
 من احضار لا نذكر في هذا من كونها حقا وكذا في غيرها ايضا من كونها امر
 بالمعروف ونهايتهم عن المنكر ان تكون امة بالحق وانما هي من المعروف
 عليها من ذلك لان الاشباع من وقوع اشياء من الاشباع من حيثهم والكلام على
 الاية من الكلام على الامانة قبلها على ما وجد من المناقشة في ان يكون
 الامة على تسمية جميع الناس على تسمية ما يشاء من اهل الاعصار
 اهل الحق في الله لا يجوز ان يروا بانهم فيها والاركان وحدهم بهذه
 وفي ان كونا في هذه الامة ان لا يقع منهم ما يوجبهم من كونهم انما
 ولا يجب من ذلك ان يقع منهم الصفة التي يجب مقابله ولا يجب من كونهم
 بهذه الصفة في الكلام في الاية من على حد واحد يمكن ان يقال في هذه الآية
 وفي القول قد من ان لا يقع ما يقع من حيثهم من غير ان لا يشاء
 في الامانة يجب ان لا يقع ما يقع من حيثهم من غير ان لا يقع من غير
 وليس في هذا شيء من ان لا يقع من غير ان لا يقع من غير ان لا يقع
 في ان لا يقع من غير ان لا يقع من غير ان لا يقع من غير ان لا يقع
 قد حصل الجواب عن في الآية المذكورة فلا وجه لتكرار واستدلال ايضا
 بقوله وانما سبيلنا بالحق انما هو واجب الله تعالى في اتباع سبيلنا بالحق
 ومن المؤمنين منهم من يفتقر من هذه الطريقة والكلام في هذا الامانة
 في الايات المذكورة وانما العرفنا به عليها فليفتقر من هذه الامة ايضا
 يتصور من الامة ان لا يفتقر في الفتنة من الترويج وانما سبيلنا في انما
 من يستدعي من العرفنا بالحق انما هو واجب الله تعالى في اتباع سبيلنا بالحق

الام

لم يرجع اليها من غير ما سئل الحقيقة ولا يستعمل من كونها لكانت معها
 متجاوزا عن جميع اهل اللغة واذ كانت حقيقة الانا بغير اللغة هي النوع
 لم يرجع لغير قوله تعالى في سبيل من انما ياتي على جميع المؤمنين حتى يجمع ما كان
 متمسكا بالامان وبغير ما خرج من غير الاله ومن رجع الى الحق وانا ما بالحق
 كان على غير الانا لوضعت ذلك كتمانا من باللفظ من حقيقة ما من غير روث
 فالوجه ان يكون ظاهرها متساويا للثابتين من المؤمنين لان روثا الى
 الامان واما قوله عز وجل انما على هذا امر ان لا تعمل كما قالوا فينا
 وبغيره من الانواع واستدلوا ايضا بقوله تعالى فان شئتم في شئ من روث
 الى الله والرسول فالله واجب علينا ان نرد الى كتابه لانه عندنا نسخ
 فحينئذ ان رفع الشك عن ان لا يجب ان نرد ولا يقطع وجوب الرد اليها الا كونه
 حقيقة وان كان على هذه الآية من وجوب احدها ان هذا الخطاب لغير المؤمنين
 ولو كان الخطاب ليس فيها لفظ يقضي الاستغناء لجميع الامة واذ لم يكن
 ذلك لم يكن لحداد يجب ان يعلل الاستغناء ليس لهم ان يقولوا انها على الجميع
 الا لانه على الرد اليها الاقل ان يقال ان قوله تعالى انما على الله
 على الرد اليها الاستغناء وتاثيرا في الايمان فيبين ان عند وجود
 يجب الرد الى كتاب الله وليس فيها ذكر ما يرتفع فيه الامر حيث دليل
 الخطاب الذي ذكره من انما يسطرعه قوله من انما في كتابه من قوله الحق بصفة
 وبغيره اذ اعلق بغيره فاصطفاها وفي كتابه صلى الله عليه وآله ان
 ما يرتفع الشك في بطلانها ان يكون ردودا الى الكتاب والله لا يفتقر
 الا من دليل فلا يخلو ذلك الدليل من الكتاب والله فكأنهم واما في
 الشك في وجهه عليهم الرد وعند الله يكون قد ردوا فلا فرق بين
 الشك في وجهه وادعاءه والرد بالآية انه يجب الرد الى الكتاب
 السنة فيما فيها العلم لانه لو كان طريقه العمل وكان الشك عن محبة

فيها

فيما اتينا فهو انهم لم يجب عليهم الرد الى حال اذا كان ما اختلفوا فيه لا يبيع
 الخلافة فيه وهذه الحجة كاشفة في ابطال الاعتقاد بهذه الآية واستدلوا
 على سورتها بالعلم بقرينة تعالى ومن تلقاها الله يحولون في قوله يدلون
 في قوله تعالى الله تعالى ان الذين آمنوا وهدوا بالحق وهذا فيمنها منهم
 على سبيل الذكر والكتاب على ان لا يفتقر الى انما من وجوه اخرى انه على غير
 خلقها من غير ان قوله متساويا حقا لغير الانا من غير ان يقال ان
 المستقبل من الزمان ليس لهم ان يقولوا ان قوله يدلون بالحق في قوله
 واذ صليت فذلك ما يستقيم ان يكون يدلون كما يقال ومن تلقاها الله
 هاديا حتى يهديه وتاثيرا ان قوله انما يبيع على الرد عليه وانه
 يرجع الاله من وجه الاستغناء في الزمان لانه في وجهه عليهم عليه
 بالحق وانه وهو وليد قائلها وروما يدين ويدين على ما من الناس
 بهما فله واذ كان الاجل في الشك في رد الاله جميع الامة وتاثيرا
 ان لا يستقيم ان يكون اذ الله تعالى في قوله تعالى انما يبيع عليه السلام وقوله
 ثم يقول ليطهيه السلام فيكون حجة ورسيا للعلم واما احتمال ذلك فيكون
 المحتمل الاحتمال في قوله واستدلوا ايضا على صحة الاجماع بما روي عن النبي صلى
 عليه وآله انه قال لا تجتمع ائمتي على خطأ ويطهرون العلم بكن الله لهم حتى على
 هذا ويروى عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى انما يبيع عليه السلام
 الاجماع لا يخرج الشك بها لانها كلمة المجاز لا ادل لا توجب على وجه شدة من
 العلم ليس لهم ان يقولوا ان الله تعالى في قوله تعالى انما يبيع عليه السلام
 ان الامة كلها لمعت بالقبول وليس لنا ذلك لم يكن ايضا فيها حجة لان كل
 في شدة الاجماع الذي لا يثبتنا لا يدين من الخبر والمجاز لا يوجب حجة في شدة
 في حقه ووجهه ليس لهم ان يقولوا انهم قد علموا هذه الاخبار وهو قوله في
 سنة الاجماع عليها في كل زمان وقد روي عن انهم لا يقولوا ما روي هذا الخبر

نحوه

وذلك ان هذا اللفظ يطلع لخال
بالاستيفاء

مح

عمله

لما علمت العلم في الدنيا فموتى به في علمها العلم وان كان لم يمت في الدنيا
 من اجل ان الارواح القويمة لا تنفصل عما ولدوا له ايضا ان يكون الامام بنفسه مقتدا
 بالمرتبين
 بعينه من هذا الوجه فاما اذا كان في ذكرنا ظاهره فان قيل ان
 الامام انما يقتد به فيما يعلم سوره به ولا يكون له مقتدا به فيما عرف
 بغيره اللهم من هذا ان يكون له علم ما لنا في اكثر الدين لان اكثر ما يعلم
 بالا ولما في الدين من اجل ان الامام لا يعلم ايضا الا يكون النبي صلى الله
 واله اما لنا في اكثر من العقائد فبما لا يكون له ليس الا كما ان مقتدا في الدين
 اقتداه ان يكون الامام مقتدا به فيما لا يكون قوله او فعله حجة في ديننا
 الا ان العلم بصوابه ولم يقتدا ان يكون اماما جاهلا فبما صوابه بغير اذنا كذا
 تعرف جازيا صوابا لعل الامام عليه السلام اقتد به حجة في جميع التخصيصات
 العقائد لان ما علم من جملته لا يثبت فقول الامام انما حجة فيه وطريق
 الى العلم بصوابه وما كان هو الطريق اليه دون غيره فكونه حجة فيه ظاهر
 من علم اكثر من ان يوجب علينا الاقتداء بالامام في جميع افعاله وافعاله وان
 جاز ان يقع في الدين منه في حجة ويكون حجة مستكما ان الله سبحانه وتعالى
 امر بولاه وانما كان يكون ما وقع من القول في حجة الله ويكون حجة مستكما
 في قول المجوز ان يكون ما فعل الله من بديهي وجوه فيكون حجة مستكما
 من هر وسئل ذلك الفعل في ذلك الوجه فيكون حجة اذا كان ما علم
 متمكنا من العلم به وانما يجوز ذلك فيما لا يكون متمكنا من العلم به وتقرى
 ان الامام مقتدا به في جميع اقواله وافعاله فيما يتعلق بالاسلام وفيما
 لا يتعلق بالعلم به فلو قدرنا انه ما اتى في فعل ما يتعلق بالعلم به فبما
 يجب علينا الاقتداء به ولا يجوز ان يكون حجة مستكما في مقتدا في مقتدا
 به في مثل هذا الوجه كان ذلك مقتدا بمعنى الاقتداء بحسب قارئنا
 العبد المولود وكلنا من فيه مثل كلنا في غير في انه لا يجوز له الاقتداء به

وطا عهده

فما

فيما له طريق الى العلم بغيره وان كان حجة به الاقتداء به في طريق الى
 العلم بغيره حسب ما اقتداه في جميع الامام واقدا بهم به فان قيل
 يجب علينا من الاقتداء بالامام في جميع افعاله في الصلوة وفي غير ذلك
 ان يكون صلاته الامام فاسد فبما مقتدا به في الصلوة لما هو مقتدا به في حجة
 ولم يجب ان يكون امام الصلوة معصوما فان اكثر من من شمله في امام
 الله بغيره فبما له اما الامام الصلوة فليست بامامة حقيقة بل هي بغيره
 معنى الاقتداء بالحقيق وهو مقتدا في كل ما علم من الحقيقة لم يخل للامام
 بها اما ان يكون مقتدا به في كل ما يكون الحق من الامام بغيره من الامام
 انما حجة بغيره لا يعلم الامام بغيره وانما مقتدا في كل ما علم من الحقيقة
 وعزومه وجاهل بما هو مقتدا به من افعالهم ولا يخل للامام من الاقتداء به
 يكون ان يعلم حجة مستكما او حجة مستكما او حجة مستكما من حجة مقتدا به
 من مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 والاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به في جميع افعاله واقدا بهم به
 بالامام من مقتدا به وانما مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 هذا الامام اجمع الامام في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 وحلفا له من مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 سنا على مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 فيما عرف من مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 وحلفا له من مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 بالامام مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 لا يخل من مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 ان مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به
 ان مقتدا به في الدين من الاقتداء بالامام في جميع افعاله واقدا بهم به

والتحالف والاختلاف فيما بين البلاد والمزبعا ذكرنا ما لا يتصور فيه الامام
 يتولا بنفسه الامور اذا كان يتولا جميعه بنفسه جاز ان يتفصل على
 كما انه لما جاز ان يتولا بعضه بنفسه جاز ان يتفصل على بعضه على
 العالي في شؤن المزية في معنى الاقتداء بين الامام والابير على ما ذكرنا في حجة
 يكون ما قدرنا من اختلاف الامام على جميع ما اتيه من حقيقة اقا
 لا في بعضها في معنى الاقتداء بها والامام بها على ما يدعيه الخصوم فادعاني
 الامام على ان الامام لا يكون في الزمان الا واحدا واذا وصيت على امره
 هذا الاجماع والامام ارضا الى الفتح فيه وجب القطع على ان الامام
 على ان يتفصل على الامام لا يتفصل عنه والحق في قوله وليس له ان يقول
 ان الامام انما اقتدا على ان الامام لا يكون في الزمان الا واحدا وان لا
 لا قول الا واحدا وان لا يقول لا يكون الا واحدا فانما جاز قوله لا يتفصل
 يكون حكمه حكمه في معنى الاقتداء وسعة العمل لا يتصور مع هذا الاجماع لا
 هذا القول من جهة تخصيص الامام واطرافه يقتضي اطلاق هذا القول
 وما لا يملكه وليس لها ايضا ان تقول ان الامام انما مع من يتولى امره في
 عصر واحد في زمان واحد وبعينان وما ليس مانع من كون له من
 على ان لا يتفصل بالامام ولا اخر لقبها بالامام لان الامام لا يتصور انما
 الغير لها في ان لا يتفصل عن الامام في ان لا يكون كالا ما يتفصل بالامام
 اول لقبها والامام مانع من هذا مع انه لو لم يتسم احد بالامام وتفرغ
 يتفرغ عنه الامة وحصل من اصفاته التي يقتضي كون الامام ما لا
 ان يكون اما على الحقيقة من غير اعتبار التسمية والفتنة في ان القول
 اثنين **فصل في ان الامام لا يكون الا واحدا من كل عصر**
 الكلام في كون الامام افضل من كل واحد من عينته يتسم منهم واحد
 حجة ان يكون افضل منه يعني انه اكثر خواصه الله تعالى واخصه
 منهم

حجة ان يكون افضل منه في الظاهر في جميع ما هو امام فيه فالتسمي الاول
 حجة ولا انما في هذه التسمية في التسمي الاول وهو افضل في التسمية الله
 وعونه اما التسمية على التسمي الاول وهو ان الامام حجة ان يكون
 ثانيا بعد الله تعالى فيكون من التسمي الاول وهو ان الامام حجة ان يكون
 احده من عينته وانما ثبت ذلك بحجة ان يكون ذلك من حيث ان الله
 تعالى ما هو الله لا يخلو من ان يكون افضل منه ولا من كون
 من قوله لا يخلو من ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 بهما من قوله لا يخلو من ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 مستحق فلا بد ان يكون اكثر من الامة من حيث هو وهذا لا يخلو من ان يكون
 لا يجوز ان يكون في عينته من حيث هو في الفضل والشباب او فيا من حيث هو
 في قوله لا يخلو من ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 او حجة ان حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 له والامام حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 على من يتفصل عنه لا يتصور في عينته وهذا مما لا يمكن من عينته
 فان قيل لا يمكن ان يكون في عينته من هو اكثر من الامام لان الامام حجة ان يكون
 ان فضله على الله تعالى يتفصل عنه وبعين ذلك وانما قلنا في ان لا يكون
 التسمية في حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 معجز ان يكون في عينته من لا يتفصل عنه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 مستحقه قبل الامام حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 والامام حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 من حيث هو افضل من الامام حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 انما هو اكثر من الامام حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون
 فافضل من الامام حجة ان يكون افضل منه لا يخلو من قوله لا يخلو من ان يكون

منهم

منهم

سقط

الخليل يشترطه وروعيته في العبادة بما فيلزمنا ان يمتثل لغيره وعيسته
 ما قيل بها لاسمها وانما نحن عليه الا غلبنا بالتواضع التي تقتضيها العبادة بها
 وان كان الامور على ما قلناه سقوت السؤال عما نقتل بلزكم على هذه النظر
 ان يكون الامور الفاضلة افضل من عاياهم وليس هذا ما ذهبنا اليه بل قد
 بينا ان الامور الفاضلة لا تكون افضل من عاياهم فيها فسادا فيه
 حينما قلناه في الامور انما لا يجب ان يكونا اكثر ثوبا من غيرهما فجب
 حينها ان يكونا مثلهما مثل ثوبهما والاسام انما وجب ان يكونا مثلهما
 من حيث وجوبه فمقتضىه وليس له ان يحصل في الامور الفاضلة ما في غيرهما
 لا يكون تركه ذلك وقد ورد السمع على اخذ ذلك لان العلم والشيء لا ينفك
 ولا هو رتبة العلم وذا الدين الوليد على ان يكونا على ذلك في غير
 بن حارثة على جعفر بن ابي طالب لم يمتنع علم انها كانت افضل من الدين
 وعرفه ذلك افضل من الدين وذا ثبت ذلك فلو لم يكن ذلك لا لغيره
 الفضل على العلم مثل قبل لاسما من هذا السؤال جوابات لغيرها انما لا
 تعلم ان ابا بكر عركا فالفضل من جلاله وعروبه لعمارة ما يرجع الى الله
 لا يتبع ان يكونا ونهما في الفضل وان جاز ان يصير احد ذلك افضل
 والجواب الاخر اننا قد بينا انه لا يجوز ان يقدم الفضل على العلم لانهما
 هو الفضل فيه وليس يتبع ان يكونا مقدم الفضل في تقدمه وان
 كانا لا يقدم عليه اكثر ثوبا عند الله تعالى وخالفنا لو لم يدع عركا
 العاصم انما قد علم على ان يكون عركا في غير جوسا سعة الخندق في العسكر
 وليس يتبع ان يكونا افضل منهما في ذلك بل في ذلك هو العلم لا العلم
 ان خالدين الوليد كانا اشجع منهما وان عروبه العاصم كانا اعرف منهما
 العسكر لهماه وقد جعلته منها وان كان الامور على ما قلناه سقط السؤال
 وكذا الجواب عن تقدم ربه على جعفر بن ابي طالب بسؤاله فانه قد بينا

جعفر كاره

علاوة

على انه قد اختلعت الرواية في تقديره بل على جعفر بن محمد بن جعفر كما
 الامير لا ولا تشبه ذلك بما تالاه من كتابه في ثلاثين
 قتلى كما بينا في سورة ستم وثمانين جعفر وزيد وعبد الله بن
 ثابته وجميعا وابا ساسمة فكل عداء فدايا المؤمنين بقودهم
 الى الموت هي موت النجاة زهر العكر كضوء البدر من انوارهم
 ابو اسام الظلمة كحجر فطامن حتى مال من مودة وفي شرفه
 انما اشكره ولذا كان الامور على ذلك سقطت العبارة بل كانت
 قبل ان ياتيوا نقول ان يكونا افضل في العبادة والاشواب في العلم
 بالاشياء وكونا افضل في السبا والاعمال بفضل في اشواب العبادة
 من الذي يجب له اما فيها قبله من كان افضل في العلم والاشواب
 والعلم افضل لغيره القدر كما الساب وجب ان يسمي لغيره في
 العبادة والاشواب في السبا والاعمال اما ان كان دونه في جميع ذلك
 في اشواب والعبادة اما ان كانا مقبلا دونه في كل ذلك ولا يتقدم
 على الفضل في كل ان افضل منه فيه وليس يكره ان كانا من حيث العلم
 لا ان يتخصص ولا يقال امام بزيوت وينفر ثوبا ينزول نقول انكر في
 السؤال لم يتبع ان يجعل الفضل في السبا والفضل في العلم والفضل في
 السبا اما ما لا نقول فيها وهذا ايضا غير متكر من جهة العقل
 ان ذلك كان شجاعا فقد قلنا ان السمع انما يتحقق في ذلك ولا كانا اذا
 علمنا ان الامور يجب ان يكونا افضل من عيسته في جميع ما هو امام منيرة
 علمنا بالسمع ان الامام لم يدع عروبه في كل في جميع الاشياء علمنا ان العلم
 يكون كذا في الامور من علمهم ان الله لا يبدل في الفضل ولا يواضع
 ويفضل عليه فاقيل قولكم ان الامور لا يجوز الامور وانما قولكم
 من قال ان الامور لا تتساوى في حق خبيرين انهم يسمون ذلك قبل الامور

العبادة

من قبح هذا القول فانه مع هذا العلم لا حاجة بنا الى العلم على ما ذكره وتوف
 ويطور العلم الذي هو ان يجمع الامام اليها لانه في وقت في جميعها
 انه طريق الى العلم ويوصل الى المعرفة بالحكم على ما ذكرناه فكيف لو
 ما اوردنا السائل الى اوصول هذا العلم اما اعتبارا من طريق الاحاد
 الاجتهاد فانه فينا فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 العلم فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 للجهل الذي يورثه الى العلم فيكون ذلك فينا فانه فينا فانه فينا
 حاد في ذلك من حيث لم يكن حاداً فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 انما فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ان يكون خبراً بالجهل فيها وكذلك فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 العلم ثم يحكم بها كما يحتمل فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 من انه لا يضمن فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 كلنا فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ما كما يميزه الحكم فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 او عليه فان كان فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ان يكون خبراً بالجهل فيها وان كان فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ثم يقال ان سائر هذا القول لا يثبت على ما ذكرناه ان فينا فانه فينا فانه فينا
 ما كذا فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 شرطها الا يعلم بها وهو محتمل فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 بعد ما هو معلوم ان فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 العلم فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا

فهم

فهمه وطول الفرق بين ما احاز و بين ما يرجع في وجهه الى العقل فانه
 لا يجدد في كل من سبه من قبله واي وقت من هذا ومن هذا من هذا من هذا من هذا
 العلة التي تفرقت بها الحسن ولا يتبع فقهه العلم بالاحكام حاصلها
 عاوضنا ان يكون فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ما علمه فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 والراكم فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 بشره الامام فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 كان يكون فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 عن حصولها فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 كان هذا هو العلم فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ما لا يجمع الاحكام فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 وقيم فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 علمه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 بانه لا اعتبارا من فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 بعد ما سألنا من فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 انما اوحيثا كونه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 على الناس كلهم فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 بالسر فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 الفقيه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 العلم بالاحكام فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 ما يقع من فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا
 يرجع فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا فانه فينا

ان

بالا

القول

المكلف بان الكلف يوجب انما اقله من ذلك لو قدرنا حصوله
من جهة اخرى صادق وانما في هذا التكليف في نفسه مكلفه كمال
ولم يكن له في نفسه الاخذ بالذليل وجب في كل ظرفه من انكشاف فان
لما يجوز ان يكلفنا الله تعالى اختيار من ظاهره ظاهر العادة ويقول
اذا التفت من هذه صفته فاعلموا انكم معصومون فان قد علمت انك لا يكون
الا ان لا تخلص تكليفه لانه كما كيف لما عدي الامارات ونظر عند
عاداته ثم علم من الاختيار ان معصوم ولا يحتاج ان يغير على بيان
الاتمة المعصومين كما انك تفتن اختيار العدول في الشهادات بالانوار
المصنوعة على ذلك ولا يصح عليها تنفي الحكم عن غيرها فتكون العدالة
مطلوبة ويجوز بالحكم عند ما علموا ذلك ان يكون اختيار من ظاهر
وطبعا في الظاهر والعصمة تكون معلوما تقدم من القول في ذلك
الاختصاص عن النقص والمجهول اذا حققنا ان هذا الضرب من التفتن
فمن يجوز ويكفي ان لا يختصا على المعصوم على طريق الجمله وانما
لشبهه اذا التفت من ظاهر العدالة كما ان جهة المسئلة تكون مضمونة
عند بعض الامارات ويجوز ان يكون معلوما وذلك في
ما قدمناه وما يدل على وجوب التفتن وما يتوقف مقامه من المجهول
انا قد دللنا على ان الامام لا بد ان يكون افضل الخلق عندنا لله تعالى
واعلامه منزلة في التفتن حال شئنا امامته وانما يكون كذلك
ولم يكن الفصل اليه بالاذلة ولا بالمشاهدة وجب التفتن والمجهول على
الذي رتبناه عند التفتن لانه في كل ما قيل على هذا الدليل فالجواب
عندما تقدم في دليل العصمة وقيل انما هو وجوب التفتن في الامام
على ان الامام لا بد ان يكون عالما بجميع احكام الشريعة وحليها حتى لا
يأتي منها او اذا ثبت ذلك فلا يكون اوصولا اليها بالانصاف لغيره في الشك

تكليف

يشاء

لا ياتي به ذلك المحتج لا بد ان يكون علم منه وقد علمت انه ليس في الامنة
من يعلم الاحكام ولو كان فيهم من هو جليل الصفعة يكون اختياره اولا
بما هو اوثق او توطأ لها وفي ذلك فصيل الاحكام لا يمكن تصليها
بعد العلم بانها قد حصل له العلم بجميع ذلك وذلك لا يكون الا في اوقات
كثيرة ولا بد من انما في هذه الطريقة ان تكون الا في خصوص ما يعلم من الاحكام
لان لا يجهل من قبل العلم والامام عالم بجميع الاحكام في كل اختيار
العلماء في الاختيار هو يعلم احكامهم فاد الحاج الوصف به نصب واحد منهم
على طاعته في ان يفتل السيرة في عينه ان يكون الامام امرا او يتجملد في
جميع ما ايدى النظر به فيجب على هذا ان يكون موصيا عليه في كل ظرف
عندنا ان يكون يمكن الامام اختياره قبل توقيفه في نظام اوقات فتحصل
لما علم بحاله وانما علم جميع ما ايدى النظر به في نظامه حتى كما كانت الامانة
لا يكون قد حصل له العلم بما ايدى النظر به في نظامه في جميع ما ايدى
النظر به وهذا لا يفتل التفتن فان قال فيمكن انكم ادعاء مطابقتها لا
ويجيب النقص في قوله استمع خلافه لا ما تقدمه من النصا به بعد ان
عليه التفتن المتعلق في امره انما في كل ما تقدمه منهم الى الاختيار
يكون وليس بهم التفتن وانما اختياره في بيان الاختيار في انهم كانوا جميعين
على جهة الاختيار لا يكونوا نفس الاختيار كما انكروا نقص من الاختيار في
سبوت ذلك دليل على مطلق ما اختاره في كل هذا اقل انما يشهد في
ان جاءه من السلف قد علموا التفتن الاختيار كما انكروا من الاختيار
وان لم يبرحوا به على ما ثبت فيما بعد انما رتبته ولو لم يدل دليل على ذلك
كان انكارهم محققا لانهم من يفتل الاختيار من وجه الاختيار والاختيار
اختلاف في مطلق الادعاء لان سؤاليهم يفتل على علم جليل ادعاء التفتن
الاختيار وانما قلنا انه محتمل ان يكون الاختيار في نظامه في كل ظرف

احاد

جميع

قبل

انما هو وجوب التفتن في الامام لا بد ان يكون عالما بجميع احكام الشريعة وحليها حتى لا ياتي منها او اذا ثبت ذلك فلا يكون اوصولا اليها بالانصاف لغيره في الشك

في استعماله ان لا يراى ولا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال
 سئل قوله فقال في قوله ان لا يراى ولا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال
 ان يكون ظاهره ان لا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال
 وصحت هذه الملاحظة فيما عدا ما ذكرناه من كونها على وجه الاستدلال
 انما هو لانها لا تكون على وجه الاستدلال بل على وجه الاستدلال
 الصريح لان استعمال قوة الشبه بالعلم انما يتصور في الاستدلال
 انما هو لانها لا تكون على وجه الاستدلال بل على وجه الاستدلال
 الولاية في العيون دون ما يتصور وهو الاستدلال والتفكير في ما يتصور
 بما لا ما هو معلوم لنا لا ما هو معلوم للوحيين والذين في الارض وقد
 تولى الانبياء الكرام على ذلك في تقديم والاشارة والاجماع والارضية فظاهر
 لان كل واحد من هؤلاء من مرتبة ارفع من مرتبة العلم واذا علمنا انهم في
 اخبرنا في تاويل الآية استفدنا منه بآية تارة ظاهرة لا غير موحدة
 وكلام الحكم كما يجب على الواحد الذي يبين ذلك يجب على كل واحد
 ان يقرأ ذلك فظهر من قوله ان لا يراى ولا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال
 ان لا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال في قوله
 في قوله ان لا يراى ولا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال
 الاستدلال على وجهه وهو في الآية لا يصح ان يكون مستقرا في الجملة
 لا يلائم بقاءه فيكون خطا بالقرينة لان المولى في الآية لا يجوز ان يكون
 يكون من مذهبها ويثبت بقوله ان لا يراى ولا يستعمله الا من علمه بالخطا به استعمال
 المولى والادنى ان يكون كل واحد في نفسه فحيث ان يكون ففقط في الدنيا
 فيستحق في جميعها واذا خرج من الاستدلال فخرج من الحقيقة على من ذكرنا
 من العالمين ونحوها واما انهم هذا الجاهل في هذا الجاهل في الدنيا
 فصاروا جاهلين بها ولما اذا علمنا ان انصاره من اولاد المسلمين في جميع

ومع
الفتن

الازل
عليه

المؤمن

المؤمن

كل من ذكره المؤمنين

سبل



سبل التعليم يكون بها ان لا يستعمل الا بما لا يعلمه فاما في الدنيا
 قبل ما انكرتم ان يكون المراد منه وهم انكم فيهم فاحتملوا
 ان يكون المراد به العمل المخصوص في الصلوة وهذا هو الذي لا يراى ولا يستعمله
 مع من يتعلم الصلوة ويقرأ القرآن وهذا هو الذي لا يراى ولا يستعمله
 ويمكن ان قطعنا لها وانما يكون المراد به اذا اقام الصلوة وفي الزكوة وفي
 ما يمكن من الخوض في التوضيح يقال له حل الخطا في الزكوة بل في كل نقصان في
 ويمكن ان قطعنا لها وانما يكون المراد به اذا اقام الصلوة وفي الزكوة وفي
 ما يمكن من الخوض في التوضيح يقال له حل الخطا في الزكوة بل في كل نقصان في
 قسبه ويجوز ان لا يكون لا يفهم منه في اللغة ولا في معناه انما هو نقصان
 دون التوضيح والخوض وقد ذكرنا في حساب الدين فكل من يتعلم
 نفس ركنه لا يراى ولا يستعمله الا بما لا يعلمه فاما في الدنيا
 اخبرنا ان الذين اوتوا النبوة اوصياكم بكل ما افتراكم وقالوا صليبا
 اذ انكم انتم تعلمون كل وجه ومنه الزكوة في الصلوة قالوا انما افتراكم
 حاسب فاما القول على سبيلكم في قوله ان لا يراى ولا يستعمله الا بما لا يعلمه فاما في الدنيا
 بين ان الحقيقة في الزكوة ما ذكرناه لا يخرج حله من انما في قوله فاما قوله
 ان لا يراى ولا يستعمله الا بما لا يعلمه فاما في الدنيا
 ان يصر في الدنيا في قوله ان لا يراى ولا يستعمله الا بما لا يعلمه فاما في الدنيا
 وانما هو لانها لا تكون على وجه الاستدلال بل على وجه الاستدلال
 ولا لا يصر عليها فليس من ان يكون معلوما على انما في قوله فاما في الدنيا
 فليس من ان يكون معلوما على انما في قوله فاما في الدنيا
 لما خرج الى المسجد من ان تصدق على الناس في قوله فاما في الدنيا
 عليه بما فيه وهو انكم قالوا انما هو لانها لا تكون على وجه الاستدلال بل على وجه الاستدلال
 فاما في الدنيا فليس من ان يكون معلوما على انما في قوله فاما في الدنيا

ليس من
الزكوة

فاما
القول

والله

هذا

العلم

بأنه لا يتناهى في الجمع بين الصلوات والزكوة ومعناها العمل بالصلوات والزكوة
 في حال الزكوة حيثما فصل الزكوة حتى يجمعها بان تقابلها في حال الزكوة
 الفصل يخرج انكامله على أنه وصف بانها الزكوة في حال الزكوة
 المذكور ولا يلزم على القول بانها الزكوة في حال الزكوة
 اما فيكون الله ورسوله والذين آمنوا اذا نزلت آياتهم بالذرية المتولى
 فقال تعالى الذين آمنوا بالصلاة والزكاة والقرآن وهم الذين آمنوا
 السلام وان كان ما ذكرناه فلا بد ان يكون في استاء الزكوة في حال الزكوة
 غاية الفصل او على وجه آخر بل لا بد من الاشارة الى ان العمل بالصلوات
 فيه عليها السلام وبما وقع من بعده عليه السلام ايضا فعمله الزكوة
 لم يكن مشاعلا من الشياخ محمد بن الفضل فان قيل ليس كذلك قال ابو علي
 ان هذه الآية نزلت في قولهم كانوا في الصلوة وفي الزكوة في حال الزكوة
 استاء الذين يتقون الصلوة ويؤتوا الزكاة وهم الذين آمنوا في حال الزكوة
 انهم يؤتوا الزكاة في حال الزكوة بالذلة وان ذلك من قوله وهم الذين آمنوا
 وهذا الوجه شبهه ايضا فعمله الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 عليه ابو علي من جملة بناء الزكوة من فصلان حال الزكوة ولا بد من العمل
 بالصلوة من ان يكون الزكوة حال الزكوة والذين يؤتوا الزكاة في حال الزكوة
 من قول الله انكم الذين آمنوا بالصلاة والزكاة والقرآن وهم الذين آمنوا
 في حال الزكوة وهو انكم يؤتوا الزكاة في حال الزكوة في حال الزكوة
 انما يجوز بما له في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 انما هي حلالها في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 المراد بها انهم يؤتوا الزكاة ومن سألهم انهم يؤتوا الزكاة في حال الزكوة
 بالآخر كما حال من الكلام على هذا انك لا تتركها في حال الزكوة في حال الزكوة
 الصلوة ومنهم من يقول ان هذا هو العمل بالصلوات والزكوة في حال الزكوة

يعلم

معه

كذلك

لا يمكن

على نية الله تعالى انما استغنى بها عن غيرها في زيادة العاقلين في الصلاة
 والحق ان هذا ما قيل في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 وهو ما قلناه في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 على كل حال في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 تعظم معه العظمة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 لا يمكن ان يكون الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 انما لا يتصور زيادة ما في الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 له نوكا في الصلاة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 ما ذكرناه في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 وهو ما قلناه في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 قوله ان هذا هو العمل بالصلوات والزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 من غير ان يكون الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 خلافا هذا في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 لفظا بالاولى وعلى هذه الصفة مع القول فان قيل الغالب من حال الزكوة
 عليه السلام ان الذي ينفقه في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 ما يؤمن من هذا القول في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 وما قلناه في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 وان غير ذلك لم يوافق في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 ولجبا ولا يعمل في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 لظاظة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 وهذا هو العمل بالصلوات والزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة
 والعمل جميعا بذلك في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة في حال الزكوة

ذكر ولا انما يصح خبرها بالاسباب لا بطريق يقين وانما يصح عطافته
 ان يستبعد ما لا يقر وقد بينا الطول في هذا لا يجوز ان يكون لا في هذا القول
 العقل فلهذا انما القصد في التصريح في نسخها وذكر شبهة ما قيل وكان
 بالآية الامانة ووجوبها ان يكون ثابتا في الحال وقد اجاب القول على الامانة
 مع التمسك بها في ذلك انه وان كان كذلك لا يمنع من القول على صحة الخبر
 بعد ان يوجب ما لم يثبت في القاطع وهو ان لا يكون له ما لا يكون له من حيث
 الامانة في الوقت الذي ثبت له فيه الامانة فلهذا انما قد بينا انما لا ينقض
 ولو غير الطاعة لا يستحقا قد ثبت امره ولو ان هذا ثابت له عليه ان يفي
 بالحال كما راء الاجتماع في ذلك انما لا اتفاق واجبة الخلاف على هذا وكان
 المراد به الحال وليس يقصد به عليه وانما يقتضي الحال ان يابدها من ان لا
 وان كان الاول قد تحقق فخرج حاله من قوله عليه السلام لا اله الا الله
 ومنه ما لا اله الا الله وانما وجب ان يتصور ما كان دليل على ان الله انما
 عليه السلام ويرد اليه في شأن من اجماع وقد لا في هذا لا يصح في مورد ولا في
 كل من اثبت بانه لا اله الا الله انما انبها بعدد الفاء في قوله عليه السلام الفصل ولم
 ينقل في السنة لعلم ان المراد بالآية الامانة وانبتها بعد ثبوتها وان كان
 ذلك قولها وهو ان الاجماع بطل المتعلق به **واما الصحيح الرابع من**
التي هي في حال فعلى من من احد ما خرجها من العقل ومنه قوله عليه السلام
 من جحد الله في وقت الفناء العزم الا ان كان له من فاعله وقوله عليه السلام
 الشبهة لا من المؤمنين عليه السلام من جحد الله الا ان كان له من فاعله وقوله عليه السلام
 وحده يقتضي بينه وبينه من غيره وقد بينا ذلك في باب الفصل مستوفى وقد
 انما يحتمل من عدم النسخ والتفكير في ذلك انما لا ينافيها الا في القول
 بدفعه الحجة وزورب التنازل واستواء النص بالقول وقد بينا ان العقل في ذلك
 احدها ما علم ما سواه من ان يقول عليه السلام اراد منه ما ينظر ان كان لا

۲۰

علم شريعة الدين والادب والادب الاستدلال وهو الشق الذي قد اجمعت عليه
كثرة سائر اهل طائفة الفلاس وهذا اعني شقكم من بعدني يا سادة
والذي قبله والضمير الى ما يقع على من ساعد من الرسول عليه السلام
المراد منه ان خطرا راو حذرا را يكونان معا لا فاما نحن فنقطع
على ان لا يعلم المراد منه الاستدلال وهو ان يتبين لصحاب الشق الثاني
قوله من كنت مولاه او كنت فترس لغرض من مومن من الغرض
قدية اخرى او من يحدوها فترس قلها انما هي سائدة ولذا قد
لصحاب الحديث من رواه عن ربه نقلها والحاد وهو الشق الثاني
قلها والحد هو الخلق وتلقا جميع انتم في القول على ان لا ينفك هذا
ولم يقدم عليه من بعد ذلك من يتبين قوله وانما يتبين في
المراد منه وهو انما هو الذي ذكره ونسبنا الى الله تعالى العمل
فترس في الشق الثاني اخر انشاء الله والحد هو الذي
صحت الحاجة الى انما جرت كانت صادقة والحد هو الذي
روى الى انما جرت كانت صادقة والحد هو الذي
الشيعة تدعي الى المؤمنين عليها ما شرطوا له في العروة الخيرية
ان في صفة جرت كانت صادقة والحد هو الذي
الكل من باب الخيرة الطيبة والحد هو الذي
تواووا به في مقامه والحد هو الذي
به هذا انما في الحافة الخيرية عن الحد ولا واسطة وان كانت
من غير انما في العروة الخيرية عن الحد ولا واسطة وان كانت
عنا هذا الحافة صفتها بانما في العروة الخيرية عن الحد ولا واسطة وان كانت
لم يتوسط بها بين الخيرة جرت كانت صادقة والحد هو الذي
بان انما في العروة الخيرية عن الحد ولا واسطة وان كانت

ما المفقود

عن زمر

عنه

عليه باع بغيره الكذب عن الخبر الواحد اتفاقا فلم يوافقوا في وجوب الكذب بها
 على هذا الوجه كما ان الواحد والاكثر غير متساويين في ثبوتها من حيثها اتفاقا
 الكذب من واحد او اثنين في الخبر الواحد وكذلك في العلم انهم لا يتساوون
 او حصل فيها فيما يقع مقامها في جواز الكذب من ان يكون الخبر كذا
 على وجه التوهم عليه او ما يفيهم مقامه لان ما يتوهم به من ما يحصل في الخبر
 والتبعية ووجوب الكذب ايضا مما يقع على الكذب لا يترتب اليها ان الكذب في الخبر
 العظيم من المخطئين في الاخبار عن دياناتهم وما يذهبون اليها من مقتضى
 وبما يجرى عليها من التقليد لا يتاثر به خبر كذا الخبر صدقا والمذهب
 ويرتبه في هذا الباب يجوز العلم فكما انهم يجوز ان يخبروا مع العلم
 يجوز ان يخبروا مع الشبهة من غير ان يوافقوا في كذب هذا الدار ايضا
 لا يلزم من الشبهة في نفسه ولهذا يجوز ان يتساوا الكذب والصدق في
 الواقع مع تساويهما في الشائع ووضع الصانع في الكذب والصدق
 انه صدق او ان يصدق مثل الصدق ولا فرق فيها شرطه من واقع
 او ان يثبت بها ان يكون الخبر صدقا هذا او غير هذا لان الشبهة
 وخبرها فيما ليس بها هكذا في الدانات وما اشبهها فقد يلزم وخبرها في الشبهة
 على غير الوجه ولهذا يخطئ بعض اليهود والنصارى في صلب المسيح عليه السلام
 ويقولون ان مقامه افضل من مقامه مع استيفاء شرطه في جميع اسانهم في العلم
 من الكثرة فترها لكن ان يكون خبرهم بطلان من جهة الشبهة في وقوعه ليس لان
 المصوب انما لا يتغير عليه ويستكره صورته فلا يعرفه كبر من كان يعرفه
 ولا ان اليهود الذين ادعوا قتلهم لكن لهم معرفة مستقيمة لا يمكن ان يكون
 لهم ولا يثبتوا من هذه صورته فلا يمتنع ان يثبت به خبره في خبره
 اتفاقا في الخبر بالمسيح على غيره وذلك يجوز على بعض الوجوه ويكره في خبره في
 الشبهة والصدق في الخبر الواحد اتفاقا في الخبر الواحد اتفاقا في الخبر الواحد

الخبر

الخبر من مثله شرطه في الخبر الواحد اتفاقا في الخبر الواحد اتفاقا في الخبر الواحد
 الخبر من اصادقة من خبره وان كان الخبر في الاصل باطلا في خبره
 ان جعل كون الخبر في الاصل صدقا والخبر عنه على الذي اتفقنا عليه الخبر
 فصل في شروط الصدق في طعنه الخبرين ومن حيث ان لا يثبت الخبرين
 عن تأييد الشرع وليس له وما جاز ان تصادق من صلب المسيح عليه السلام
 كان مقامه في خبره قليل لا يترتب من الشائط والمسيح في خبره وان اتفقا
 ان من تمام الخبر الذي ذكره كما يكون الخبر صدقا لان خبره على الله
 لما لم يخطئ ان يكون صدقا او كذا كان وقوعه كذا لانه انما ان يكون
 او توافقوا في خبره على ان يقع خلافه في خبره ان يكون صدقا لانه
 ان يتساوا في كونه كذا فيقتضي له ما عطفه كذا ان الصدق في خبره خلاف لانه
 من بطلان تساوي الصدق والكذب في خبره وما الطريق الى العلم
 يحصل في الشريعة في الجملة فليس كما اتفقنا الكذب في الخبر الواحد فكل من
 العادات تعلم ضرورة انه لا يقع ذلك من الجملة وان حال الجملة عليه في
 حال اوله ولا يثبت ولهذا يجوز ان يكون واحد من خبره في الجملة
 ما دام انهم بها فكيف يكون انهم يصدقون وهو كاذب كما يجوز ان يخبر خبر
 الجماع بذلك اتفاقا وما يقوم مقامه وقد مثل المتكلمين اتفاقا وقد
 ذلك باشتغال وقوعه في خبره من رايه من عينه وكل شيء واحد ونظم
 قصيدة يعينها منهم من يصدق بها مع وسئلوا ايضا ما هو معلوم من الحالة
 ان خبر الواحد والجماعة من الامور الكثيرة فيقع خبرهم بالاتفاق صدقا حتى
 علم تقدمه وما فيها ايضا من احتمال وقوع الكثرة والصدق والحق
 من لا يميل الى اتفاقا وانما وقع حرف واحد من خبره وليس من الخبر
 باسنادة وقوع الكذب اتفاقا من الجملة كثره من غير توافق اذ رتب
 واخفى عندا اتفاقا من جميع ما ذكره في خبره هذه العلوم اجمع عند خبرها

طائفة

الاشياء

لانهم متعلقين بالاعادات ولا
 شئ يلزم من استنادها
 كذا

فكذلك

فأما وقد قطع عليه السلام جعل الشرائع من قبل الله تعالى في تنصيص الحكم
 العبادات وحدها ما بالنا لا نعلم صفة فعله عليه السلام لا ذكره من صلاته
 وقيامه وركوعه وقطعه وكيف تركه من غير فعله للشك وجعل ما كان
 لم تنقله أو كيف جعله من قبل الله تعالى في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 وما دونه من أماله من قبل الله تعالى في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 وليس كذلك في قوله تعالى في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 خلاف ما فعله في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 الرسول عليه السلام جعل من قبل الله تعالى العبادات من قبل الله تعالى
 صفة ما فعله من قبل الله تعالى في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 الشريعة في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 أخرجه والذي في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 أو لا يوصيه في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 من قبله في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 من قبله في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 لا تعلم فروقه أن من خالف في جميع الروايات الشريعة في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 من قبله في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 بخلاف قوله في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 هو ووثقنا له في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 الروايات جميعاً في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 لا صلواته من قبل الله تعالى ولا صلواته من قبل الله تعالى ولا صلواته من قبل الله تعالى
 معناه أن الروايات لا تملكه إلا في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان

تنقلوا ما كان

العبادات

بعد ما داروا من كون قولهم بذلك فاهم من الذي صلى الله عليه وآله
 مع خلاف الشريعة فيها وقد تم بطلانها جازاً فيكون الخبر صحيحاً والخبر
 صحيحاً بخلاف من قالوا في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 وضع المعنى وهو قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 وكان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 ولكنكم في جميع من علم ذلك في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 ولم يخل في العلم بالوضوء على الهيئة والهيئة في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 فقلعه كما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 جازاً في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 جازاً في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 حكمه ما ذكره من العبادة في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 جميع أصنافه في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 قبل قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 حذره في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 على من شهد في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 بعد ما داروا من كون قولهم بذلك فاهم من الذي صلى الله عليه وآله
 مع خلاف الشريعة فيها وقد تم بطلانها جازاً فيكون الخبر صحيحاً والخبر
 صحيحاً بخلاف من قالوا في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 وضع المعنى وهو قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 وكان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 ولكنكم في جميع من علم ذلك في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 ولم يخل في العلم بالوضوء على الهيئة والهيئة في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 فقلعه كما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 جازاً في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 جازاً في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 حكمه ما ذكره من العبادة في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 جميع أصنافه في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 قبل قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 حذره في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان
 على من شهد في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان في قوله تعالى ولا تنقلوا ما كان

وجوز

وجوز

مراد

في نقل النور وانما عتقوا له شهادته على ان القوم بالانحاض عن الدين
والخالفه للنسب عليه السلام على كل راجح ومع تقدمهم في حق من هو اولاد الله
له منحه لا تهمه في حقهم وليس في حقهم لا مع بقائه على طاعتهم
دعائهم مع جوارحهم بالاعتراف عليهم نفعاً وليس في حق غير المسلمين جلاهم
لغيرهم على ما عليه والذين لا تعلم ما في حق بعض النور والخوف من حرمهم
ولا يشبه هذا ما يتكلمون من ما اتفقوا عليه من طعنهم في الاسلام لان
ذلك لا يخفى عليهم من المسلمين فيه لانهم علموا على العقول ولم يحرموا ولا
ذلة اول المسلمين بان يتكلموا على ذلك بل انهم لم يسموا بان يكونوا احد في حق
عائتهم ما ربه ما لا يرقوا احد منهم على حق رسول الله على من يستسلم
تلكه خارج حجة عقيدته دينهم واستقرت عليه فيهم فكيف يتم ان تجاوزوا
الى الفشل على الخلفاء وتظلم الاراد لا تحزن حركات عليهم ما يتجاوزون
مذاهبهم ودياناتهم في نقل النور ولما لم يبق في الاراد من حيث ذكرنا
العدول في ذكر النور دون ما يتكلموا في الحق لان ذلك امر الذي من النور
ليس لغيره وقد جرد ان يجعل عنه الا يجعل في غيره ما هو لهم بل كان جبراً
مضطراً الى معرفة النور ولو كان كذلك لما خرج ما عرفت عنهم من حروف
الامامة هذا اما فيما يتكلمون في حجة حقهم على الاجتماع وقد كان جبراً
شبهت من في وجهه تعالى انما يعاين النور ولا يتكلم في الاراد انما تلك
الواقف وقد بينا ان جميعهم مبلغ الضرورة في النور ولا عمل بخلافه
الاستدلالهم في حقهم الاستدلال انما ذكرنا انها اولاد الله انما ليس عليه
نعم انما التوسع العلم ونفع الخلاف له جامعة على العدة فكيف يصح
بقا ان النور لو كان حقاً لم يجر من القوم ما جرى ولم يبق الا انما لا يجوز
على الجامعة العلية ان تدعى بالافعال وتلقب ما عرفت ليعين الذين في الضرورة
وعدمها اذا قيلت سورة كالتلفان خصوصاً ما يمنع ما ذكرنا في الجامعة

المطبعة

القابلة ولت منعه في الجماعة الكثيرة التي تبلغ المائة من مائة من
 معينة وكل من لم يشهد عهدها وما جرى مجرى عهده من ولا ياتون من
 وقوع مثل ذلك فانه من واجب عليه ولا ما هو يقتضي عهده من وقد
 جرت الاعادات التي لا يكون احد من رعايا اهل العواصم مختلفا في اقله بعض
 الاطراف ولان ما تراه من مثل ذلك وتدخل في ذلك ان يراه قال الله تعالى
 ثم ارجعوا الى الكتاب يردوكم كما جردت انهم وان يقاتلهم فيكم فيكونوا
 على وجه وقابلوه ورحموا بها واستبقوا فيها وانهم على طاعتكم واطاعت
 من عهدهم ان اذنوا بالصلوات والجمعة من صلواتهم موسى عهدهم
 طم احواله العجائب في قوله تعالى في قوله مع توب من عهدهم في قوله تعالى
 ما يكون على احوالهم من يتناهى وجهه الحق حتى يجيبوا في ذلك من رعايا
 ويعلم من مثل العبادات العجائب من موسى كان اكثر من صبح السبل في ذلك
 كانوا في الدنيا بقدر الفرس عليه وآله السلام واذا كان الضلال والعدول
 عن الصواب لم يبق من الامر من على جماعة من جملة آفة جرد ولا يبقوا له
 الخلق الذين على صوابه في ذلك من موسى عهدهم من موسى عهدهم
 العجائب ان كان في ذلك على طريق العبد وانصروا في ذلك في الشرع على هذا
 لا كان في ذلك على ما لم يبق من ذلك من عهدهم ولا على عهدهم من موسى
 الذين مثلوا بان رعايا كانوا من موسى عليه السلام ومن عهدهم من موسى
 وعنه عهدهم من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم من موسى عهدهم
 الشبهة من عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم
 كانوا عهدهم من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم
 شكوا في توبته ولقد دعا ان ما دعا لهم ليدعوا في ذلك من موسى عهدهم
 بالاسم من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم
 مع صوابه من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم ولا يبقوا له من موسى عهدهم

عبادة وكلمة

عبد الوهاب

حفظ

الى الجمل فلم يجمع صلاتهم بالاجل وصادقهم لما لا اله الا الله فخلدوا له العرش
 الاخرى على ان تتركها فخرجوا من بين يديهم في الامانة ما جرى وانا جعلت
 حسن النطق بالقرآن والسمع بالحق والعدل بالحق والعدل بالحق والعدل بالحق
 على من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 على ان جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 المصطفى عليه من الصفة والصفة في العلم والعدل بالحق والعدل بالحق
 او الكثرة والقرينة لان فادى من العلم والعدل بالحق والعدل بالحق
 ترى ان طاعة والقرينة مع صحتها وكثرة فضائلها في انظارها ومقامها في
 الدين قد باهوا بالقرينة عليه السلام طاعتين من كبره من ثم ادانها
 ليعتد بها على من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 خطاها على ان تتركها فخرجوا من بين يديهم في الامانة ما جرى وانا جعلت
 منه وما مضى من دينه وذلك ما يشهد به من جئت الى الله به الامانة
 والالتحاق برسول الله صلى الله عليه واله في الامانة ما جرى وانا جعلت
 معها قد جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 سواي قد روايتها من ما يروى في كل قصصهم في بيانها ان كانت حجة على من جئت
 وزاد عليها وهذا ما سجدنا في وقته من كبره من ثم ادانها
 مع انشائها كذا على ان تتركها فخرجوا من بين يديهم في الامانة ما جرى وانا جعلت
 في ذلك من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 الصلوات ما شئت من كبره من ثم ادانها
 واصلت على قوله اللهم والى من كبره من ثم ادانها
 من خلفه وقوله عليه السلام على من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 ما ذكرنا من الامانة والالتحاق برسول الله صلى الله عليه واله في الامانة ما جرى وانا جعلت
 والالتحاق برسول الله صلى الله عليه واله في الامانة ما جرى وانا جعلت

محمد بن قاسم

عليه

نقله

لعلهم يخلصوا من النار ولا يخلصوا من النار ولا يخلصوا من النار ولا يخلصوا من النار
 وظاهر فضل ان لا يساروا في انهم الذين يخلصون من النار ولا يخلصون من النار
 اذا لم تكن من صفته فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 ان يجوز على هؤلاء من الفضل والعدل ما لا يجوز ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 يقول ان جميع من ذكرهم من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 انما تم الخطا عليه بالصفة والصفة في العلم والعدل بالحق والعدل بالحق
 سجدت على من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 على طاعة والقرينة مع صحتها وكثرة فضائلها في انظارها ومقامها في
 الدين قد باهوا بالقرينة عليه السلام طاعتين من كبره من ثم ادانها
 ليعتد بها على من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 خطاها على ان تتركها فخرجوا من بين يديهم في الامانة ما جرى وانا جعلت
 منه وما مضى من دينه وذلك ما يشهد به من جئت الى الله به الامانة
 والالتحاق برسول الله صلى الله عليه واله في الامانة ما جرى وانا جعلت
 معها قد جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 سواي قد روايتها من ما يروى في كل قصصهم في بيانها ان كانت حجة على من جئت
 وزاد عليها وهذا ما سجدنا في وقته من كبره من ثم ادانها
 مع انشائها كذا على ان تتركها فخرجوا من بين يديهم في الامانة ما جرى وانا جعلت
 في ذلك من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 الصلوات ما شئت من كبره من ثم ادانها
 واصلت على قوله اللهم والى من كبره من ثم ادانها
 من خلفه وقوله عليه السلام على من جئت من اوله فمضى العلم ولا يسمع له فيها ما يسمع منه الا حسن النطق
 ما ذكرنا من الامانة والالتحاق برسول الله صلى الله عليه واله في الامانة ما جرى وانا جعلت
 والالتحاق برسول الله صلى الله عليه واله في الامانة ما جرى وانا جعلت

لعلهم يخلصوا

عليه

نقله

عليه

نقله

محمد بن قاسم

احد من اهل الحق لا سيما مثل ميرزا حسين علي قاسم لا في انفسه الحق
 او يبيته في انفسه فان كان الحق لا يتركه لا يتركه لا يتركه لا يتركه
 الاستعداد لم يبق شيئا في هذا الدنيا في الحق ان كان في الحق لا يتركه
 العباد من جهة الله عليه قال لا يتركه من اعداءه لا يتركه لا يتركه
 الناس من جهة الله عليه ما يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 لما استجاب الى الحق وقوله وحده الله عليه من جهة الله عليه لا يتركه
 حليل من هذه الاوقات كان في انفسه وان كان في انفسه لا يتركه
 ايضا من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 الى ان يتركه من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه
 روحه الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 اراد ان يتركه من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه
 ليا به من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 عذرا لما في روحه الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه
 ويحتمل ان يكون ما فعله العباد من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 والحوادث ايضا لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 تقع له الشيعة مع تقدم الحق ويكون الحق في ايقانها الشياطين بالحق والحق
 عن الامور وروح من يتركه فيه ولو كانت الامور على ما هو من جهة الله عليه
 على صحة الاختيار وجوب ان يكون سائر الحق عليه انما لا يتركه لا يتركه
 العقبة وسببها في هذا المبدأ لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 دلائل على شدة نيته وقرينة على من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 بقوله الحاجة الى الشيعة مع تقدم النبوة ووجوب فهم الحقائق ووجوب
 ان يكون حقوا في كل عملهم الحاجة الى الشيعة مع تقدم النبوة ووجوب فهم الحقائق ووجوب

شرح

الرسالة

منه

عبر

عليه على ان لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه
 الشيعة مع تقدم الحق ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب
 عن بيان الامور وروح من يتركه فيه ولو كانت الامور على ما هو من جهة الله عليه
 الامور وروح من يتركه فيه ولو كانت الامور على ما هو من جهة الله عليه لا يتركه
 عليها مع وجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب
 الحق ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب
 دللنا على صحة ديننا استقامة الروحانية في هذا الدنيا لا يتركه لا يتركه
 وصحة الروحانية به ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب
 ان يكون من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 روحه الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 روحه الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 اراد ان يتركه من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه
 ليا به من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 من جهة الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 عذرا لما في روحه الله عليه لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه
 ويحتمل ان يكون ما فعله العباد من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 والحوادث ايضا لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 تقع له الشيعة مع تقدم الحق ويكون الحق في ايقانها الشياطين بالحق والحق
 عن الامور وروح من يتركه فيه ولو كانت الامور على ما هو من جهة الله عليه
 على صحة الاختيار وجوب ان يكون سائر الحق عليه انما لا يتركه لا يتركه
 العقبة وسببها في هذا المبدأ لا يتركه من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 دلائل على شدة نيته وقرينة على من جهة الله عليه لا يتركه لا يتركه
 بقوله الحاجة الى الشيعة مع تقدم النبوة ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب
 ان يكون حقوا في كل عملهم الحاجة الى الشيعة مع تقدم النبوة ووجوب فهم الحقائق ووجوب فهم الحقائق ووجوب

البيان

في وجهه

بعدم

الشيء

نقطة

في وجهه

يكون ان يكون اما للشئيين باوحي وان يكون اما بالثلاثين وذلك
 ان حلال ذلك ان يعلم ان شي قد عثر على تخصيصه وظاهر القول العوم لان
 يتم دليل على تخصيصه على ما قد بينا ان معنى الاسم هو تخصيصه بامتهام
 بوزكان اما من حيث قال دخل فلا يشتد الاسم فبعض الاسم في بعض
 الامور فلا بد ان يكون مستلزما له في ذلك الامر على هذا الوجه وذلك
 بتفويضه فاذا شئت عرفت وسبب اعراضه لا كل من يشتد عليه
 العصبه وتقطع عليها او عليه الاسماء وهذا القول بلا حيل فاما
 الشئيين باللفظ دون الثابتين فلا يتبع وان كان اما بالكل قال الله
 هذه الشئيين وان كان كذلك للكل ان حلال ذلك على الشئيين لا يستعمل
 ثم يتبع به لا تستعمل وما هذا القول كان ان ان تقول ذلك في قوله
 انهم الشئيين ولا وجه ليكره اختصاصه لفظ الايدج عوم بها والاقوال
 في الخبر فاما ايراد الصالحين ان يعلم الشئيين اما قد جرد ان يعلم
 على انهم دعوا بان يكونوا امته بغير دعواهم الاقتداء الحقيقي الذي يشاهد
 بهذا غير مستح ووروا الى ما يريد من الخصم من انهم ادعوا خلافا لذلك
 انما هو بالثبوت بالادلة وان كانت حقيقة الاسماء تفرض ما قلناه وما
 قولهم بهذا السبيل وما هذا القول المحجلين فانه يرجع الى معنى الاسماء
 انما ذكره اقرائته وكذلك في ايراد العوم وشبههم وسطا لهم شيئا اذا كانت
 ذلك مقتضى قوله انهم الشئيين وفي بعض الروايات وفي بعض كبر ذلك
 وهذا القول له صريحة ايضا بالاسماء لانه لا يقتضي معنى الحكم وان كان
 في جميع الذين دعوا بالاسماء وليس لشدان يقول انما هو بالكل وقصينا
 الى في اسرائيل فلا ان هذا انما يحتاج الى ان اذا كان انفسا بمعنى
 فاما اذا كان بمعنى الحكم بل انشاء فلا يحتاج الى انفسا وقصينا
ولما **استدرك** وهو انما قلناه من جهة ان الاصناف من غير ان يكون انما هو بالكل

سید

حينئذ يخرج من تحت الزواجر على ما بلغ الموضع المعروف بخدير يخرج من تحتها ردي
 بالصلوات جامعة فلا يخرج الناس فقام فيهم خطيبا فقال يا ايها الناس اولىكم
 منكم بانفسكم فانوا اللهم على فقال بعد ما شاء اليه فركنت مولا فعلى
 مولا واقامهم والسن والاوعا ومن عادوا ومن عارضوا ومن خضعوا واخذل من خذله
 ووجه الاستئصال بالجزا فعليه السلام نتج من امته في ذلك المصالح الا
 بغير طاعة ووجه ما تقرض بن امر وبعده مقبوله المستكمل منكم
 وهذا القول وان كان غير مستقيم الاستفهام فان رده القوم وهو ما رجع
 قوله على ان لا يستبرك على الهياكل ولا الاعراف ولا القرا وفتح بيدها ريل
 عليه السلام وقال ما طاعوا على ما تقدمه فركنت مولا هذا خلا وفي رواية
 اخرى فعلى نواه اللهم والسن والاوعا ومن عادوا ومن عارضوا ومن خضعوا واخذل
 من خذله قال فعلى عليه السلام عليه عجلته لفظا بمعنى الجلال والاولى قوله
 وان كان محتملا لانهم جميعا ان يربطوا على المستكمل الذي هو على
 استكمال اهل الشيعة وعرفهم في خطابه ولذا ثبت ان عليه السلام اولا وما كان
 من اجل ما يكون ارباب المؤمنين اولى بالامنة من انفسهم فقال وجب له امامته
 لا لانه لا يكون اولى بهم من انفسهم الا بما يقتضيه من طاعتهم عليهم وفضولهم
 ونسبهم ولان يكون كذلك الامكان واما ما افاد خيلوه واولا على صحة
 الخبر فليان ان لفظه على محتمل لا ولى فانه اذا قام ما يحتمل ثم على الاله
 بهذه المظنة في الحوزة الاولى دون سائر الاقسام ثم على الاولوية عليه
 حق الامامة فيقول لها ما الا لانه على صحة هذا الخبر في طاعة الاله لا تقتضي
 لقوم وانما ان وصلوا العلم لكن ليس اجمع الاخبار به وما المطلب في
 الغدير والادعاء عليه الا كما لمطابقه في قوله وانا رسول على ابي له
 المظاهرة المشهورة واولاده المعروفه في جميع انواع انفسها لا تظنوا جميع
 وهمم العلم به منزلة واحدة وبعد فانما الشبهة قاطبة مستقلة وتوالت

فانما الجدة لا يخرج من اهل البيت وانما كان هذا الحكم للشيء المسمى بالجدد لا
 لانما انما هو من اهل البيت عليه السلام وقضاه وتقدمه قد كان فانه من اهل البيت
 حاله غير انما صار واعداً من بعد ما عده الامام وكان في هذا والاولى
 الى ان كان من اهل البيت وكان قد استدلوا بما هو عليه من اهل البيت انما
 به اقرؤا من اهل البيت عليه السلام في اهل البيت من اهل البيت
 في حجة ما عده من فضائله ومناقبه وما شهد به في حق من اهل البيت
 انما كان من اهل البيت عليه السلام في حق من اهل البيت عليه السلام
 العظماء الذين كانوا في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ايضاً من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 يكون من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 لو كان من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 على ان اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 عليه السلام من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 صاوات الله عليه كان انما من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 يخرج من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 والله اعلم من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ما ذكره في حق من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 المسمى من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 على اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 فيها واقتضاها من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 واولئك هم اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ان يكون من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت

كما انهم يقولون ان اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 يقولون ان اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 فلا يكونوا من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 فانما اقتضاها من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 بدليل ان اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 بجميع اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 اخرها جميع اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 على ما عده من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 في حق من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 فانما انما من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 يكون من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 عليه والله اعلم من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 انما من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ما عده من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 في الاثر من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 انما من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 عليه السلام من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 على من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ما عده من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 والله اعلم من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 انما من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ما عده من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 في الاثر من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 انما من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 عليه السلام من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 على من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ما عده من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 والله اعلم من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

ما عده من اهل البيت

الشرع
 على ان يثبت على من طاعته بل يكون المراد بذلك ان الشرع على من طاعته او على من عارضه
 يتناول شرعنا لان من حقيقته انطقا ولما عنيده فلهذا شاركه فيها
 على ان هذا هو الشرع في حق الخطا وهو موجود في النبوة لا في غيره لان
 الشرع ونظمه من بابيت من كبرياؤنا وكنهه لا يشق على من طاعته بل
 استحق علينا او روي عننا قبل فلهذا من جعله في هذا الزمان
 الذي جعلنا استحقا على كل من طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما هي التي في القلوب من انفسهم ويكره ان يكون في الموضع من حاشا
 بغير الطاعة وهذا السؤال في هذا الفقه على ان يكون من بيننا شرع
 في موضع طاعته فيه وان كان ذلك في ان يكون من ان كانا في
 يكونه فموضع الطاعة في هذا الزمان يكون من ان يكون في الموضع
 من كوننا استحقا على من طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 الا اننا ان من طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 كما روي انما يتبع لنا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 من هذا الزمان في اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 نحن نتبع لنا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 عليه السلام استحق علينا ورجعنا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 يرجع الى اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 الامن ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 على اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 عبر من اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان

بالاطلاق

الشرع
والافعال

عنه فانما فلهذا ان الفقه لا يثبت الا على من طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 اذ كان في قوله اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 محتمل لغيره بل في اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 عليه السلام اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 ذكرنا اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 عليه السلام اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 فلا يشق علينا ولا يشق على من طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 قيل له قد حيزنا فلهذا من طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 ان جعلنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 اذ كان في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 المقدمة متضمنة لغيرها كانت متضمنة لغيرها
 ان يورود المقدمة لا بد من تخصيصها لغيرها
 لما اشارنا الى ما بين طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 محتمل لغيره بل في اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 يثبتهم وجوبه في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 الذي قدم تعيينه في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 متضمنا على سبيل الاحكام بل يحصل المقدمة لم يكن متضمنا لغيرها
 الوجه وان كان متضمنا على سبيل الاحكام فاما قوله عليه السلام انما في طاعته
 او انما في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 لفظ محتمل لغيره بل في اننا في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 الذي يثبتهم وجوبه في طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان
 انما ورجعنا طاعته بل طاعته في هذا الزمان

ذلك

من انفسنا انه متى لم يصرح بذلك عاودوا القول في انفسهم على ان يكون
 مراد ما ذكرناه واما ان هذا القول اذا قيل على ما قلنا فقال لهم انهم يعرفون
 الثلاثة ثم قالوا قد وجدنا ان ضيعته قد لا يجوز ان يكون من انفسه
 ان كان ملكا الا وضاة الضيعة التي قد ذكرها وان كان هذا هو
 جواز ذلك في غير ما ذكر من تعريف الضيعة فاشهد ان ضيعته التي
 جازواها وقد فصرح بوضوح هذا الضيعة التي هي ما هو عليها وهذا
 كما فيه في المطالبات وكوثر **باب في الاستدلال بالبرهان** في
 هذا الخبر على ان هذا الاستدلال انما هو ان انفسه عليه السلام اوحيى
 المؤمنين عليه السلام وانما حيا له لا محالة فحياتهم يستمر ما جعله الله
 مولى من الاشياء وما يتبعها كونها فيض عليه السلام غشاها وما لا يخرج وما
 يجوز ان يوجبه لغيره في تلك الحال وما لا يجوز ان يوجبه لغيره مولى قسم
 ان في شام بها ما لم يكن مملوكا من الله عليه وآله عليه ومنها ما كان عليه
 معلوم لكل واحد من الله عليه السلام حيزه ومنها ما كان عليه معلوم بالذليل
 ان لم يرد له ومنها ما كان حاصلا من الله عليه السلام ويجوز ان يرد له لطلقات
 سائر الاشياء واسقاطها على كل من من مولى في خارج فاقسم الاول **المتفق**
 والمختلفان المليون هو الذي ينقسم الى ثلثين فاحترق فيها ما على غير الله
 والحق من ذلك مستحب اليها من غير انما لم يكن انفسه عليه السلام شيئا
 لاحد على هذا النوع وانقسم لنا في قسمين في قسمين احدهما معلوم ان لم يرد له
 في نفسه كما في قولنا انما هو المولى والآخر في الخارج لا ما اذا ما من انفسه
 مولى والآخر معلوم ان الله عليه السلام مولى من حيث لم يكن عليه فاذن كان ذلك
 سائر ما هو مولى من انفسه وانما الذي يعلم بالذليل ان لم يرد له هو ما لا يرد
 الذين وانفسه عليه والحقبة او كما هو الحق والحق على الله عليه السلام لم يرد له
 يعلم ان كل احد من ربه وجوب قول المؤمنين ونسرتهم وقد عرفت انفسه عليه السلام

يؤمنون بحكمهم على الحق التي حكيت في الاماكن والحق عليهم ما هم مضطرون
 اليه من ربه وكذلك يعلمون ان اول الحق المولى الحق المولى الشريعة و
 بعدها قول من الخطاب في الاماكن انفسه عليه السلام انفسه عليه السلام
 عليه السلام اجتمع مولى مولى كل مؤمن ومؤمنة سجد ان يكونوا مولى
 وبشأن ما ذكرناه في الاماكن ان يكونوا مولى الحق في الحق وانما الحق في
 استبداد مولى مولى الله قسم امر الحق انفسه عليه السلام من فاذن حتى جعل الله
 الامر من كل واحد منها اذا علم على الامر علم من الاقسام المربع الذي كان حاصلا
 له عليه السلام ويجوز ان يكون وهو الاول بدين الله ووجهه ونعيمه وقد
 علم من كان في تلك الصفقة فهو الاسلام المفضل الطاعة ولنا ايضا في
 طلاق من جملة اقسام مولى الاول فليكن احدان بعض مولاته ليسوا ايضا
 ان يخطو قد علمت في حلال الاستدلال انفسه عليه السلام وجعل انفسه
 ليس بجبر ما اذ علمت في الانفس ان يريد بغيره من كونه مولى ما يرجع الى
 الطاعة ويريد بغيره من طاعة اول الامر بغيره عليه ولا يتجلى ما تقدمنا
 نختصر في هذه الشريعة الى ان يشهد ان انفسه عليه السلام وجعل ما كان حاصلا
 له لا عليه السلام لا بد ان يوجب لغيره مولى على كل حال احدا فحمله ما كان
 حاصلا له لا الله عليه السلام في القصة من الاشياء ومولاته لطلقات انما هو
 مولاته من سائر الاشياء بانفسه عليه السلام في قسمين يكون له مولاته
 ولا خلاف في قولنا انفسه عليه السلام ان يكون له مولاته في الاماكن
 والباطن وهذا هو ما يكون مولاته لا انفسه عليه السلام وليس بها
 لا يجوز ما ذكرناه من مولاته انفسه عليه السلام وانما انفسه عليه السلام من ان
 انفسه عليه السلام في قسمين وقسمه في قسمين مولاته في الاماكن والباطن
 ان يكون مولاته ووجهه واذ كانا لوجب لغيره مولاته على هذا الوجه

المتفق عليه

او ردناه متقدما له مولاها فخرج كلا الوجهين الى معنى واحد وهو التحقق
 بالحق والتحقق بتدبره وسبب ما شاع وجعل نقطة الطاعة في الجهد او في
 الآخر اذا كان انما برة واحدة كما ان الزامه اجزا نقطة موثوقا هو العبد
 الاخر من حيث طاعة ما غير متبع انما كان في احواله انه موثوق بالحق
 انه في سيرة كما انه قد يستعمل فيه ما يتقدم به من الايمان والصدق
 الحق بتدبره وان لا يورثه كذا ذلك القول في الاستحسان لا يخلو في حقها الا
 الا ان اطراف ذلك من غير تدبره من الاستحسان في العلم بحسن ليس لان
 النقطة لا تتغير فيكون ان نقطة موثوقا كانت استعملها بالاطلاق في ذلك
 من غير تدبره في حق طاعة ما في اوله ليس انما في التدبر ولا يهاجم وسئل
 هذا كثير في الاطراف وليس يخرج عما عن حقها وصحتها ثم يتاخر العلم
 ان نقطة موثوقا في المولاة في الدين انما يتصل من المؤمنين في ذلك
 على اوله في حق ذلك والاستحسان انه موثوق به اذا كان جميع المؤمنين
 كما ان من اطراف موثوقا لا غش فيه فلهذا من ايضا لفظا في الزم
 ومن هذا المعنى الذي ذهب اليه ثم يتاخر في حق العلم انهم لم يوتوا في ما لا يتبع
 انه موثوقا انما هو موثوقا من حيث وجبت طاعته عليه وهذا المعنى
 موجود في الانام فحيث ان يتبع وصفه بذلك وليس لهم ان يقولوا انما
 تلك العبد ما نه موثوقا من حيث طاعة مولاها ولا في حقها لا في العلم
 جيد انما انما من بعدا في حقها لا في العلم ولا في استخدام وفيها من موثوقا
 لا يجر ان يكون في ذلك الا وجهه على بعد طاعته فيه ولا يتبادر له في
 جميعه فتدبره انما في حق من فصل عن طاعة مولاها وجوبها بل
 المستند ببلات التحرف مع وجوب الطاعة والاعتناء بها يرجع الى العبد
 الفصل في حق الاستحسان في العبد الذي لا يورثه ولا يتحقق بقوله الحق في حق
 بين ان العبد انما يكون لا يورثه الا من اقره به في العلم اذا كان موثوقا

موثوقا

المزلة

انما هو من حيث طاعة مولاها ولا من حيث وجبت طاعته عليه في العلم
 بتدبره وهذا الوصف في كل موضع يحصل به هذا المعنى حق في كل حال
 والادراك لوجهه والاعتناء به انه موثوقا من ذلك نقطة في حقها
 فاننا علمنا ذلك في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 فلهذا في حقها لا يستعمل في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 الاخر من حيث طاعة مولاها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 موثوقا في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 وما لا يورثه في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 انما في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 احدها ان حق طاعة مولاها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 يستحق حصول جميع ما لا يورثه في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 من العبد في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 ولا يستحق من ذلك في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 في حاله في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 بما هو عليه في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 الاخر لان من العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 العلم على موثوقا ما علمها من العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 طاعته ورجوعه اليه وقام به في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 وقا في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 ولا يورثه في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 بعد ما اقره في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم
 صحيح في حقها في العلم انما في اوله في حقها في الوصف ومنها ما يقتضيه العلم

تجمل

لا

دله

الطريق في الخبر في امر

على

على

القول فيها ذكرتموه على ان الخلافة بعد موتها من اهلها من اهل البيت في
الغرض فيها مترادفات مختلفة ان يحسن لكل حالها منها ما يحسنه حكم
مناجيبنا لانه من حالنا غير بعيد فيجب علينا الشكر والعزل ولا اختصاص بعد
الوفاة لا يصح فيها ذلك فلا يجب ثبتت احدتها ثبوتها لا غير لا يصح
ان بعد ذلك منزلة ولا يحصل وكيف فقالوا ان المنزلة قبلها من قبلهم
وغيرها لا يجب ولا يصح وصفه بانه منزلة فانكم ذكرتم الاما غيري
القول في السبق تسع ان من سلفنا في الخلافة اذا كان سلفا متفقا
ووجوبها صلا وليس يخرج من كونها مقدما وان يكون معروفا في
شرايها وبقيتها به غير الاما اذا كان كونه معلوما بعدوله ووجوبه
منه وهو شرطها كالاشارة اليه بحصته وان توقف في مسائل ولا في
با ذكرتم في الدين لانه لو كان لاحدا على غيره ومنه شرط يجب في وقت
مستقبل يصح قبله ومنه وجوبه ان يقع الاشارة اليه وهو على علمه لا
يخرج من حجب ذلك فله كونه مستغلا وتوقفا ووجوب احياها بعد عين توقي
وان لم يكن في حالها فبان ان كونه من عطلان في حالنا لا يتقدم وان كان
ما يوجد حصوله لا يوجب بعد منزلة او بعدنا او فاقاعات من منزلة او قبل
من غير في حجب حاله وعلينا ان نذكر في ذلك من ان اختصاص به في
عنده وان لم يمتدحه الوجه لا يثبت معه شيئا من احواله الا لاجل انه اقيم
وبه لا ثم ان المشبه حاله حاله ما صاحب به ورجا من احواله وبقا من
شبهه لوجب عليه اذا كان قاصدا ان منزلة كثر له من ذكره وان كان قبله
او وان لم يكن ونشع من حيث حاله به مستغلا في مسئلة بعضا اهل البيت
الناشئ الذي يكتفي قرعة اذ يتبع من القوم واذا بان مقبول فينا
المنزلة في قولنا وفلان وليس فينا لانه منه انه سلكه ورجا او قولنا
ما يوجب عليه جميع من يمتدحه كانه الخطه من متسكان لا معاول من حال

مَدَدُ يَنْبَهُر
الْقَرِيبِ

مبدأ
وقوع

$$-\frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} f(x) dx$$

من جعل له مثل انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
بغير هذا وان يكون انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
لواجب اليه التوسل عليه كمالا لاجب اليه ليس
شرعية لانهم جعلوا سببا في استحقاقه لاجب اليه ليس
كالا لاجب اليه ليس كمالا لاجب اليه لانما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
استحقاقه وسبب جوده في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
خارجة ما قد فسر انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
شرعية في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
صفة قول من يتوهم في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
وعلى سائر الارجاء التي يجوز قولها في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
مبا لاجب اليه ليس كمالا لاجب اليه ليس
ان كمالا لاجب اليه ليس كمالا لاجب اليه ليس
ما كمالا لاجب اليه ليس كمالا لاجب اليه ليس
ما كمالا لاجب اليه ليس كمالا لاجب اليه ليس
نحو انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
يتم ويستكمل به وانما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
معدودات من وجهها لانما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
منه في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
بما واستحقاقه لاجب اليه ليس
المؤمنين عليه كمالا لاجب اليه ليس
من اوصل اليه وجعل اليه التوسل في انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس
الوجه انما قد كان كمالا لاجب اليه ليس

تکون

١٠٠

فتى الامام محمد بن عبد الله
عليه السلام

صنعتی

بجمله هذا الخبر فانه معلوم شرعا انما الاستحقاق للتشريف والقبول
 انما هو بالعبادة فقالوا انما هو بالعبادة والقبول بالعبادة
 فلا يكون من غير العبادة فلا يكون من غير العبادة
 له من الاستحقاق في الحال والتشريف بعد هذا وجبنا بالذوق
 الاحداث بتفريقا في موضع هذا من التشريف اذا بقى الحال فعاد
 من حيث لا يوصف التشريف المستقبل ما يستلزم من قبل ضرورة
 من حيث كان من حيث حاله به فليعلم من بعد الوفاة فلو قد كان
 يتوهم ان التشريف انما هو بالعبادة وانما هو بالعبادة
 الغدوة لما استحق في حاله العترة وانما هو بالعبادة
 ولم يوصف بالعبادة من حيث كان من حيث حاله
 لا استحقاقا في حاله العترة وانما هو بالعبادة
 بها او جيبا من نازل هرون من موسى لا يكون من غير التشريف
 اينما تشريف عليه انما كان من حيث حاله العترة
 هذا القول يمكن خطبة من قوله انما هو بالعبادة
 الخلق في قوله استحقاقا وانما هو بالعبادة
 بين ذلك انما هو من حاله العترة وانما هو بالعبادة
 عند غيبة موسى من حيث حاله العترة وانما هو بالعبادة
 وبهذا حاله لا يمدد في تحقيق حاله انما هو بالعبادة
 الاسم كونه يتبادر له لا خلاف ذلك يقال له انما هو بالعبادة
 كان كهيئة من موسى وجهه حيث يقول في قوله والاحياء
 حكاية من موسى وقال موسى لحيه هرون انما هو بالعبادة
 حصوله في قوله المستحق انما هو بالعبادة
 ان يقول انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة

او من ذلك وانما هو بالعبادة انما هو بالعبادة
 سبيل انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة
 عليه انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة
 سبيل انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة
 على منتهى الشبهة وليس هناك من الشك في قوله
 يقول انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة
 انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة
 من حيث كان من حيث حاله العترة وانما هو بالعبادة
 يتوهم ان التشريف انما هو بالعبادة وانما هو بالعبادة
 الغدوة لما استحق في حاله العترة وانما هو بالعبادة
 ولم يوصف بالعبادة من حيث كان من حيث حاله
 لا استحقاقا في حاله العترة وانما هو بالعبادة
 بها او جيبا من نازل هرون من موسى لا يكون من غير التشريف
 اينما تشريف عليه انما كان من حيث حاله العترة
 هذا القول يمكن خطبة من قوله انما هو بالعبادة
 الخلق في قوله استحقاقا وانما هو بالعبادة
 بين ذلك انما هو من حاله العترة وانما هو بالعبادة
 عند غيبة موسى من حيث حاله العترة وانما هو بالعبادة
 وبهذا حاله لا يمدد في تحقيق حاله انما هو بالعبادة
 الاسم كونه يتبادر له لا خلاف ذلك يقال له انما هو بالعبادة
 كان كهيئة من موسى وجهه حيث يقول في قوله والاحياء
 حكاية من موسى وقال موسى لحيه هرون انما هو بالعبادة
 حصوله في قوله المستحق انما هو بالعبادة
 ان يقول انما هو بالعبادة انما هو بالعبادة

الفاعل هو واذا استدلوا من قصدا فنزل على الخليفة الواحدة لما سألوه عنها
 عرسه بل اطلعتهم بقل عبقته فندبه على انك في عروسه بل العول بانها
 ليحان ان ينجيد وليس بها مخرج من اجماع قال فبذلوا ايديهم فقتلوا
 يكون القبر يمشي على منزلة ولحن لاجل النجب او ما يجي مجازا قتله
 يدري من اتعبا ليدعي في عيان المشاة فخر جرب حال الكلام عليه
 يتعدا اذ يطعن ويحده منها ان لا تعلمهم على هذا فعله فبذل الجرب
 معلوم اصلها ما وردت اجابا واحادية واكثر اجابا واحدة بخلافه
 ايراليونين عليه السلام لمخلصة التعلية التعلية بالمدسة في قوله
 ان يثقل منه وان يقطع من اعداء التفرقات في جعله الساجيا في
 مواسا لم يسل الله عليه وآله بنفسه وقوله اعداء عوجها فليكن
 اليها عما سألوا الواحدة له فقال عليه السلام هذا القول ليس لسان
 فخصه جزاء معلوما بالمرحوم على ان يكون لسانا فبذلوا عرسا
 قال استنقذ من لظهور من موسى في ما كثر فخلدوا واعلوا فليس في
 ان يفسد بغيره فيكون فيها بل للعبا قطع على القدر والوضع في
 والاشياء فبذل حصصه من الاسباب ولا حال واما الذي يفسد
 مطابقة القول ليس يقتضيه معانيه لا اشياء واذا كان اتعبا
 يدعيه من وجها فبذلوا فبذلوا استنقذوا عليه السلام او كان
 في حاله في ما وصفا القول على هذا قولنا بطلانته ويتكلم على
 ان يمز من اختلاف جدا فوالله الذي لا ياتي في حقيقته السبيبين
 التي علمها على وجه مما لعبنا اليه حق فبذلوا في زهره من
 فاجبه وانفسا لا استقامت بخلافه في الجوع وجوا وكان ذلك
 يدعيه في ما وصفا للعلم واستقامته ومنها ان القول لا يقتضي
 اما العادة في حقيقته لشر او سائلا او ارجا فلما فتقن من الهمة واللب

الاستاذ

[illegible]

من

الفأخرة ولعلّ منهم من دخل عليه شبهة فبعدد عن الحق وغلط فهمه وخلق
 انما دعوا اليه من القديس ولكن الحرب على سيد الحق من الحق هو الحق فيهم
 بغير مكان الكسبة وبقدرته وظاير عليه انك لا تحب ان تراه
 فبذلك تقوم فاشنع عليه ما تسم من ذلك اشتناع عالم بالملكيات ظاهرياً
 ومرح لهم بان ذلك مكره صمد وحيد في قلوبهم والحق ما يستحق عليه السلام
 والاشتباع عليهم والمحال فسلم لهم يوم انكسروا وجرى انصارهم من تحت عينا
 معاه فزما اليه من جرحه وعدا وتم بائناً من تحت عينا من منتهى منهم ما
 يسلوه الى هذه في موكبها وادعاه عاجباً في انفسهم على بعض ورد سكا في
 جناف عونه وقا ربنا والله اسرف من التقدير حقاً منهم في حال الاشتغال
 اشنع من الكفر من انفسه والفساد في النفس واجتنب النشأ حسناً فالتفت
 هيناً واير المؤمنين علياً لما نكح بنتاً من آل علي في زمانه لم يزل
 علياً كما لم يندفعهم الاصلح نقداً لله واصفوا على حكمنا فان الغرض
 اصحاب دين ولا عزان وانا عارف بهم ثم قد صحبته اغتافاً ورجاءاً فانا
 شرفنا لشره وانا نأتم والله ما فعلوا الصلح لعلوا بها وانا فاعرفها
 خدمته وكنيت فيهم لعلوا اليه فاعلم عليه السلام الواجب من فعله لشره
 بالشر لضعيف ولا يخلص لشره لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 عبداً لله بغير عيال او ابا علي وهو لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 هو فاعلم عليه السلام والاشتر وهو لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 هو لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 عند ذلك لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 وهذا غايته فزما ربنا في اشتغاله لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 الحق وحله ان لا يلقون عليه السلام في الامانة لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا
 في شرفه واولا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا لعلوا

مستند

五

برأى الحكم وقيل قتلها وحكمتها وملاها بغيره تخرج كلامه من التفسير
 الخلق في جاف حقاً عليه بالحكم بكل ما كان له وهذا الفصل من التفسير
 له ما خرج من كلامه عليه السلام فندوا وقالوا من هذا الذي هو
 حكمتها به عليه بغيره فندوا وقالوا من هذا الذي هو
 ثم ان قصته ونحوها عليه السلام ما احببنا الى الحكم عليه في الاصل
 من اسماهم وقد خرج ذلك عليه السلام في كلامه حيث يقول الحكم
 واصبحت ما يولد كسنا من احبنا واسمنا اليوم شيئا وكيف يكون الحكم
 منه عليه شيئا الا اننا نرى منه في كل يوم وصريح ما في التفسير
 وما في ذلك من ذلك من قوله عليه وآله وما في ذلك من الحكم
 الفصل الاول من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل الثاني من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل الثالث من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل الرابع من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل الخامس من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل السادس من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل السابع من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل الثامن من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل التاسع من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير
 الفصل العاشر من التفسير والحكم عليه وآله في التفسير

فقد رآه فقال له عتاليد وفتوتها الى مثل ذلك سيد الاولين والاخرين
رسول الله صلى الله عليه وآله في غمام الحبيب وفتوته سبيل من يروى له
عليه السلام انه سجد على ارضه في صلاة ركعتين فجلس في مكان قال له الله
عليه وآله في اليوم بلا شغل في ذلك ما انت جالس به يا رسول الله عليه السلام
جلسه كانه لا يفتقير الى شيء من الكتاب وفتح الكتاب بين انفسهم فان
يقول اذا كان الامر في الحكم عليك فقل لا عليك في الامر ولا في الحكم
في مقام بعد ذلك فقدرت في الخبر موعظا ليس بعدا وانه اجمع
الشيء المنشر واليه هو اذا كان الامر في الحكم جري على خلاف انوار من
قد علمه فلا يسمع الا من الله والذين اقتضوا وفتحنا شيعته واصحابه كما ان
من سجدنا على ارضه في اليوم في الحكم من اهل البيت والسادات ووقعوا
الندم وحبوا ولباسه والذين اقتضوا والله عليه السلام امر في
بعضه انه لا يفتقر الى الاصحاح على من شاء وكيف والخراج انما
منه وعصية على ليلها واداره من الاعتراف بالامر في الحكم فاستمع
الاختراع وانما سجدنا وادركنا فان تبعه وبعده وفتحنا شيعته
في هذا الدنيا فانه من الاثر في الحكم والامر في الحكم ففتحنا
من حق وفتحنا واما من كان في هذا الاثر ففتحنا شيعته من حق
سروقه هذا الخبر فاستمع هذا الاثر في الحكم والامر في الحكم
فيه ففتحنا من الاثر في الحكم والامر في الحكم ففتحنا شيعته
من هذا الخبر ففتحنا وادركنا من هذا الاثر في الحكم والامر في الحكم
عليه السلام ففتحنا من هذا الاثر في الحكم والامر في الحكم
كما في الاثر في الحكم والامر في الحكم ففتحنا شيعته
ففتحنا من هذا الاثر في الحكم والامر في الحكم ففتحنا شيعته
وفتحنا من هذا الاثر في الحكم والامر في الحكم ففتحنا شيعته

[illegible]

لا علمون ان اوله عدا رجاك حبيبتك ورسولك ليس بقرانك جميع حتى يفتح
 الله عليه وقال لهم من ذا صاحبنا مشركين زوروا وبنوا رجا ان يرحم
 رجا لمسا قدام رسول الله صلى الله عليه واله وهو راى ذلك فقل في صوته
 اليها ان لا يفتخر الله على عبده هذه الاحياء ورجع ما روى عن ذلك
 وكيفية ما جرت عليه بدل ما ياتي القليل والتقديم لا يورثه بغير العلم
 الا اجتماعه في حياصة الخلافة ومعرفة عنهم ما قصدوا ذلك اليه
 وشكوا في انهم انما اليها واصفها امير المؤمنين بها ولا بد منه التعادلا
 انهم لم يأتوا ذلك المقام وفي مجموع القصة ونفسها انما قولها انما
 جعلوا في غاية الفضيل وبنوا بها التقديم وفيها ما سأل من رسول الله
 انقول من ان رسول الله صلى الله عليه واله قد قبل ان يكون عليه السلام
 على ما جرت عليه حتى ياتي به في حقهم الا واما ما ذكره في الجواب
 من بعد هذا من تقدمه في الحرب قالوا لانه لو كان منكم من سأل في القصة
 حتى ياتيكم لخصاصه به فكان انقول بها وتلقا ولم يرد من قبل الخصام
 في كل ما لهم من بعد في قول الله عن غيره في جرح اشياء له وانما استدل
 بكيفية ما جرى في الحاقه في ذلك انه عليه السلام لا يجوز ان يفتخر في ذلك
 فيكونه ثم يقول اني اذيع قراية الى من عداك كذا وكذا وكذا وكذا
 عند من تقدم الامور ان بعض خصماء الملوك لو ارسل رسولا الى غيره
 في اداء رسالته ورجعها ولم يورثها على غيرها فقتل ذلك الرسول وكره
 فعله فقال لا ارسل رسولا خصيفا حسوا اني ام اذ رسالتك مضطرها
 بها لكنا نعلم ان الذي استنه سقونا لا يوافقنا وكذا اني عن تقدم
 فتح الحصن الى يدوم ما اكل الذي لا يرا رسده كذلك يجب ان يفتخر بها
 اثبت له عليه السلام انما كل جرح عجزها ولسانها وورود على يده واسق وهذا
 وجه وان كان انما يكون ان يفتح ولا شك في ذلك الكلام وجعله

على

على عجزه على النظم في جميع ما ذكره بفضل عليهم فيه فضلا عما هو لم يذكروا
 في حق من قاله ليس في هذا من استنه ما في ادائها تفضل لك انك وان قلت
 ومنعت ما سألها ذلك الا انما رسوا الاحياء والادلة على فضل عليه السلام
 ما قد شرت في مقامه الخاص والعام والاولى والاعلى كذا في ما يخصه
 وروى في قوله عليه السلام في ذلك انه قد سمع من شرا الخلق والخلق فيهم
 شرا الخلق والخلق وقوله عليه السلام انما الله عليه السلام انما طلع
 اصل الاخر طلعته فاعلم انما الله في ذلك انما طلع انما طلع انما طلع
 بطلت وفيه اخرون ابرار الله عليه السلام قالوا فاجدا ما تعرضنا في ذلك
 خزانتي وروى طهفة قال كنت سمعنا رسول الله صلى الله عليه واله قد سأل
 فقال هذا السائل العزب فالتفت بايها فما السبب في ذلك فقال صلى الله
 انا سئل هذا السائل وهذا سئل العزب وعن امير المؤمنين في ذلك قال رسول الله
 عليه السلام انما خير مني وخير مني في اهل بيته وخير من اهل بيته في بيته
 وخير مني في بيته في طاب وروى سلمان الفارسي عن رسول الله صلى الله عليه واله
 قال خير مني في بيته في طاب وروى سلمان الفارسي عن رسول الله صلى الله عليه واله
 انه قال علي بن ابي طالب وقيل غيره في قوله عليه السلام العزب في بيته
 عليه السلام قالوا انما يكون عجز من ذلك فقال عليه السلام العزب في بيته
 صليت الله عليها وصليته بعد ما وقفا اهل بيته لا يقاسر من العزب
 من عاينته انما سألها عن ذلك فقال الله يا امية لا يفتخر حتى ان يقول
 رسول الله صلى الله عليه واله يقول في بيته من غنا الله عن رسول الله
 صلى الله عليه واله يقول في بيته من غنا الله عن رسول الله صلى الله عليه واله
 في هذا الحديث الاحياء وكثرة ما يفتخر في ذلك ما ذكرنا ما كانها لا يورثها
 موضع من هذا الكتاب ولا يورثها هذا الاحياء وما يورثها من الخلق من فضل
 اي كبر لا تاسسها فيها بعلبها ونسبها انما يجوز ان يورثها الخلق من فضلها

عن

على

عليه السلام

على

ما يورثها

الاحكام

الاحكام ورواها لنا والموافق لاجلها فاستعملنا فان قيل لعل احكام
 احاد لا تنسخ بها قلنا اما الشبهة فقد قوتلنا في جوابها في محاوراتنا
 وعلى ما رواها لنا فاعلم وان كان احادنا فيجب عليها بالنظر في
 هذا الباب ينبغي من تفصيل في حله على كل حال **فصل في احكام ائمة**
عليه السلام **اعلم** ان مقتضى هذا الباب ان يقول كل واحدنا على ما
 في معنى بالاولى ان ذكرنا ما هو في هذا الباب ان احكامهم يجب ان يكون صحيحا
 على جميع المراتب ومنه ومنه انه لا يجوز تقليد احد من اولادها ولا يكون لها
 وان كان مقتضى انقلبه ومبنا الفرق بين الاولاد في هذا الباب وبين
 علم ما ليس هو ما هو وانما مقتضى ذلك ان ائمة اهل البيت عليهم السلام
 الصالحين وانما عليهم جميع احكام النبي صلى الله عليه وآله ولا يستثنى من ذلك
 عليه ويدل على ذلك ايضا قولنا ان النبي صلى الله عليه وآله هو على خلقه الخاتم
 الله لما رتبناه عليه وعرضنا لغيره من منزلة قال صلى الله عليه وآله وسلم انما
 ولا يكون كذلك الا بعد علمهم جميع الاحكام لا يورثون ذلك لم يكن نصا
 ويدل على ذلك قولنا عليه السلام انما رتبته العلم على رايها فاما العلم
 فليست انما رتبته عليه السلام في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 كبر عما لا يجمع الاحكام لم يكن ان يكون ما رتبته عليه السلام في
 التمهيد في طلبها يحتاج اليه من العلوم ولا يجوز ان يرشد الى غير علمه
 العلم واما ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 ذلك ان رتبته ما رتبته عليه السلام انما قال ما رتبته في باب النبي صلى
 فان من رتبته على رايها ومنه ان مقتضى هذا العلم عليه السلام هو في نفسه
 انما عليهم جميع ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 وانما ما رتبته عليه السلام في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 بين اهل البيت ومن اهل الانجيل انجيلهم وبين اهل القرآن كتابهم

سئل الله بطلان

جواب

من

حق من كل كتاب ومقول او رواية فليست احكامهم مقتضى ما رتبنا الله تعالى في
 الكتب والاحكام بخلاف مقتضى هذا القول ولعل احكامهم مقتضى ما رتبنا الله تعالى في
 هذه الكتب على ما رتبته في القرآن ولو حكم بالاحكام في القرآن وذلك
 يدل على ضعف هذا الخبر وانما رتبته عليه السلام في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 الى انهم لم يروا على ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 ما يقتضيه مقتضى من هذا الخبر مقتضى احكام القرآن وهذا من مقتضى الاحكام
 وعليها وعليها فانما قالوا كيف تدعون ان احكامهم مقتضى ما رتبنا الله تعالى في
 الاحكام مع ان احكامهم مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 ولو كان مقتضى العلم ما يحتاج الى استنباطه فماذا حاجتنا الى ان نعلم مقتضى
 بيان النبي صلى الله عليه وآله من حكم الدين وما رتبنا في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 ولا نأخذ في التبرير في مقتضى ما رتبته عليه السلام في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 عليه السلام مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 انما لا يقتضي ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 المحزون في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 انما لا يقتضي مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 على انما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 وكذلك فليعلم مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 يدل على انه لم يورث ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 به على الصحيح الذي ثبت في شريعة الاسلام وانما مقتضى مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 فيها مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 يكون ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 انما مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم
 الذين لم يورثوا مقتضى ما رتبته في باب النبي صلى الله عليه وآله في جميع العلوم

احكام

حكم

ذلك كما عرفت فاعلموا ان هذا الكتاب قد ذكرنا ان الله تعالى كان
 ابراهيم عليه السلام وروى ان ابراهيم عليه السلام قال فان قيل قوله سلوا
 ان تشقوني وان عيسى عليه السلام الى غير ذلك انما هو على عظم قوله العلم
 دون الاحاط بجميع الاحكام على الله تعالى لا على غيره ذلك لا يقتضيه
 اسما وان يقال تعالى لا يعلمه وكيف يجوز ان يتبين مثله معينا العلم على
 الاستعداد وتصوره لنا من سلوى على ان نقول

وهو يعلم ان كثير من احكام الدين
 تغيرت منه وان كان لا يعلم
 التغيرات في الوقت
 وزاته من حيث
 من شكلها
 وقام مقام
 ولا يرى
 فلا يظن
 على قدر الحاجة الاول
 ويلاحظ
 الحق
 انما

صلوات الله على من خلفه واستمر المومنين بعد النبي عليه السلام

لا يصل

والله اعلم بالصواب



البر والحق من كتاب الاستنباط فالامانة وهو الخبر الكتاب الثاني الذي
 تضمنه الاجل لم يتعلم المذهب كتاب الامانة من الحق فاستنبطنا
 الحق الاجل بر حقه فهدونا عن طريق الحق وحق الله عنه

الستين

على النبي عليه وسلم واستقر على ما جاء به من ان رسول الله
صلوات الله عليه وآله امره من قبل الله ان يكون بشرا بالجنه والخلقه من
الجنه وبشر بالجنه والخلقه من الجنه وبشر بالجنه والخلقه من الجنه
انت رسول الله صلى الله عليه وآله فكلمته في شرفها ان ترجع اليك
يا رسول الله اني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ان لم يردني فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
من اجل جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
من عطينها من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
الشعوب من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ادري اني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
صلوات الله عليه وآله اني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
عزمت بالجنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
بوجهه وكان رغبته في ان يكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ان صدقته واني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
اجتارها واني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
على شجرت ما اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
خبرته من حادون ذلك وجعل الله على طيانه ومنها انا انا انا
فول من يذهب الى ما اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ناوي من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه

بدلت

نصير

نصير فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
صلوات الله عليه وآله فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
انما اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
انما اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
كتم نصيرته وورده في يوم النصارى من الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ذلك نصيرته وورده في يوم النصارى من الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
بشر من عطينها من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ترجع اليه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
لانه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
من عطينها من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
كان جنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
بشر اوقاة والجنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
لان قوله الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
استغفله له واني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
عن ولايته مستغفله واني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
بشر هذا الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
عن حوادث كثيرة مستغفله واني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
لنا علمان فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
مثل الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
اجتارها من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه
ذكره والجنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه فاني اريد ان اكون من جنه الجنه

نصير

طال السكبر

ان علم ان الخلاف في امانته بعد ظهوره انقطع عن العلم بقطع علمه
 بوجوب الرضا وانما انقطع من كان منقطعاً للمكره لم يكن منه ما في العلم
 وان كان من غير ذلك فذكرها فانما الكلام في ان يوجب الايمان بان
 الخلاف علم في اول الامر ولا يكون رخصة من غير العلم بان العلم
 عليه السلام والخاص من رضى الله عنه وجا قد يوجب علم من الرضا بوجوب
 ان يخرج شأها في نفسه واستلزامه من غير ان يوجب الشك في ان من سلمت
 دواعي الدين سعيداً في عينه من غير ان يوجب كل هؤلاء قد ظهر من كلامهم
 ما شبهه بغيره فيكون منقطعاً من علمه ولا يوجب ان يوجب العلم بوجوب
 هذا كان ظاهراً في اول الامر ثم انما الخلاف من غير ان يكون في العلم
 وان لم يكن ظاهراً في العلم في المستقبل على قدر ظهوره في المالك في الله
 معروف من ان العلم في انما الخلاف انقطع وانما الجواب وقع في العلم
 الاحوال فانما يعرف في ذلك العلم الذي هو في انما الخلاف في الله
 فقلقه في انما يظهره في انما يظهره من استمراره في العلم بوجوب
 ولا يعرف في العلم من انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 معتبراً في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 لكونه مروي في الجملة وقد علم ان العلم بوجوب الرضا في انما يظهره في
 الرجوع او يقتضي بان يكون روي غير ثقات عدل في العلم بوجوب الرضا
 الا ان العلم بوجوب الرضا في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 الاخران في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 ايضا كل من روي ذلك الا انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 على ان المكره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 بغير روي وضع المشاهدات لا يجوزها في الروايات التي هي انما يظهره في انما يظهره في
 اسير المؤمنين عليه السلام منقطعاً من العلم بوجوب الرضا في انما يظهره في انما يظهره في

لما ذكرنا

بغيره

الى

الحان منها والله اني كنت تعلم انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 من حقه وكان ذلك من علمه عليه السلام ومن علمه في انما يظهره في انما يظهره في
 في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 الباب في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 في نفسه في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 علم في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 عثمان بن ابي شيبة في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 من خالفه في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 تبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 روي ابيهم في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 قال في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 يقول ما انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 روي ابيهم في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 قال في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 بخطبوا في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 منقطعاً من العلم بوجوب الرضا في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 ابيهم في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 حريته في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 قبل انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 قال في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 تطلبه في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في
 جعل في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في انما يظهره في

انما يظهره في

سبيلهم

طريقهم

التي عليه السلام انما هي لانه نعت من مواهبها عليه ما فعل ذلك
 فانه لما ادعوا اليه من اهل البيت كانت الفقه فيهم من غير شك
 اقربا اليه فوصل اليه عليه وآله منبا واليه له اتباعا وروا عن عليهم
 السلام في رواية عن علي عليه السلام في رواية عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ان الاولاد اباي في انتم على اهل البيت فقلت
 كلامهم كان علي عليه السلام ياتهم من حق واطل وقيل وبعيد
 ذلك على قولين فانما اتهم حقا والاشياء والمشورة والتشريع من
 حيث هو هذا الاصل انما هو بسبب ضعف الانساب وقبح المهاجرين عليهم السلام
 ليس من سلعنا ولا من عيالنا ولا من اهلنا ولا من اهلنا
 ومنها ان خلافه هو الله وحقه كان يا تمام يرجعوا عنه وانما
 عن الخلاف فيه ما لا يشك في ان الله عز وجل وعنه في غيره من
 من فرق مختلفة خالصة كلها من ذكرها في الخارج ما فيها من الفرق المروية ان الله
 من فرقته ويدل على شدة ما روي عن ابي بكر من قوله عند موته لبيك
 سالت رسول الله صلى الله عليه وآله عن نفسه اشياء ذكر من اهلها
 كشمس الله على الانصار في هذا الاصل فكيف يقول هذا القول في
 منه عليه السلام ان الله من فرقته وان هذا الاصل هو الله عز وجل
 ويدل على شدة ما روي عن النبي ان عرقا له من موته نوكا في
 حياها تهللني منه الشكر بعد ان ذكر اهل البيت يهللني على اهل البيت
 وصالح لم تكن من فرقته فكيف يجوز ان يهلل هذا وقد صح اياكم بروف
 الامامة من فرقته ذلك يدل على خلاف الخبر وليس لا بد ان يقول ان الله
 لا يتفاهن في انكوك في احواله في الشورى وانما دون ان يجعله في
 الامامة وذلك ان هذا ما قيل من مع قول الخبر المروي عن علي عليه السلام
 في الخبر قريها بالوجه الذي يفتي بصورته سالم والله الخالق له وروا فيكون

روى

روى في رواية عن علي بن ابي طالب في رواية عن علي بن ابي طالب
 قبله با ايرالونين لوان استقلت في اهل البيت استقلت اوكا في اوصيا
 من الجراح حيا استقلت في سائر روي قلت سمعت علي عليه السلام
 يقول لاهل البيت هذه الامامة وانا كان سالم موقفا بدينه حيا استقلت في
 سائر روي قلت سمعت علي عليه السلام يقول لاهل البيت ان سالما سألني
 فقال له رجل ان الله عليه السلام من فرقته قال نعم الله والله ما اريد
 الله بهذا وحيد كما استقلت رجلا من طلائع اكرمه وروى عن
 احمد بن محمد بن ابي ابراهيم في رواية في ذكره في الخبر في اهل البيت
 صفات من سالم بن ابي ابراهيم سلمة بن علي بن ابي طالب في اهل البيت
 كان سألني في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 لم اقل في الكل شيئا ولم استقلت بعد لسرا والله من اهل البيت في من
 سألني في اهل البيت من اهل البيت قال سلمة بن ابي ابراهيم ما اناك في
 برجل من المسلمين انك انما سألني في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 وانما سألني في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 عليه وآله وهو منهم وروى في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 وروى عنه سالم بن ابي ابراهيم في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ايرالونين في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 الله بهذا استقلت ورجل من طلائع اكرمه قال نعم الله والله ما اريد
 الذي سألني في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 سالم انما كان لا يستقلت كما انه سألني في اهل البيت من اهل البيت
 هذا الشرح والحمد لله وكوف بغيره مثل ايرالونين ومن روي في اهل البيت
 المفضل بن ربيعة وروا في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ثم يفتي مع ذلك هو سالم بن ابي ابراهيم من اهل البيت من اهل البيت

علاء الله

فهذا الحق ليس بالاحوال لا يوجب على اكله غير ما ذكرناه وان كان واردا
من طريق الاحوال فان معنا بالدين يقتضيه من اتبعه والقول على الحق وقت
ومن استقر به الاجبار وجد منه من اكرهه عليه السلام على التبعه وان دخلنا
سبعا في التبعه من غير ان يكون له المسلمين وقدره وجهنا وكثره من حق
مختصة وتخرج من هذا الحكم الى الحق في وجوده فادرسه في هذه الاحكام
اذا كان شاكرا ان يقتضيه الحق وقت من القلق على انه لم يكن هناك خيرا
اكثر ولا اذ كان لا يعلم ان التبعه وقت من وقتي واختياره مع الحق بل ان يكون
هناك اسباب اكرهه فاقول ان لا قطع على هذا والاحتياط مع الحق لا ياب
الاكراه والخيف فان هذا الحق لا يكون الا من يتبعه ولا بد له من
وامارات تظهر في حق من يتبعه اسلامه لم يشج بوجهه وذا كان من جازع
قلنا واي اسباب وامارات على ظهرها ذكرناه وروينا هذا وان اردتم
النقل والبرهان على قوله وان اردتم بانظروا في سبيله جميع الامور على
ولا يورثنا بل هو هناك اقترح حكم لا ترمعون فيه الحق فترانا ان يقول لكم
من اين وجبت ذلك وما المانع من ان يقال اسباب التبعه قومه ويخرجون
نقلها الخرون لا يخرجونهم ويصرفونهم عن النقل اعتقاد ما في هذه الاشياء
واما هذا على الامر في قبول اسباب التبعه اوضح من ان هذا في هذا في
جزءه فقل فقط محضون لاكم يعلوننا ناسر المؤمنين عليه السلام تأخر من
ناشرهم وان تقع الخلاف فيه ثم باج عجزه عن اقتراح وان تختلف في رده
ولم تكن سبعا على مسالكهم انكره الذي كان وقع منه الامور ما استمر
لنعتقده وواجبه الاحكام على ما يروى من اخرج عليه في انظار المسلمين
وشاع بينهم ان يثبت هذا عندنا لا اجماع والاتفاق وان من هذا عليه كانت
سنا قال انحصار المسلمين سبعا في الدين واداء على الله وعلى رسوله وبعثنا
اصحوا على من قعد عن التبعه وانزعها فاجب بسبب الحق في ذكرنا وكثير

الدين

تدبر

تدبر

بدر وسبيله ولا ينبغي ذكر في هذا الباب او هو استعفا انرا اليه كيف
يكون بالدين عليه السلام المقام على خلاف من بايعه جميع المسلمين
انظر وانضاه والتكوين اليه وان كان له سبع خارج عن كلفه وان
تبعه ان يكون ان الحق لا يله من اماره واسباب تظهر وان تقيه وان
عند ارتفاع اسبابه لو كان بالدين عليه السلام باج في الاصل من ان
سبعا ما يبعه طائفة اخرى فيها من غير قتال ومن غير ان تلتزم الا ان
وا بعد ذلك يقولون بعد ذلك الرجل يقول لولدت الغزاة وتخرج
بين المسلمين ويقولون من حق اقتطع على هذا من اهل الدولة
ويخرج المذنبون في المسلمين ومن غير ان يتكلم ويترقب حتى يجمع المذنبون
ويقبل الخلاع ومن لا يفي الاصل ويظهره بارضا فاما والارح من حق
ذلك فانظروا في هذا لا اشكال فيها انه عليه السلام باج سبعا للشروط
من التبعه ووجدنا من هذا التبعه ولا بد من الحاجة والمدا فترانا
اذا اوصينا في اسكانهم انكبر من الحق المقتضى التبعه وتجدون انك
سبعا اسكانهم انكبر من الحق ما سفره واوضحه اليه في الاصل
لا خلاف بيننا وبين من هذا في هذه المسئلة ان المنكر انما يكسر على
بشرائط منها الا يقبل في الحق انه يورث ان ينكر هو اصطف منه ولا يفي
عليه في النظر ما ذكرناه لم يزلنا ولعل هذه كانت حال من لا يرون في
ترب التكليف والتبعه لا تقتصر في هذا الباب على التبعه بل تروى وطاقت
كثرة ان التبعه عليه السلام هذا لا يبر المؤمنين عليه السلام بذلك وانما
القوم يدعون من الامر ويخبرون عليه وانما سقي ناعهم وينادي الى اذ
ويجمع القرب منه واورم بالاخص والاساك ان يكون من الصلح بالكل
طالعهم في هذا الباب ما ذكرناه كان فان قيل هذا يجوز ان يكون
في كل من قرأ انكار سبعا هذا الوجه بعينه فان قد علم ان ذكرنا ولا

ما

بالاسكان

سلام
 وألا جعل محبا من يفتح على ما فتحه من ما لا يفتح ما يفتح سواء فاما ما اذاعه
 فانه
 القوم والقبلة فاما ما اذاعه له في ما لا يفتح من قبله فاما ما اذاعه فاما
 تقدم من ان القوم والقبلة لا يفتح من ما لا يفتح من قبله فاما ما اذاعه
 هناك عليه فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله فاما ما اذاعه
 لم يفتح عليه فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله فاما ما اذاعه
 وقابله في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 مقفوا فاما ما اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 والوقوف في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 ان يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 سببا في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 وفلان فاما ما اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 الذي اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 حازلت ان يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 وتكون في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 عليك في العلم باذا كان في القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 على المتقدمين فاما ما اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 وهما ان يفتح من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 اي طريق في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 مبطله فاما ما اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 اختيار فاما ما اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 الرضا في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 ويعتبر ان يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله

العلم الذي لا يمكن دفعه من القوم الذين ساءوا اليهم انهم كما هو المتعارف
 عليه بالشرب ويبيعونهم وكانوا يتعجبون منهم بمخالفة وعقوبة لا يكونون
 فيها وما كان يكون كذلك ان لا يتعجب من يفتح من قبله فاما ما اذاعه
 في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 وجعله باعلم وما كان في جميع من ذكره من كان في هذا القوم من قبله
 الاسم فاما ما اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 قابلا كما كان مع ما ذكرناه وما يفتح من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 لانه الناس كما توارى في قلوبهم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 بالعلم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 صدام على العلم فان قالوا كيف يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 اذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 من القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 من الاذاعه من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 وكيف يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 في العلم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 وهذه كانت حال من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 لعقد انما الله وما يفتح في هذا القوم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 الخليفة من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 مصر والقبلة من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 المسلمين ويؤخذ العصابة والمهاجرين ويؤخذ العلم الذي هو علمهم من قبله
 ويؤخذ العلم الذي هو علمهم من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله
 يكون من قبله فاما ما اذاعه من ما لا يفتح من قبله

الماتة تهايمع ويرى من غير شك في مواضعه وتواضعه فاما مع عفتان
 الفضائل عجب على ما في مع عفتان بل تعدى بضره وخلاله به ومن
 التباين عليه وان من المنكر عليه وكيف لم يتبع من الفضائل بل
 حية من كان معه في القتل انما فيه وسيد له وهم فاطح وان يقول
 الى واذا لم يقطع في المنع من انكسرك والتبجيل في اذاع الفتنة كما
 المهور والفساد والفساد ومن اهله وعبيد فاما انكاره للرومين
 لذلك ويعبه الحسن والحسين للفرقة والساورة فاما لعرفه اناس
 المؤمنين كان ينكر قتله ويرى ان في قتله الحسن فله معروفه
 قتله منكره شك منه ولم يكن لم ينكره ان يقوم به فاما حجة وسطا
 بطل نفسه وتسلم من كان سببا لقتله من كان في حربه فاجعله
 امير المؤمنين عليه السلام في ان انكاره في انظر ان كان في بطلان رينا
 وتخلقه ساحتها وكيف لا يكون كذلك وعوا الذي قلتم بارم في الدفعة
 الاولى وثو سط حرق على امراته بعد انكا دمره في الارض ما طرح
 في المرة الثانية ومن خصه بخصومة عنه الاصابه بجليل كان ذلك
 للجهل بعلمه السلام وما في حبه باطلا بهم سواء قتل عليه السلام في
 وجلس في بيته وانقوا به قال عبد الحسن وعقب من لا عرفه في حله
 يدعي والذي كان يتبعه انه عفا الحسن عليه السلام وفي ذلك نظر ولم
 كان ابن عبد الله من انكنا، والربيل ان القتل لانها كان احصوا
 انعام والشراف والرحم والحق لا من لا نقول بهذا الامر وهذا
 محب على مثل امير المؤمنين عليه السلام ودفعه ويكنا امير المؤمنين عليه السلام
 الزبير وفلان وفلان كادهم ان كل ما جردنا وقسم ثمنه وكان عفا
 من وقتها بائنا واللسان والسيف فاما قول السائل وكيف يدعي الانبياء
 عفتان وسبحة وقار بهما وجوه عند غفر ليلته ان كان في هذا الامر

الأخروج مما آمنه فإذ أنه يخرج سعد بن عباد وولده واهله من
الأجاج على ما أنه إلى بكر من قبيل غصنونا أن لا يفتد بهم إذا كان في
مقابله جميع الأشنة فأناس كان معه في القار فلو كان معه من أهل الأ
خام المشرق من الله ذاك كولات من أكره ورويه من لا يفتد به من
الأجاج لا يرفع الشجعة في من وأصفه وأرأس طعام لا يفرق بين الحق
والباطل ولا يفرق بين خلافه فاهل الأجاج والألمينا في هذا الباب
إلى أن لا يجد مكان من جميع الأشنة الأصغر فهاذا في تفرقنا فاهل الأ
حصن في القار فندسنا لفتنة ونهيق فيها شنة وليس لأهلنا يقول
أن هذا طريق إلى الجبال الأجاج في كل موضع وذلك أن القار بيننا وأهل
خلافها القار والأجاج ثبتت وجميع طريق صحبته ليست موجودة
فيها أفعول ولا طائل في ما ذكره ما مني وما يدل على فعله ضار ما أنه
لا يخلو أن يكون ما أنه فأن من جهته النور من جهته ما أنسيا وإذا
أفندنا الوجهين خطرا إلى البوق لها وقد أفندنا ما أنه من جهته النور
فأما إذا لا أنسيا فها فيه طريقا أن الجبال أن بين الألاما ما هي
يكون في صفات الطريق إلى الألبان فيها من العشرة والفضل والعلو
بشأن ذلك فيها من سوتا والأخري أن تفوق أن العاديين بحول
يزيد من الجبال تفوق أن يفوقها الفضل ويرى اللون أن ما تفوق
العقد والفضل وهذا ما يكون من جوانب الألاما الجبال في ذلك فيه
الألمنا في الجبال أن لا تفوق في جهته من أول الجبال ما أنه فهاذا
هذا الألبان في من سوتا أن الجبال تفوقها الفضل والعلو
وتفوقها في كل مكان وهذا يؤخذ في الجبال والألاما ما أنه فهاذا
أزمان ما أنسيا من الجبال أن تفوقها الفضل والعلو
فريق من الجبال وهذا يؤخذ في الجبال والألاما ما أنه فهاذا
بفضل

الى قول من يرى العقد للناضل لانه وفي يوم طواها قبل ان يخالع
 اجتهاد الى وهذا فاسد لانها لم يمتد ان يتركها من يوم طواها وكيف يكون
 العقد لانا ضالا وفي قول من لا يمتد من يوم العقد لانه من ان يتركها
 مستندة في ان يتركها من المصلحة في ان يتركها ان يكون هذا الاختلاف
 النازل في ان يتركها في ان يتركها لانه ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 حاله في يوم من يوم العقد في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 كان مفعولا او فاعلا ولا يمتد من يوم العقد من ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 او في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 وليس لانا ان يقول ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 من قبل ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 وكان كل من يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 التماسا في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 علو هذا الوجه ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 كان هذا القول صحيحا لان الحق في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 موجب في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 والمفتون في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 يرجع في ذلك الى ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 ولا يوم في هذا الموضع في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 يسوي بين الاثنين في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 لان المفتون من ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 بالتمسك باليس في قولهم وقال فان رجلا انما اوطأ فنة منهم ما استأجر
 لم يخرج من قول من يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 من قال ففعلوا مع المفتون وكان يمتد في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها

ويجوز

منه رجا

تأخذوها دون ما تشككم من يوم ان سئل ان كان الله قال ان تشكوا الله
 قال الله من قبل وهو من قبله قال ان تشكوا الله قال ان تشكوا الله
 قال ان تشكوا الله من الارباب يستدعون في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 سئلون فان تشكوا الله من ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 عذبا يا ايها الذين آمنوا ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 عليها فاسلم الله فبما تشكوا في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 مستدعة ومن يومهم من ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 عن يمينها ان تشكوا في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 بذلك فاسموا في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 وان يومهم من ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 يطاعهم بها انما يوتونهم الله ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 مع ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 لذلك والكل من يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 وانما في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 وانما في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 هو ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 صلى الله عليه وآله والوجه الآخر ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 يكون ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 فلو كان في قول من يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 يقولون ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 او ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها
 والمؤمنون في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها

عليه السلام

في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها في ان يتركها

من اهل الجحيم ان يستند ما يان تكذب على من هذا ان يعطوا الشيء على اليد الوتر
يعلم ما يحسن ما يتفق على ان التفتيح مثل العلم من شئ من ان يكون ان اليد ^{اليد}
عزيم بالانه سيدفع النشوان هذا الاثر في ان اليد الا باليد هذا فقال له وقر
لما يراى ابعاد ذلك فان قبل هذا وان كان جانا هذا فظا ومن هذا الشبهة
خلافه انهم يذهبون الى ان يتخير الشيء عليه ان الكليات يعلم ذلك وانها شئ من
المؤمنين عليه بالانه قد ناسى شئ من ان يكون عليه السلام على ان الجادة دوت
التفصيل بالانه سيدفع ما يورثه من يدع الشيء وبقوله على هذا الوجه من
الاموال وما لا بأس ان الخصيل فليس على ان يتخطى العذر على ان يوصله له عليه
كان ما لا بأس على التحد في التسعين ان كان ان يكون تفصيله على ان يتقدم
العلم على ما علمه على ان الحال لم يكن مستظرف ولا بدح وبين هذا في العلم
تأخر على في المجد والتفصيل تأخر كان في هذا الباب وبعد ذلك على
انما ان يؤمن كغيره في التفتيح وان العلم ان هو في يمين شئ من ان يعلم
عليه السلام على ان المؤمن لا يتقدم ولا يعلم بغيره وما يؤمن عليه من شئ من
ان يتقدم ولا يؤمن له في ان لا يكون على ما علمه على ان المؤمنين على ما علمه
ولا بأس ان المؤمنين ان يتقدموا على ان لا يكون لانها على ان لا يتقدموا
فيها على ان بعد ذلك جميع القائلين بان المؤمنين على ان المؤمنين انما
لمعرفة على ان المؤمنين ان يتقدم ما يان من ان لا يذهب الى ان لا لا حاشية على ان
ما ذكرناه وما لا بأس على انما كان من شئ من ان ما علمه على ان المؤمنين
تذكر ان الذي عليه السلام اعطاه اياه في حاشية وتعرف فيها ان كان وما اعطاه
وهو ذلك ان ابو حنيفة اخذ من قوله من ان حاشية يؤمن يعلم انما ان المؤمنين
انما كان حاشية وان ما بها ومطالها بانها حاشية حاشية ما علمه على ان المؤمنين
لا يحتاج الى حاشية او لا حاشية فقام ان لا لا على حاشية حاشية والاعراض
التي ومن هذا حاشية على انما حاشية في حاشية حاشية فان حاشية او لا حاشية
حاشية

منه

الحمد لله

قصه

وَلَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ مَعَنَا لَخَرَجْنَا إِلَيْكَ وَمَا كُنَّا نَتَّقُكَ

25

...

الماء

[illegible]

عليها السلام

یضام

فبالحق

يكون غير موجب العلم وهو في حكم الشك أو الاحاد وليس يجوز ان يرجع عن الظاهر
 بما يبري هذا الجدل ولا يلزم الاحتجاج بالعلم فانما رجعوا في ذلك والى
 عليه وان يتناولوا العلم في ذلك فانما العلم لا يتعدل الا في علمه لا في
 العمل بخلافه والى ذلك وتخصيص الفرقان وتوحيدها في ذلك وانما ذلك هو
 عليه مستند الحكم ومنها ما لا يتبعه الا ما لا يتبعه الا ما لا يتبعه الا ما لا يتبعه
 طرق معلومه وجوب تحقيق الحكم مستنداته انما هي في ذلك مستنداته في
 وجوب العمل بخلافه وليس العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في
 في هذه القول لا في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 الشرع في ذلك مستنداته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 والحال ان العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 السلبين في ذلك مستنداته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 الشك في ذلك مستنداته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 فيها صفة فلهذا ذكرتم ذلك انما هي في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 منها لخص صاحب القول في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 لان كونها مستندته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 والى ذلك مستنداته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 ليس يقتضوا انما العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 فيه فلا خلاف انما العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 في ذلك مستنداته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 الذين يكون داعيا الى التحصيل لا الى العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 بالذات فانما العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 ثانيا فاعلم في انما العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك
 انما هي في ذلك مستنداته في العلم في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك مستنداته في ذلك

مؤلف

في حكم المذنبين

المجلد

[illegible]

三

١٣٤٠

الحق

عبدك لم يكن عال كونه ولا مجتمع في حق العقول بحيلة وشبه لها عليه من طينة
سائل عنها انبه وعلل عنهم كان يرى ضايقا لرجل الزكاف عن علا في
رطط صا لونا في ظاهره ولم يكن جبال ذلك عرفة بغيره ولا برز على قوت
يكون قد سدد له في طينته من حسن الظن وتعدلي الشاهد له لا يمكن
كيزتهم من يرى ضايقا في الحق الذي يقطع بشهادته على الخبيث فكانت
شبهة على انهم فلذلك قد انكر وبقا كل الشا من واثبه الارض ان
يتقاسم في معرفة من ذلك من باطله الا لعالم السوء ثم انا المؤيد في
ولا له من كعبان في صدور العوام وفي غلوب السعالة والاضاع
لها من السبب والهجته ولاها كما كان قد استشار بالحق وقل فلها ما
انتهى من شأن الناس حال السلطان ما عرفوا عليهم او لم يكن في
عزاجهم ولم يصفوا عقولهم ولا ان الذي من مع العزاج استغيا
والعوضه يراها كان حوا قباله ونش وكر العرب وكان عثمان
ايضا كان ضعيفا في نفسه سخطا بقدر ما بينه وبينما لا جمع بطلان
وبها من عاقلان بالتمه والشيخ والنكر والاعلم لا من ولى من
ويلج اقتضاها من الحيز في الواجب به فضلا عن مباداة انوارها و
موجبه في اعظم عبيته بن حسين له قتال ما له ان كان في فعله
منعلا في عبيته وكان من ان في سنك اوصي في اقتضا في ثم قال والاعيان
وعلى جميع من انسا من في الميراث على خلاف في الشبهة والعقد في
في كل سنة ثم من ان في ثمانية وضوءه ما هو فيها ساد او اعظم
في كل واحد من انسا او فاسا ولى في الغرض في ميراث النير وليا ان في
لكننا بل وضوء العز انعام بالابلا في بعض ما وروا وكذا في عليه و
كل انسا من ستم ما في في الواو ويصديق ما في في كلام الله
نا في خيل ليس يلزم ما في في الحافظ في الاستدلال في النكر وتارة

11

المتكلمين منهم

۱۲۸

١٦٠

يكونوا على ما يكون علمكم كعلمنا ايضا على ما علمنا ولا يخرجنا من الصلابة بين المذاهب الثلاثة
وجزء من ولداننا ان يكونوا ثلثا وبقية ولا احتياج عليه بكونهم بغيرهم
تلك نية ولم يكن على ان يكونوا واما من كان في قلوبنا ان كان قد اصابنا
يحل هذا السؤال ان اصابكم بكونكم عليها اني مت عليه بعد ان اصابنا
من النظم والتمشيق والكتيب وقوله على ما يروى واقعة لا يصح
عليك ولا كلفنا ابدا وما روى هذا المذهب فقد كان يجب ان يكونوا بغيره بل
الفتب على المختلف وبعد ان كان انكارا في كونهم متساويا ومختلفا عن انكار
جزء من المسلمين طاعة رافضة عليها السلام عليكم وقام على النظم
من الذين يروونها هذا المذهب وان اختلف في منه ولا يكتفي به من لم يلق
عليها السلام وقد روي عنهم في النسخ والتمشيد والكتابة لا خلاف فيه بين
الشيعة ان عزمهم على بلوغه في مختلف فصول النظم الحسن او الرواية
مشبهة عندهم وما اوردوا من الروايات عليها هذا انها فيهم لا يمتثل
من يمتنع وليس لاجل ان يكونوا عليه بل لانها قد رويت في الروايات الواردة
موجبة العانة من طريق الاباء وغيره ورواية الشيعة متينة ولا
يكون من ذلك ما ليس له ان يفتقر الى ما هو في كونهم نفسا لا لانهم ان
هذه من ائمة من جهة الامة الخلاف على المسلمين وولادته لا يجوز ان
عز في احوال الروايات عليه السلام وابناء المؤمنين والصلح والمعين
عليهم السلام في كل اختلاف من ذلك وما يكون كما لنا المسلمين وما راف
الاجماع ولذا كان الاجماع قد قد رويته واما بعض ذلك في بعض الروايات
ابناء المؤمنين عليه السلام من بعدهم من ائمة اني في بعض الروايات
واخلافه في هذا راجع عنه والجماع يعبر عن خلافا لائمة من عليه السلام
فصلان ان اصابه في ذلك المذهب ومن قال هذا من اعيان وعزوات
واذنه وعصيته لان ائمة الامم اخرجت من صلابة اعيان المؤمنين عليه

۱۰۰

التكثير

بالسلامة

محل

ذَلِكَ

الشيخ بالانوار وبتسوية بركة عليهم فلهذا جعل الامام في الامور التي
 وقا لا يشك في حقها ورجل من قريش ابي بكر الى النبي عليه السلام فاذن
 وسلمت الفداء فلهذا لما كان في يد علي بن ابي طالب في يوم الجمعة
 انما لم يولد بمكة بل في المدينة واذن ذلك ووقع له ان كان في يوم
 انما في يومه فكان عليه السلام عجايبا اليها والى رايها فذلك لم يولد بها
 الامر على انما كان في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 انما كان في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 توفي الفداء في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 بل خلاص من اهل البيت وولم يولد في يومه من العاصي وشا من ربي
 مشهورا من اهل البيت وولم يولد في يومه من العاصي وشا من ربي
 كان في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 قيل ان العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 اذا عرفت هذا المقوم فان ذلك العقل لا يخلو الا ان يولد في يومه من
 فلهذا كان هذا المقوم وانما عليه السلام ان يولد في يومه من
 منه ومنهم من لا يولد في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 اليك في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 الصلوة وهو ثبت من الروايات وقال في يومه من العاصي وشا من ربي
 تقديم في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 لا عليه السلام في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 صا في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 عليه السلام في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 للولاية فاما انما في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من

الانوار

مدرج

وذكر

ورايه فندبنا فيما تقدم ان عليه السلام كان في يومه من العاصي وشا من ربي
 على كل حال في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 انما في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 ختم في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 بل في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 وقد وردت به الروايات وكان في يومه من العاصي وشا من ربي
 فاما في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 فقد ثبت ان في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 اليك في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 اسير المؤمنين في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 الاحياء في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 من اهل البيت في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 السنة في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 انما في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 يعارض قوله في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 الموسم في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 الولاية في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 فاما في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 فاما في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 عليه السلام في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 الى ان لا يولد في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من

ش

ان في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 الا في يومه من العاصي وشا من ربي وشيخها افضل من
 ايضا ايضا

نابا

الله ليس بصاحب له وكان زعمه ان ذلك لثبوت وعلو من شأنه والى
 وهو ميراث القوم لما كان من قبله وان كان الاولي لا يستعمل ويكتف بالثبوت
 حتى يتبين ذلك لم يستل فاما ومنه لا والله لم يثبت فلا يصح ان يجعل
 في هذا الباب يقال لهم ما صنع خالد في قتل مالك بن نويرة واستباحته
 ووجوبه عليه في اذنه لم يثبت بل كان انظاره من ان لا يسلط
 فظلم وعبر به في العظم فخال من قتل اعداءه ولم يثبت عليه حكم الله
 وان جعل الخطا الذي لا خلاف فيه وقبل ان يفسخ الاحكام في هذا الباب
 وكيفية جود هذا الموضوع على مالك وصحابه محمد بن كزوه مع المقام على الصدوق
 وما جرت في قرن لانا لعلم انصوري ما بها من رتبته صلى الله عليه واله
 وشريته على من ولدوه من قبله لان الزعم ما ذكرناه لا خارج في
 الاصول ومقتضى ما تقدم من ان الزكوة معلومة من رتبته صلى الله عليه واله
 ولا يحسن كل ما يجب قتلهم وكذلك سائر اهل اذنه من رتبته انهم كانوا يصلون
 ويحجرون الزكوة لانا قد بينا ان ذلك لا يحل فيكون وكيف يصح ذلك في قوله
 جميع اهل اذنه انما يكون من الجبر انما كان فيهم بان يؤذوا ويضربوا
 فان اذنه انما كان منهم وقاموا لغوا عنهم وان لم يفعلوا اغاروا عليهم
 اما في الاسلام والارادة من اذنه الاذان والاقامة وكيف يطلق في سائر
 اهل اذنه ما اطلقوا من انهم كانوا يصلون وقد علمنا ان اصحابه صلى الله عليه
 وعليه السلام من ادعى النبوة وطلب الشريفة ساكنوا يصلون ولا يوشوا ما حقه
 به شريعتنا وقسمه مالك معروفة عند من تأملها من اذنه كان من طوائف
 من من جريوع والياس من قبل رسول الله صلى الله عليه واله فلما ابنته واداه
 ان يصلي على اناس من خلفه لصدقة من غيره وقال لهم ان يقولوا بغير
 كما تأمروا بعدا لبي صلى الله عليه واله ونظرها يكون من اعداءه وقد خرج بذلك
 في شعره حيث يقول وقال لبي سدا اليوم مالك وقال لبي ما لك لم يبد

في قوله
 والخطا الذي لا خلاف فيه
 وكيفية جود هذا الموضوع
 على مالك وصحابه محمد بن كزوه
 مع المقام على الصدوق

لأن

ولا يسلط

شئت

شئت دعوى الامامكم علم الخطايا في العباد في النبوة وقالوا
 انوا لكانوا خائفا ولا يظنوا بها من غير قدروا ما انما هي اليكم
 مصرعة اخلا فيهم بغيره ما جعل نفسه في رعا عاقبته وادرككم
 يوما بما خسته به فان قام بالامر لم يفرق ما اطلعنا وقلنا الذين
 من عندنا نصح كما نرى باننا استحقى الصدقة في ابيد نفسه وقفا وتغيا اليهم
 الى ان يتبعهم بالامر من يرضع ذلك اليه وتقدموا جاعة اهل البر والبر
 الصبر في تاريخه ان ما لكما نرفوسه عن الاحتياط على مع الصدقة وقل
 قد فهم وقالوا ان يروى اننا عاكنا عصبنا اننا اذصرنا المذلة الذين رطبا
 النابوعه فلم يسلط عليهم وفي قد نظرت في هذا الامر فوجدت انما في
 سياسته وانما الامام يسيده الناس فلكم وبها اذا فهم يصح من قتلوا
 على ذلك في اموالهم فرفع ما لانا في منزله فاما دفعه فانه لم يطاع بشا لانا
 وادهم بلعية الاسلام وان باؤوا بكم لم يوجبوا استناعتهم فاجرت
 الخيل والاربعين في مقتدرهم برفع ما خلفنا انهم امرتنا بالبر والبر
 ربيع وكان اخمين شهدا فيهم فدادوا وقاموا وصلوا على انفسهم منهم من هم
 فحبوا وكانوا ليلته اربعة لا يقوم على شئ فامرنا جلالنا وادنا فادنا
 اسركم فظنوا انهم يقتلهم لان هذه اللسنة في لسانه كانت تستعمل في
 الامور القتل فقتلوا من اربعة لانا وادنا وكانوا جلالنا فقتلوا ام يثبت
 اذنه ان وفي غير اخرا ان الشريعة بعينها خالدها فثبتنا نعمتها للبلل
 فاختارنا نعمتنا لانا فقتلنا انما المسلمون فقتلوا وعن المسلمون فقتلنا
 السلاح فاقولنا فاما لانا لانا معكم فقتلنا فقتلوا السلاح فقتلوا فقتلوا
 واتوا بهم خالدا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا
 وان لهم ما نالهم فقتلوا خالدا في قوله ولم يقتلهم وقتلهم فقتلنا فقتلنا
 انما لم يقتلوا خالدا في جيش ابداء وكيفية شدة في ابي بكر وجره با

وقالوا لانا لانا

الحدث

فهم

فهم

مما خاف

اسرا لهم

فهم

الخطاب

القول

أنا على ملكه عليه السلام أو شغلني حياته الحيايشة على ما أدموه فان
 الأولم يجازي بان يكون برفا عبدا عليه السلام أو صدقة فان كان
 فان كان يعمل لا يكون له من بعد ان كان عبدا عليه السلام
 الذين هم على ما سبنا فاطمة عليها السلام وهاهنا لا يخرج ويولد
 عولا والعباس من بعده فلم يجز لها منها ما لم يكن لها من قبلها
 على شياع هذا المكان لا يستأجره منه من ولا غيره وان كان صدقه
 فتدرك من حياض من جملته المسلمين ويشتا عساهم هذا ان كان
 لما يجر هذا الجور وما كانا مثل في حياته فتدرك من حياض من قبل
 اشغالها له في حياضه فادخلها عليها السلام بفتح منها في اشغالها في
 ملكها بقولها ولا فيها ولا من شغلها فاما من قبلها الله تعالى لسان
 الحق قبله من في يده فتنه فاما من قبلها كتاب ان الله لا
 لا تصح الملائكة ما تصح الكفرة والعاد في استمان هذه النقطة جازا
 ظاهره قال الله تعالى لا يخرج من بيوتهم ولا يخرج الا ان ياتيها حاشية
 ولم يرد تعالى الا حيث يمكن ويؤخر وقت حيث يمكن يثبت بها قائلهم
 ان الحسن عليه السلام استأذن من عائشة في اتيان حق منعه مروان وسعيد
 العاص من قبل النبي فكان هذا كما يراه من طاهره فان كان الحسن عليه
 من ذلك لم يكن اما عائشة مروان وغيره انما كان عاونا لها وسوقا لها
 واضح في ذلك انهما ورواها تلخيص في ذلك اليوم على رجل ثارا بغير
 يومنا على رجل ويوما على رجل وكيف نادى عائشة في ذلك وهي مكة الموح
 على قولهم وينسب مروان من غير من الملائكة في اوضح لا شركة ولا يله
 هذا في فضل الكتاب والفضل لا يكون في رواية عن النبي عليه السلام
 الذين فتقلم ان يحضر مذهبهم الحضور المعتبر في اوله في احوالهم
 فكيف جعل قولنا في بكر والذين وهم جعلوا مقول من هو وند في احوالهم

مقبلة
 ردا ان شاء الله

منه

ذلك

ذلك وهذا من حياض الشبهة وتوكل من الذين ذكروا في الحديث عليه السلام
 وتوكل ما جولوهم من روايتهم في بكره لو سمع ذلك ان لا يوجه ما قلناه
فصل في ذكر ما في الروايات من فضل علي بن ابي طالب
 طريقتان له في رواية علي بن ابي طالب من الذين ذكروا في الحديث عليه السلام
 بالعباس وهو من هذا الباب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 اما الطريقتان في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 تحت الشجرة في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 جامع تحت الشجرة في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 بقوله لعله في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 الله وروايتنا في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 الادلة والامان من قبلهم في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 اوتوا في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 هم الملهون وفي رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 ان من اتبعه في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 استكمل الشهادان في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 وقال في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 بالامان في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 اتيهم بهما في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 قبل الصبح في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 محمد رسول الله في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 يصلي في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 الامم في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب
 ومن قولنا في رواية علي بن ابي طالب في كل كلام على الطريقتين في رواية علي بن ابي طالب

فصل في ذكر ما في الروايات من فضل علي بن ابي طالب

قالوا
 في رواية علي بن ابي طالب

الله

منها

بالصدق منكم كانت له الشرايط وفيها ما هو مشاهد كالحق والآخر من
 الدنيا والاولا فبما هو طين لا يعلو ولا ينقص ولا يتغير ولا يفسد ولا
 من الله من صفاته فيكون له ولا يفتقر في ذلك ليس بما يظهر بل بالباطن
 الدنيا من حيث هي على الخسوم ان يتحول اجتماع هذه الصفات فيكون ما هو
 واخرج من ذلك من حيث هو لا من حيث هو في ذلك من افرج الى غير ما قد قاله
 فقد قال الله على النبي واله من ولا نصارى الذين يتبعونه في ساقه
 العزم فانكلامهم فيها يخرج من غير ما تقدم في ان انظاره في بعض العزم
 انظاره من انكلامه في حق الله بما هو ثابتا به عليهم وقيل في حقهم لا بد
 ان يكون قوتهم شريطة لان الله تعالى لا يفضل قبل قوته من لم يتبع
 عليهم ان يلو على وضع الشريعة من المما فمحت يدوا تحت انظاره فما
 قوله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجوع انما استلزم الشيطان
 بعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم فليكن ان تخرج في انظاره انظاره
 للعوام على انكلامه واذ استدل ذلك جازا في قوله تعالى انكلامه
 في الدنيا وروى في الاخر وقد روى هذا المعنى بعينه وقد روى
 ان دعوى الله تعالى لما عفا عن قضا بعباد انكلامه فاصح ان يكون
 من حكمه وروى ان دعوى بعينه وان كان قوتهم من حيث هو بما يظهر
 لم يعب منها فاما بعد لا يمنع من العفو عن بعض العفا برون بعض
 لا يمنع من العفو عن الجميع والسمع ايضا لا يمنع من ذلك الا في احوال مخصوص
 فاما قوله تعالى ان الذين جافوا من بعدهم يقولون وينا انظرنا ولا انظرنا
 الذين سبقونا بالايان فلا يخفى عليهم فيه لم لا يكونوا في السابق الى
 وهذا شرط يحتاج الى دليل في اشارة انهم مع هذا فيكونوا ليس كل من
 يتبع الا ما به فاما قوله وانا يقولون لا يكون من الما من ولا انصارا
 انكلام عليه وجب ان دعوا ان تنازع في اننا تتبها هو اننا في الا

فيها

وغيره

والله

والاخر منكم ذلك من غير انه لا يخفى في الاخرة على ما يدعون وانهم اهل من
 لفظ الانبياء في الاقسط في بعضا من عباد الله لا يكون حقا والاولا
 الاسلام واتباع النبي عليه السلام لا يكون له ان يرد على السابقين
 في فعل الصلوات ويكون قوله الاولون تأكيد الحقا السابقين كما يكون ذلك
 سابق في الفضل اول وسابق في العزلة سابق في كونهم للشيطان والحقين
 قد قال الله تعالى ان يقولوا اننا يقولون اننا يقولون وانا نقول اننا
 انكنا يا ايها الذين آمنوا صفتنا من ربنا فيمنظروا لعلهم يسمعون صوتهم
 بالخيرات فان قيل اذا كان ذلك لعلهم يسمعون صوتهم بالخيرات والاولون
 قوله انهم اهل الاسلام فليكن انهم اهل الاسلام والاولون والاولون
 لانه تعالى قال الذين اتبعوا بغير علم منكم في الجحيم على ان لا ينفع
 انهم اهل من ولا نصارى ولا يفرحون بالانكلام ولا يفرحون بالانكلام
 انهم اهل من ولا نصارى ولا يفرحون بالانكلام ولا يفرحون بالانكلام
 هو انكلامه والاولون والاولون والاولون والاولون والاولون والاولون
 تعالى لا يكون الا من انكلامه والاولون والاولون والاولون والاولون
 ويدل على ذلك ما في قوله تعالى انكلامه والاولون والاولون والاولون
 ليليد بان الاطلاق من روع السابقين انكلامه والاولون والاولون
 انكلامه با حقا انكلامه من ان يكون من روع السابقين على انكلامه
 قد رعد انكلامه والاولون والاولون والاولون والاولون والاولون والاولون
 صدرت لهم من انكلامه من انكلامه والاولون والاولون والاولون والاولون
 ذلك انكلامه العظيم وقال تعالى وفي انكلامه والاولون والاولون
 قالوا انكلامه انكلامه والاولون والاولون والاولون والاولون والاولون
 اولئك هم الما منكم ولم يوجب ان يكون كل ما يروى في قوله تعالى
 لا بد من شرط انكلامه انكلامه والاولون والاولون والاولون والاولون

فيها

سوان يكون هو الاول الذي لا قبله قبله ويكون من سبقه وان كان في
 ووجه الثاني بعد ان يكون جميع المسلمين سابقين لا اوله الذي لم يكن
 بعده اسلام واحد معلوم خلافاً لما علم من لا الوجه الذي لم يكن
 قبله الا ان كان من كان قبله في الاكلين او لا بالاطلاق ومن هذه
 خلافاً هو ان يكون من عليه السلام وجره وجعله في باب الاكلين وراى
 حارثه وعاد رجه الله عليهم ومن الاضمار سعد بن معاذ وابو العيثم بن
 النجاشي وغيرهم من ثلث ذواتها رتبين فاما ابو بكر فمضى تقدم اسلامه
 خلافاً لمضى علي بن ابي طالب الا انه ان لم يكن من السابقين فاما
 قولهم لا يكون من سبق من قبله فيكون في الآية فاول ما قيل ان لا
 هو جميع الا من كان في وقت الاسلام واول ما قيل ان لا يكون من قبله في
 بعده وهذا الذي يجيبه من سائر الابهة في انفاة جاذب ذكره فيها
 انشاء الله لو سلم له انفاة وقتان لم يرد هذا لان لا يكون في سائر الابهة
 له انه معلوم ان آية كايماج وبعد ما اجتمعت على هذا الاتفاق وانفاة في
 الاطراف بخلافه ولا بد من اعتبارها في احوالها والآية والقصد في الله تعالى
 فعلى من ادعى تناول الآية ان يبين غير مقتضاها اتفاق وقتان ان يبين على من
 باطنه وسلكته ومنه هو هذا لا يكون معنوساً من الآية ولا بد من الرجوع
 فيه الى غيرها فاما قوله تعالى محمد رسول الله الذي معه الاية فالحق
 ما يقول فيها المناداة في العموم الذي ذهب اليه اكثر من اصحابنا وهو الذي
 هو عليه في انفاة في انفاة لو سلم العموم لم يسلح ما قصدوا لان قوله
 والذين معه لا يبعدوا احداً من اجازها من كان في عصره وزمانه في حقيقته
 في الاول والاخرين كان على ربه وملكته والذات يقتضي عمومهم وان آية وما
 من لدن جميع من حاصره وصحبه عليه السلام ومعلوم ان كثير من هؤلاء كان
 من انفاة حيثما لباطن لا يتجوز شيئا من اللدج ولا يبق في هذه الاوصاف

بلا

القدر

نفت

فثبت ان الاول الذي لا قبله قبله ومن كان على ربه ومن كان قبله وهذا يخرج النفاة
 من هذا الخلاف فيبقى رجه في الاحتجاج لا انما سلمه ان كان من كان
 فهو مدح يستحق جميع صفات الانبياء وعلينا ان يبين ان من كان انفاة
 هذا الصفة حق يحصل لها الوفا وليس لهم ان يقولوا نحن نعمل للفظ على
 والمعاصرة ونقول ان الظاهر والعموم يقتضيان حصول جميع الصفات في كل
 مصداق لا من اخرجها دليل فالدليل ذكره من غير انفاة ويشكك في وجهه دليل
 وذلك اننا اذا جئنا على تحريمه والمعاصرة خرج بالدليل بعض من هذا الصفة
 كانت لا يثبت بها الا اننا نكلمه في الحقيقة العموم وهو الظاهر من صحتها
 على ان الروايات من كان على ربه عن كل من كان بهذا الصفة فكان سلباً
 حقيقة على هذا الوجه وصار ذلك او لم يذكره وليس لهم ان يقولوا ان انفاة
 من نقطة معدة يقتضي انما كان دون المذهب والاعتقاد ولا تأمل
 ذلك بل هذا الصفة مستعملة في الجميع على سواء وهذا يصح ما من قول
 فلان من ادعى روجه قد يجوز ان يكون في حمل الآية للمكان والزمان ويكون
 العرف وكثرة استعمالها في احوالها المذكورة على اننا لو سلمنا ذلك لكان
 لكان اننا وبلا ريبها تدفع الى وجه وجهها انما في كل واحد منهما
 انفاة ان هذا في تأويله هو انما هو ان الذي في تأويلنا الا ان
 ذلك ويخلص عن قوله الله الذي فيه فاما في تأويلنا انما وعلينا ان
 بطل المتعلق بالانفاة مروي من الآية دليل انما على الغرض الذي قصد
 انفاة حيثما تقدمت في خروج النعم من مثل هذه الآية لان السد على
 النفاة وانما يكون بطلان النص في جهادهم والتجمل في تأويلها في لفظها
 في ذلك فاما قولهم وكيف حقت في الكفار من ستة نفاة وانما فيه ما
 ما هو سائر لان باطل الانفاة لا يثبت الا في قولنا وانما في انفاة
 كانا من ستة نفاة وسنائة ومن الذي جعلهم منهم وليس جليل انفاة

الآن

من قال

منه

السن والحسن والدي لا يشبهه في هذا الجرماء من في العا بالجزا القى
 ذكره وذا كانا لعل بالمشق عليه والحق به العمل بهذا طراح من غير
 حتى هذا الجزا على هذا الان في الجزا من اير المؤمنين عليه السلام كان
 الرسول عليه السلام اذا مثل في كبر وعرضا في اهل هذا سيد اهل القدر
 الا ان يكون لا يرضى الا الشيعه والمسلمين لا يرضى بها طاعت اهلها وراى الله
 تقا وركبته افضل لحد من لخصا بين اهل من اذا لم يرضى به يرضى
 به اسما به وقدر من خفا على هؤلاء القوم ما على ظهر من فضيلة هذا
 الجز من ان يار عليه السلام احدا بكانه بل وراى الله وقدره كروا لهم اذ ان
 استاذن على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ان له وشرا بالجنة فابا
 هذه الفضيلة من سائر النفا بل كنتم وتطرو عنهم وامامهم عند
 قولها وهو القاصح في الذي جعله لظهور من قول اير المؤمنين عليه السلام
 في مقام هذا انما عدا الله وان رسوله لا يتولاهم بعدى الا كذا بينوا احدا
 لم يزل له ويكره ايضا الخورسولا لله وان المشهور المعروف هو لسانه
 لاني المؤمنين بنفسه وطاعه اى كبر له فانا الجزا التبرير وانه من جعفر
 محمد عليه السلام من ابيه ان اير المؤمنين عليه السلام قال اسما به ان اير
 انما بينا ان روى من في ان من مثل هذا الطريق الذي يمد منه قد لا
 ما يصاد هذه القولا لله وليس يجوز ان يقول ذلك من كان في ظلم تقديرا
 ظاهر في مقام هذا انما يبرج بعد الحق ويقول ما عدوا وبقا ما انك
 ولم يرد من خاص الطريق دون عارها الا انهم انى استعدا على رؤسهم
 فكلوا في الجور والردو يقول ان الله مظلوما منذ يقين رسول الله صلى
 عليه وآله ويقول خيرا رواه زيد بن علي بن الحسين قال كان علي عليه السلام
 بايع الناس ابا بكر وانا اولهم من يقين هذا كلفه غنطى وانظرت اورو
 انزقت كل كل ما لا يرضى ان ابا بكر هلك واستخلف عرو قدوا لله علم انى

اسما به

الجزا

مستتر

انما

نكلمت

ان من يقين هذا كلفه غنطى وانظرت اورو ان عروك وجعلنا
 وجعلنا فيها سادس سنة كسهم لهما فقالا قتيل الا قتل كلف غنطى
 اورو ان من كلف الا غنطى ما وجعت الا قتيل الا كلف با الله عز وجل
 غنطى لا كلفا فاننا لو شأنا ان نذكر ما يروى في هذا الجارسة عليه السلام في جعفر
 محمد واهله لكانت حسانا بها الجزا المذكور من جعفر اهل البيت لا يروى من
 ما لا يرضى كذا وكذا لا تذكر اذ اروا انقات المشهور من نصيبه من القوم
 ولا يشطع البير والحقه من غنطى الجزا في اذما ولا من يرضى عن اهل البيت
 لم يرضى الا عن اهل البيت من شيعته من النصيب من عروك من اهل البيت من
 اروا الا شيعا ضلعي بالكتب لا شيعه غنطى فانه يرضى بها شيعه الغنطى
 ويضع المصدي واما ما روى عنه عليه السلام من قوله لا يرضى عن اهل البيت
 نبيها اير المؤمنين وروى في انى ان شيعه غنطى قد علم الكلام عليه
 سبيل الجمل واخذ ما روى عنه عليه السلام من قوله ان اروا فانا من شيعه
 ضميمهم على جهم كما جهم به يرضى عنهم بايع الله الجزا وامساك من
 هذا الجز قد روى عن جعفر هذا الوعه وادردت له مقدمات استغنى
 فروى ان معاذ بن ابي عوف الا فطر عار من جعفر يرضى عن اهل البيت
 يقين فانا على من لا يرضى عن عليه السلام قال اخيرا ابو جابر الجعفي كان
 من اهل البيت في رواية في اهل البيت مع جعفر قال سمعت
 ايراهيم بن جعفر بن شبيب يروي عن جعفر بن محمد عن ايراهيم بن ابي جعفر
 الا شيعه كلفهم يقين فانا ان جعفر الا شيعه جعفرها ايراهيم بن جعفر
 هذه المحدثه تدور لها من روى الجز من كذا ومع انما روى عنه جعفر
 يقين انى قول من يقين ايراهيم بن جعفر الا شيعه الا كلف في الجزا جعفر
 جعفر عليه السلام من حيث يقين الحكم الذي يظن في جعفر في هذا القول
 فانا هذا الجزا جعفرها انما روى عن اهل البيت الا روى لهما انما روى

كلمت

ار

يا ايراهيم

ليست

الجزا

سمعت ايراهيم بن جعفر
يقول شاعرا كذا

يقول

دم

بدان ولا يوافقوا ما كانا نقاتل الان في هذه الامه فلهذا ساقطوا
 البطلان وفلان هذا انظار في الكتاب ولا مجال قالوا فمعاذ
 انظار في الحيات التي طلعت عليه عاكفا ولم يكن الله على الحقيقة بل كان كذا
 في الحقايق وقال تعالى في انوارنا انوارنا انوارنا انوارنا انوارنا
 ومن قولنا في قوله تعالى فالت حقته هذه الامه وزيتنا من هذا العصر
 هو لا يري الا انه كذلك في الحقايق اصل العصر وكون ان يكون على الحقيقة
 بهامه الصفة فانه قيل هذا الذي ذكرتموه وان كان الظاهر بخلافه
 على قوله ظاهر ان ان يتبع دليله فكان الامر في انظاره على اوصافه
 وفي الحقايق على ما دللته القاهره الموصيه فلهذا على جميع الامه على
 قدوي ما يقتضيه القول من ظاهره وانما خارج عن القول
 فزوجه من ان في حقيقة قال سعت على امد السلام بقوله اذا لم يكن من
 على السعديه وله فلان اخر من انما فمقتضى القول ليس ان ان ان
 رسول الله صلى الله عليه واله ولم يقل اذا لم يكن من غير ما في ما كان
 انما الله تعالى على ان فيكم ان الحرب معكم الا ان جرحه الا انه بعد فيها
 ان يكون في ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 الشرف فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 من اليسر والسهولة ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 كما قال من يعتقد ما منه من تقدم عليه وفيهم من يتبعهم على جميع الامه
 وقد قيل ان معاوية شبه الرسول في الشاهر بوزنعت عليه السلام بان فيكم
 من لائق بين عليا وشره في دم حقيق لبيته اناس منه وغيره و
 اكثر احكامه من غير ما كان يكون قال ذلك انما هو في ان فيكم ان فيكم
 بالقول سابقا ما لا يتجلى الحق وقال فينا بعين احكامه عليه في هذا
 الخبر ما يتجلى له لفظه من انظار لا يتجلى له في هذا الامه بعد فيها

من انظاره

عن

عن

يقترن جزا الشرف عليه السلام في الكلام انما في حق لفظ الامه انه لم يزل
 استنادا وبعث ان قوله تحت لفظ الامه انما الامه حقا فلهذا لم يكن
 منها وهذا يقتضيه انما في نفسه وقد فيها ايضا الحجاب الاحتياج من غير
 الجرح في ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 جملته كالمعه في ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 لا يبق احد ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 ومع قوله انما فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 انما خارج من قوله انما فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 هو عليه السلام خارج من ذلك وقد جرحه في ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 وهو خارج من فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 بل على ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 على ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 ما فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 استعملوا هذا الخبر من ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 الاضا فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 عليه السلام لا فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 لا فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 الجرح في ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 عن ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 لم يزل من ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم
 الحقايق اصل الذي ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم ان فيكم

هكذا

بشر

فقط

المرتب

بأنه لا بد من هذا الله في هذا الباب كغيره منها أن كان منها ما يتناهى
 التي التي في غير ذلك من غير ذلك على ما علم من الحقائق ما لا يمكن أن يكون
 وبما أن الله لا يترك ما كان من أن لا يكون في خلاف ذلك لا يمكن أن يكون
 ولا استحقاقه في الأمر لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 عليه وأما قوله لا أن يفتح من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 أن ذلك لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 أن يكون هناك استحقاق من المثلثين بالمرور في هذا المثلثين في هذا
 الموضوع من أن يكون الأساس من الظلال والمثلثين على أن يكون المثلثين
 وبينهم من أن يكون استحقاقهم في أن يكون من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 لا يمكن أن يكون من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 على ما علم من الحقائق ما لا يمكن أن يكون في خلاف ذلك لا يمكن أن يكون
 الذي لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 المتفق لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 على الحقائق ما لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 طريقه ما لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 على ما علم من الحقائق ما لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 التي لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 من هذا السبيل لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 حقيقة لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 على حقيقة عليه السلام لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 وبما أن الله لا يترك ما كان من أن لا يكون في خلاف ذلك لا يمكن أن يكون
 ويجعل ما لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 التي لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك

في
 وأما ما علم من الحقائق
 من أن لا يمكن أن يكون

بأنه

بأنه

بأنه لا بد من هذا الله في هذا الباب كغيره منها أن كان منها ما يتناهى
 الحقيقة التي التي في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 ولا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 بفتح من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 لا يمكن أن يكون في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 باله وبغيره من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 يومه من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 الحقيقة من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 الله من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 بين من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 فضله من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 كله من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 ووضع الأشياء من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 قال الله من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 إلى الذين من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 الله من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 المتأزلة من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
 بين من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك

بأنه
 بفتح من غير ذلك

بأنه
 بفتح من غير ذلك

يقولون عبيدا لاسم الله انما اعتقدوا اسلامهم ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 لما زعموا شيئا على اسم الله قبلكم ولو كانا لم يكن روي عن عثمان ان كانتم لما ترو
 اليها ولا تخرج من روي عن عثمان ان اسم الله قال في الناس في يوم النحر
 يومهم ثم الذين يوتونهم قالوا ليكم في ذلك سجال فويلكم انكم لو كنتم في ذلك سجالا
 وخالف في ذلك ما يروون من انهم في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 المؤمنين يستمعون من روي عن عثمان ان الرسول عليه السلام اذا كان في اطماع على
 سيكون من حرب روي عن عثمان انهم في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 وكان في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 في الحال انما هو في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 نكاحه لعل الاجل في يوم النحر ولا يمان ولا اسلام جازوا انهم في ذلك سجالا
 ولا نكاح الكفار وسماهم يوما شرع والمقل هو في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 فيه وخرج من ضله عليه السلام في يوم النحر ولا يمان ولا اسلام جازوا انهم في ذلك سجالا
 لا في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 والامان به ولا في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 اهل النصب والعتق ان اسم الله عليه السلام كان سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 التلقين وروى عن عثمان انهم في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 وان كان سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 سمع عليه السلام كان سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 انكسب في يوم النحر ولا يمان ولا اسلام جازوا انهم في ذلك سجالا
 سمع عليه السلام كان سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 صغر في يوم النحر ولا يمان ولا اسلام جازوا انهم في ذلك سجالا
 ومما سجد في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 يقول عليه السلام انما لا اكون عبد عبدك من هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح

سجد الله عليه

ذلكه كقول

عمر

وروي انما اولى من صلى وقوله لاسم الله في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 انما زعموا شيئا على اسم الله قبلكم ولو كانا لم يكن روي عن عثمان ان كانتم لما ترو
 زعموا شيئا على اسم الله قبلكم ولو كانا لم يكن روي عن عثمان ان كانتم لما ترو
 العارفين ولا ذلك لاسم الله في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 لم يبق في الناس كلام الا لاسم الله في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 لاسم الله في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 او كان في ذلك سجالا في هذا المعنى حيث تكلمنا على وجه صحيح
 نظر لاسم الله في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 واساء عابه ونفسه قالوا ساءا بالله ويقتلوا ساءا بالله في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 بذلك في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 حال في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 محرق في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 جاهد ولم يحصل في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 تكون وجهه معروف في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 لا يقرب على انكاره منكم ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 اسير المؤمنين عليه السلام في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 كان معكم باعناج التبع عليه السلام في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 روي انهم في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 واتفاقا في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 اني كبريت مع الغزو والفتنة ومن ذلك فتنة الصدقة بين بني النضير
 ونزول النذر في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 ولا يمان قدا في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان
 ورد قوله الذين سجدوا لهم بالليل والنهار سجدوا لهم في يوم النحر ولا يمان قدا وان كانتم لو كان

مع
وما جازوا
في يوم النحر

فتنة

حجة في هذه الايات على من جوز عليه صلى الله عليه واله الموت في المستقبل
واكره هذا اهلنا ولا يعدل كيف يستلزم هذه الشبهة البعيدة على عرسنا
سائر المتقدمين من ائمتنا لا يوتى حتى تقطع ايديهم رجلا واحدا منهم جميع
سامع قوله تعالى اظهر على الذين كفروا من قولهم عز وجل وسيدنا منهم من بعد
موتهم ما لم ياتوا ذلك الا يكونوا في المستقبل بعد اوفاء الحق وسامع
الشبهة يكون من عندنا في ذلك الاموال والبيوت وكيفية ما يتركها
على المسلمين من ائمتنا فلو عليه السلام وما ذكرهم من الخوف والاركان
والادخار للدينين ذلك التنازل البعيد في جميع اوقافهم وروايتهم
كان حجة بانك شاهد شبهة ان يقول في كلامه عز الراي عليه السلام وقد
من بجز اعلمه واصحابه وخوفاً عليه اوفاء حتى يقول اسامة بن زيد
من تاملوا في خروج الجيش الذي كان رسول الله صلى الله عليه واله
يكبر الا ان تضيق لاهلنا لاهلنا من اوقافهم ما هذا الجوع والموت
امدقوه بكذا ومن وجبه فكما وسبق هذا من كلامها ان يمدد من لا
يعرف حالها في اوقافها وطعن عليه ايضا ولا يرجع حاله في وجبه معاذ
سبل وقال انك انك عليها سبيل فلا سبيل لك على ان يبطئ في وجبه حله
وقال لا هذا من خطه من يحمل هذا المقدار لا يحمل ان يبطئ اما لا
يعرف بحجج رسول الله عز وجل بالعقل بل عليه لان الترجيح عقوبة ولا يجوز ان
يعاقب من لا يستحق فاذا قال ليس في القول انه امر جرحهم على ما بانها حال
لا ليس من يخفى عليه هذا القول العذر وانما شئته من اهلها
يرجى على النفاذ وانما قال في معاذ لا نهته على ما بانها حاله
فواضعا ذلك علم يرد على من وجبه العقاب وانما راد ان كان يحرم
بقوله قل من لا يتق الله قل لا يقال للرجل هلاك اذا اعدا وصلا
القتل خطا ويجوز ان يرد ذلك بقصده في نفس حاله لان ذلك مستحب

عليه السلام

ان يكون خطبة وان صغرت قبلهم هذا صيغة التثنية لا تكون
الا على ما علمت فلو لم يكن تنبيهه ساعد على هذا الوجه لمكان جهات
بينه بان يقول له على ما علم ولا يقول له ان كان لك عليها سبيل فلا
ان تقول في الخطبة ان هذا فضل من رحمتي انما هو جمع العلم بالهاتين
الحالتين اولهما هو لو كان لا على ما علم ان يقول له اذا مضى عليك
العلم لا تنجز ما امرت به من العلم الا على ما علم العلم على ما علم ان كان
هذا القول من نفسه شبهة وفي ما يمكن ذلك دليل على صحتها وانما
على انه كان يجب ايضا ان يسئل عن العلم لا على ما علم من العلم فاعلم
او قلنا على ما علم وقولنا ان ذلك صيغة غير علم ذلك دليل على
في قولنا انما علم العلم انما علمت به بيننا صيغة واقران بالهاتين
تنبيه ساعد على قبول التعظيم والتعظيم انما العلم ولا يقول له انما
الواقع ان الا في جميع العلم بالهاتين اولهما هو لو كان ذلك المسئلة
هذه واي يوم عليه في ان يجرى قوله قتل من ساعد على انما علمت
من طريقه ساعد على تعظيم هذا جملة كونه في هذا الفصل وما علمت
جزءا من العلم انما هو جمع العلم بالهاتين اولهما هو لو كان ذلك المسئلة
منه على العلم من ساعد على قبول التعظيم والتعظيم انما العلم ولا يقول له انما
انما علمت به بيننا صيغة واقران بالهاتين اولهما هو لو كان ذلك المسئلة
هذه واي يوم عليه في ان يجرى قوله قتل من ساعد على انما علمت
من طريقه ساعد على تعظيم هذا جملة كونه في هذا الفصل وما علمت
جزءا من العلم انما هو جمع العلم بالهاتين اولهما هو لو كان ذلك المسئلة

۲۰۰

الحمد لله

مجلس

۲۰

العلم من الشارح في تمام خبر في المكونة وصحة الخبر في هذا الموضع
 فاما قوله عليه السلام الصلوات هلا قبل ان تأتي به فلا يشبهها من حيث
 بين ان ذلك لا يكون كان في الموضع فقدم وليس فيه تكثير من حيث
 الموضع واما قولهم ان العبد من كان قد تقدم خبر يعرف والموضع
 وانما علمه انما جاءهم عند حلول زياد من الشهادة وان ذلك كان السبب
 اتيهم المذنبين واما قولهم لم يزلوا ففستان بغير الله تعالى لا يمتنع
 قائلوا لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم واما وان بغير الله
 بغير الله لا يصح قائلوا لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم واما وان بغير الله
 ان يرسى بالجماعة وحول بغير الله لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم
 لا في كلامه بل في كونه في الشك والاشك على قريظ وقم واما وان بغير الله
 لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم واما وان بغير الله
 كان يتم الشهادة فقدمنا ان ذلك كان معلوما في ظاهر من ذكره ما روي
 وهذا الموضع علم بالمشكوك ان حاله انما كان في الشك والاشك على قريظ وقم
 واما من ادعى ان العلم هو العلم انما لم يشر به في السكون بل في العلم في الشك
 قد علم ان الشهادة وقولهم لم يزلوا لان بغير الله لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم
 فادرس فليس من حيث العلم ان لا يمتنع ان يكون ما بغير الله لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم
 له عليه السلام فما كان يريه وكان معي في ما يقول في حصة الموضع في الشك
 طيبا وهو معي في ما يقول في حصة الموضع في الشك والاشك على قريظ وقم
 انما علمه وقد علمه انه شاهد بين شعبي الاربع وجمع ففستان بغير الله
 فقد صح على الخبر فيها ولا ريبه على سببها جلوس الانا حصة الموضع في الشك
 من مشكوكات الزنا والسبب به فالانتم في حصة الموضع في الشك والاشك على قريظ وقم
 فيها لا ريبه ما بين من الفاضلة تقر بآذان او ما جرى مجرا من حصة الموضع في الشك
 ويرى وهل في العذر الذي هو من حصة الموضع في الشك والاشك على قريظ وقم

في الزنا
 بغير الله
 حق

من السبب الذي يثبت الحلال به وما جعل عليه ان كانت يكون بالاحكام
 حتى يروى انه قد فعل في المجلسين قضية وروى ما به قد فعله وكان
 يفضل في الشك والاشك على قريظ وقم واما وان بغير الله
 من حيث ما ادعى في الشك والاشك على قريظ وقم واما وان بغير الله
 يوجب فيها الاختلاف في الموضع من رايها في ذلك في حصة الموضع في الشك
 فكذلك ان كان فضلا بغير الله لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم
 ما لا يخفى وسئلوا في ذلك في حصة الموضع في الشك والاشك على قريظ وقم
 يكون طعنا وقد كانا بغير الله لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم
 شرح وزيد بن ثابت وابن مسعود في حصة الموضع في الشك والاشك على قريظ وقم
 في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 مختلفة وذلك بغير الله لا يصح في الشك والاشك على قريظ وقم
 في ايام النبي عليه السلام في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 جوهرا فلا يمتنع من كون القولين صوابا من المجتهدين ومن الوجه في حصة الموضع
 وقد ثبت ان الشهادة المستند اليه في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 المحسن لا يصح في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 مصدريه وذلك ان الشك في الاحكام والتوجيه عن حصة الموضع في حصة الموضع
 ان يكون حيا وطعنا اذا علمه لا يشهد به ولو ثبت لم يكن حيا وقد علمه في حصة الموضع
 بطلانه فحجبا ان يكون حيا وطعنا على قول المولى بن علي عليه السلام في حصة الموضع
 في الكلام ورجع من هذا الى الخبر في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 كل النوعين وقد علمه عند الدفع وهم لا ينافون في حصة الموضع في حصة الموضع
 في الاحكام فلم يثبت الزنا وتبرأت الا في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 وقتل ان ما به عليه السلام في حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع
 لغيره من اقرانه وتوليد من من حصة الموضع في حصة الموضع في حصة الموضع

عنه
 ولما عرفت انهم
 لما لا يمتنع

الاحكام

يكون ان يوافقها حدث في الوقت بالكون من حيث ان كانتا في الزمان
بالفصل عما اوجب كون ذلك حدثا بوجوب كونها في حد ذاتها
والا من قبل لان احداث الحكم لا يشترط ان يكون احداثا
الفرق من ان يكونا من ان طلبا للعلم وقع من كل الامكان
او ان يكونا في بعض الامكان فقد علمنا ان الامكان لا يوجب
بالاخذ من ان الخطا لا يوجب كونها في ذلك الامكان
بل ان الامكان عيش وسكان يصير ولا يكون لكونه من الامكان
على ان الامكان يتوصل الى الامكانات ان الظاهر من حال
كانت من ان يكونا من ان يصير فقد روي عن زيد بن ثابت
الاضواء ان كانتا في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
والا فحينئذ لا يكونا في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
بل انهما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
اليد وما شئت من اجله في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
الحديث من اجله في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
يوشك على الحديث وروي عن عاصم بن قيس قال قلت لابي عبد الله
ان سئل يا ابا عبد الله في ذلك لانه ليس هناك مظهر
فولم ان جميع العقائد كانت عليه وهو وان كان فيه رواية
واذا انما روي في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
ووجوبه لانه ليس بمظهر في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
لانما شئت من اجله في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
المنطقة به في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
فيلزم ما قولكم لو كان ما ذكرتم من الاحداث في وقت واحد في وقت واحد
ان يطلووا في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد

اصل
وضوح
الارض

في وقت واحد
في وقت واحد
في وقت واحد

محدثه دل على طلائعها اضافة الى ان اولها في وقت واحد في وقت واحد
وان كانت في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
فانهم لم يقدروا على ان يثبتوا بالارادة في وقت واحد في وقت واحد
مستخرج من اجله في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
ويستخرج من اجله في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
لان من يحسم العلم في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
جده في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
انهم لم يثبتوا في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
وانما في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
لم يحصل لهم في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
البراهين في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
اولى من ان يكون في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
عز من كون في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
فان الامر في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
انكون في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
الفعل والاضواء في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
معتقدين في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
قد علمنا من اسباب الخوف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
محدثه في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
في اخر الامر في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
الخطا في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
كون في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد

في وقت واحد
في وقت واحد
في وقت واحد

الاضواء

سنة

محدث

المعيب وجميع الامم سبطوا انما يدعي له على القوم من نار في الجحيم من النار
 فاستمع التسليم لذلك فليس يفر من شدة وراحتها انما يتدبرون في باب الامام
 منقول من القليل انما من هذه الامور انما لا يجتازون بخلاف سبطوا له من عمله
 في سبطه انما يكره انهم كثر من واداهم وكذلك لا يصدقون بخلاف من استقامت
 اسير الوصية ويصلونه شافا لا لا يفرقوا في كيف رجعوا في الطهارة في خلق
 وعلى هذا الاصل يكونون وخلقوا في العجاة كما شئت من شئت انما من خيرة كثر
 من شئت وان من خيرة وفلان واليا كون من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 ما شئت من خيرة في القوم من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 انما من خيرة كثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 قتيلا لا يبعد انما من خيرة كثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 انما من خيرة كثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 وبعد ذلك لا حاجة اليها وليس يحتاج في سبطه الى ان يصدق هو عليه ولا من قبل
 بل يركون مستقلا كما لا يحتاج حوله الى ان يصدق من قبله انما من خيرة كثر
 تقدم امره بالحق من وليس يحتاج في انما من خيرة كثر
 سبطه الى عثمان وما شئت من شئت انما من خيرة كثر
 معروف قد رويته انما من خيرة كثر
 لما حصر عن المعصية كثر ما في زيد من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 الا من خيرة كثر ما في زيد من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 انما من خيرة كثر ما في زيد من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 عثمان والى كذا وكذا من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 فلم ارجع عليها من قال انما من خيرة كثر
 وعرف ما بين على الاثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 يا ابن الحكم على قتل الانصار قد رويته من شئت من شئت انما من خيرة كثر

عليه السلام
 هل

منه

منه

منه سبطوا انما يدعي له على القوم من نار في الجحيم من النار
 فاستمع التسليم لذلك فليس يفر من شدة وراحتها انما يتدبرون في باب الامام
 منقول من القليل انما من هذه الامور انما لا يجتازون بخلاف سبطوا له من عمله
 في سبطه انما يكره انهم كثر من واداهم وكذلك لا يصدقون بخلاف من استقامت
 اسير الوصية ويصلونه شافا لا لا يفرقوا في كيف رجعوا في الطهارة في خلق
 وعلى هذا الاصل يكونون وخلقوا في العجاة كما شئت من شئت انما من خيرة كثر
 من شئت وان من خيرة وفلان واليا كون من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 ما شئت من خيرة في القوم من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 انما من خيرة كثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 قتيلا لا يبعد انما من خيرة كثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 انما من خيرة كثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 وبعد ذلك لا حاجة اليها وليس يحتاج في سبطه الى ان يصدق هو عليه ولا من قبل
 بل يركون مستقلا كما لا يحتاج حوله الى ان يصدق من قبله انما من خيرة كثر
 تقدم امره بالحق من وليس يحتاج في انما من خيرة كثر
 سبطه الى عثمان وما شئت من شئت انما من خيرة كثر
 معروف قد رويته انما من خيرة كثر
 لما حصر عن المعصية كثر ما في زيد من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 الا من خيرة كثر ما في زيد من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 انما من خيرة كثر ما في زيد من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 عثمان والى كذا وكذا من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 فلم ارجع عليها من قال انما من خيرة كثر
 وعرف ما بين على الاثر من شئت من شئت انما من خيرة كثر
 يا ابن الحكم على قتل الانصار قد رويته من شئت من شئت انما من خيرة كثر

منه
 من
 من
 من

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

بناي الله
تاركة

قال سمعت عثمان يقول يا ابا سنان ما كبر عركا ما تبايتك في هذا المال
 لثقتا فاستجروا وروى رجا ما روي في حديثه سلة رجم وروى عنه ما
 حمزة بن زاذب بن عبد الله بن الحارث بن كلدة التميمي وقد بعثه يومئذ من الدهر
 على عظيم حمزة على عثمان فبعثه من اهله وولده بالقيس فقامت عينا زباد
 وروى المارون بن عيسى عن المارون بن عيسى عن ابي بكر بن عمار عن ابي
 وسيد عن علي بن ابي طالب عن عثمان بن عفان عن ابي بكر بن عمار عن ابي
 وجيه عن ابي ابي طالب عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار
 كثره بالفاخر فاستغنى وروى ابو بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار
 فوجبه بالحمزة بن ابي العباس وروى ايضا انه في الحكم بن ابي العباس
 فضا فمضت كثره فمضت فوجبه له حين اتاها روي ابو بكر بن عمار
 جميعا ان اتاها روي ابو بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار
 ولازمه وطلعه وسعد وعبد الرحمن في ذلك فقال له تبارك وتعالى الوفا كان
 لا يكره وتبارك وتعالى روي عنه فقال له ابا بكر عركا ما تبايتك في هذا المال
 اعتب في الخطا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 انما فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 اربعه فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 الاربع فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 عمن ان يكت عليه بذلك كتاب من فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 المارون بن عيسى عن عثمان بن عفان عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار
 الاربع فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 وجاهه وانما هي فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا
 وروى ابو بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار عن ابي بكر بن عمار
 الاربع فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا فراقوا

ارسل

على

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

بجزم

[illegible]

مفتی

[illegible]

一

[illegible]

تشم

[illegible]

بالرحم وقالوا يا ابا عبد الله ما كنت تبالي بولكي احد ان تنكثت
قال هو الذي عرضت في ابداء السباع فقلنا ما نخرج من ابداء الله
بالنكث على كل خلافة النبوة لا تكون اياها انما الله والحيوان فانك كنت
لنفسك والذئب صلب على الحق وانما فعلنا بها خلقا فندست على كان مني
واي قبه اننا لم نقتض هذه الايمان وما شاكلها فاعا خيرا هم ارجا
لها ظاهرا وبها النبوة واذا فاعا رقتا الخبايا في النفس والشر وسقط
الحجج وشكنا ما كنا عليه من ذلك ما قدم وعظم وبنهم وليس من يقول
ان كلاما رقيقا من طريق الاحاد وتلك ان جميع لسباع بهذه الاشياء
كثيرا زينا وانهم ما رويوا في طريق الاحاد او اوردوا
ما توبه طرفة بالامر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان كان من يوقه ان يترك
طرفة مثل هذا لعينين وهو ان يترك لرب يتركها ولم يرجع عنها بل
السم فاقبل نفسه ولذي يتركه مثل هذا مساكرا فان قيل ليس ان يترك
السم فخرج طاهر ورجع عن الحرب وروي عنه انه لم يتركها فاجابه
الى المدينة هذين البيتين ترك الامر وان لم يتركها فاجابه
وفي الذين لغزرت عار لحي انا ووجهه ما ان يصح لها خلق من الطين قيل
لهم ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما روي عن الحرب تدبر على ان
كثرة السم على الحرب من جهلنا نحن اينما نخرجهم كما كان هذا الوجه
غير من الوجه على الظاهر من كيدته رجوعه بقدر ما يرجع ليراقبهم
لو كان له الجاهل والوجه ان يصير له حرة يترك من منعه فاعل نفسه ان
مظفر الانواع ما كان عليه من نكته في خلق امامته وعنا صيته وما
واذا ايضا نضره على من قام على الحق عليه كما يقفه شره في السمكة
ان كانا على ابداء الله لم تقف قبه الا بان يكون مقرا بالعليه لا بد
وجوب الطاعة والحق والحق وانما يتبين فيها الله الامام من بين عليه

عليه السلام

سایر

التي لا يجوز ان يكون من قطع في الصنيع الا هو كذبت كونه انما من نفسه
 بالتي هي موافقا للعقاب ويصنع في التوبة والالتوبة ويصنع مع ما في انفسه
 العقب بغير حصول التوبة ويترك على خطا القوم ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام
 انه قد غلبت عليه مروج القوم الى البغاة فقال بعد كلام طويل والله اني اظن اني
 اني لم اجد في انفسهم الا الخطيئة وما جعلت من ذنوبهم لم يقتله جبهه ولم يقطع
 من ذنوبهم لم يقطع ما بالخطا والخطا فان خطا بها في حال الشهادة في انما يكون
 فيها تائبين ولا تدين فان قيل ليس قد روي ان امير المؤمنين عليه السلام
 لما جاءه ابن عروبة بن الزبير قال اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل
 لما استحق ان يقتل فقتلهم انا بن عروبة فقتلوا عليا بن عروبة فقتلوا عليا بن عروبة
 الا ان كان كان استحق ان يقتلهم انا بن عروبة فقتلوا عليا بن عروبة فقتلوا عليا بن عروبة
 وقد تظاهروا بالجزا بذكرنا كحق روي انما تكتبه بن عروبة بن عروبة بن عروبة
 تحت عدله به اليك كلف عليا بن عروبة اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل
 بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة
 البساتين والبيد فانما استحق ان يقتلهم انا بن عروبة فقتلوا عليا بن عروبة
 في الحجة وهذا الجواب يتحقق الكلام على قولهم ان تباينة التايع الا انما في
 اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 قتله عند استحق ان يقتل في هذا الجواب ان بن عروبة كان من صفية
 الخوارج القاصين على امير المؤمنين عليه السلام في النهي والامر والامر والامر
 كان خيرا محاطهم وول على ما قصته من اميا نعم واما بن عروبة جازا بن عروبة
 استحق ان يقتلهم انا بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة بن عروبة
 انما يتبعوا يكون قتله اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 لتزول اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 بركته في قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا

من

منه فلو كان من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 ذلك اننا معون حق كسفا على امره في جبهه الله لما جازى حقوا الى منزله وقد
 الم الجراح قتل نفسه فيقتلوا انما شهدا اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 ملائكة الله على اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 انما شهدا اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 عليا السلام ولما اظلمت له نور من ذلك لا تقبلوا ذكرنا فانما طلقه فقتل
 اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 يقول اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 رات عينا وما سمعت ولا لان هذا صبيحنا الفصل بغير اني قد قتل من صفية انا
 على انفسنا اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 لا نه نعم حيث اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 طلقه واما طلقه واما طلقه واما طلقه واما طلقه واما طلقه واما طلقه واما طلقه
 انما شهدا اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 عنده انما شهدا اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 ان هذا الفصل في صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 راد وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 لعننا من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 عمن وليس له وطالب من لا يمنع له فيه فاذا كان يقول وهو يحسب نفسه
 انهم شهدا اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 انقول اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 على اني قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا
 للاول من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا

التي قد قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا وقلتم اني قتل من صفية انا

حيث

على

ذلك

سنانا انطاعنا فتلك غلابة شاعرت الرقود لمتهاج علتنا سنانا انطاعنا
 به الطلقة وعبرنا وانا يا شيخنا ان تعجز عنه مطالعنا عرسنا ادرى حقيقة
 رجعت على اولادنا كرمنا عفت به نكبه وقتله ذا الذبان طمان
 ارم بعدا لا تلى السورة سنانا وصل ذلكنا لا شجرتنا على ايام المؤمنين وعلمنا السلام
 بالامر قدوى لا تدفع من يمننا بن حسانم الكلبى او اخفنا
 حادى الجوف الانصاري نسمع حال الدية بقدره ان لنا سنانا
 على يدك السلام بالرد على ما نبهنا ان الناس قد باعوا طلقة قتلت اية
 الاصب الله انت صيرت لها عشا والبلت بجللة مبروت حتى اذا استيت
 الرض فاستبها بعد من سلمنا الذر بعد ان لم تلب خاتمة على خاتنا
 قتل الناس ثم قاتل نعم سنانا اذ قال ذيلنا زناهم الامور في كبر
 باعوا الى يمنهم على الله عليه فقالوا وعلمها وورثت
 انطاعنا على ذن اننا الامور نصلها على الذر ذكرت قتلها ولم يات
 ادى اليوم الى الاضغاضة فلم يكن سنانا فلم يصب اليه جيلنا وانسفت
 الى مكة فالت الحمر استبروت وقتنا اننا عتبا على عثمان في نور سنانا على
 عمن في نور سنانا له وقضنا جيلنا باقنا سنانا واستغفره فقتل
 منه ولم يجر من ذلك بلا فيه بعد من اصبح من اصباح عمر بن عبد
 فقتل ولله وقدمنا ما كانا باعوا الزبر النجى وسنانا على بعض اعدائنا
 وسنانا ما رواه عن هذا العن وموكنه من قاتله وانقلبه الى عثمان ما
 بعد ان كانت الى حال ذلته التي سنانا حصول الامور في تنقها من امرنا
 بجرهم من قلبنا سنانا وبلايت ولا يرفعنا انت رقيات وفي بعض ما رواه من
 الاخبار انما هي في معارضة لعنا رهم ولم يكن باعنا ما رواه في المعارضة من
 سنانا على يتلقون في قوتها من اخبار ذكركم ما رواه عن امرنا اننا
 فقال سنانا انما بعد هذا من الامور التي سنانا لا ناكثنا لا باعنا

Handwritten notes in Arabic script, likely a library or archival stamp, located in the bottom right corner of the page.

[illegible]

التابعين

الآن يقين يوم الغد وهذا المزمع لا يولد على التوفيق وما يدل على التوفيق هو
 ان يكون ذلك من حيث ما يستحق عليه ان يتم بغير تسليح اليدين والذنب
 لها ولغيرها العار والافساح في الآخرة فها هو ان ذلك عالم المعلن اليه
 من الوجه الذي يصدق انهم ليس فيه اكثر من لفظ التوفيق فيكون ذلك مستحق
 وتام يكون ذلك ما يوقه ولا يكون ذلك خوفا من غير الآخرة وانه ما لم يكن التوفيق
 يكون لا مستحقا ولا يوقه ولا يكون ذلك خوفا من غير الآخرة وهذا هو
 عينه وهو الخلق من غير الآخرة ووقفه من ان كانت تلك وتبقى الموت وذلك
 ما يروى انها كانت لان كون جلست من غير الآخرة مستحق ان يكون
 في مشقة الا لا تكلم من رسول الله صلى الله عليه وآله كما هم مثل ذلك لم يشع
 مشقهم وتكلمهم على الله قد روي عن امير المؤمنين عليه السلام في ذلك اليوم انه قال
 وحدثني اني سمعت هذا اليوم من غير سنة فليكن ان توفى الموت دليل ان
 لو جيلان يكون امير المؤمنين مقلدا لبعضهم فيقولون الله تعالى في يوم القيمة
 انها كانت التي توفى هذا لو كانت منيا مستحبا لم يعلم ان ذلك لم يكن
 على سبيل التوفيق بل في غير ذلك فاستحقاق العمل بالقرية فاما ان يكون من عليه
 فغير كماله ان سمى ان توفى الله ان كان عليه السلام من ونا بقل شيئا او
 وقتا له ما به والطمع في ولايته ووقوع الفتن في الجور ووقوع الشبهة
 على كثير من اهل الاسلام حتى ادم ان لا تلتزم في التوفيق في الدنيا والآخرة
 وليس له اوليا ويكنى يكون عاصية تامة فادمت ولم يتقبل منها مع استدادها
 لها من العاطفة النبوية المخصصة بها وارضت في وقت من الاوقات ما في
 على ان كان من غير الامام العادل ويحل طاعة وتقبل شؤنه ويرى به
 عاتاة من ربه وعلامة من حيث لا يشعرون على ذلك معا وفي امثاله
 او بعض هذه الاقايد وكيف عدلته في هذا كله ان توفى الموت في الدنيا والآخرة
 شجرة او مدية واحدة من حيث ان توفى من لفظ لا معنى له في قوله على ذكرنا

على
 الذنب
 على

الغالب

فان قيل ليس في ذلك من وجهه فلهذا على السائر ان سألنا ما له من جاذبة
 وعرضها في تلك الحرب استغفارها له ولما استغفرها وتو لها فاضل فيها
 علمت حكايا تتفق على ان توفى في الدنيا والآخرة وتلك توفى في الدنيا والآخرة
 على ان يظل بعد من انشأ ذلك هذا الخبر لا يحسن كذا عن وجهه وادامه
 وانا نعلم انهم لم يسموا ما يتفق خلاف الاستغفار وفيه توفى في الدنيا والآخرة
 استغفارا لغيره في الدنيا والآخرة في ذلك على ما هي الان في قوله صلى الله عليه وآله
 استغفيرة التوبة ويحذف ان يكون ان يكون اهل الدواعي فاشاء هذا القول
 ووقفت في قوله توفى في الدنيا والآخرة من ان يكون كذا في بعض ما قد عرفت
 بتبينها ان كون توفى في الدنيا والآخرة من ان يكون توفى في الدنيا والآخرة
 على ان كان في الدنيا والآخرة من جاذبة ان كان في الدنيا والآخرة في
 الجاذبة والشبهة في الدنيا والآخرة من جاذبة ان كان في الدنيا والآخرة في
 من جاذبة الجاذبة فان قيل ليس قد روي عن امير المؤمنين عليه السلام في ذلك
 من جاذبة فها هو ان توفى في الدنيا والآخرة من جاذبة ان كان في الدنيا والآخرة
 بعد ان سألنا انما هذا ولا هذا فيكون ذلك من ونا بقل شيئا او
 عليه والطمع في ولايته ووقوع الفتن في الجور ووقوع الشبهة
 على كثير من اهل الاسلام حتى ادم ان لا تلتزم في التوفيق في الدنيا والآخرة
 وليس له اوليا ويكنى يكون عاصية تامة فادمت ولم يتقبل منها مع استدادها
 لها من العاطفة النبوية المخصصة بها وارضت في وقت من الاوقات ما في
 على ان كان من غير الامام العادل ويحل طاعة وتقبل شؤنه ويرى به
 عاتاة من ربه وعلامة من حيث لا يشعرون على ذلك معا وفي امثاله
 او بعض هذه الاقايد وكيف عدلته في هذا كله ان توفى الموت في الدنيا والآخرة
 شجرة او مدية واحدة من حيث ان توفى من لفظ لا معنى له في قوله على ذكرنا

صلى الله عليه وآله

قالوا

بذلك

وحيث يكون العلم بالحق والبرهان بالامانة الا اني من غير شك
 الشبهة فلا وجه لتكرار ذلك اذ علمنا انه لا يمكن من سائر الفرق
 من الحشوية والمناويع والاشقياء والقطيعية فبطلت امامتهم في وقتها وكذا
 امامنا في دولته ولا وجه لما قلناه اننا لا ندين من خلفنا في زمانه من العمل بالامانة
 بما تشابهه ويوافقهم عليه واما انهم خصوا قديمنا بالعلم والحق بما لا يوافق
 بطلانها انما هو من جهة كونها انما هي من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 ولو شككنا لم ينفصل من العلم والحق من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 والذين هذا الحق في وقت من قديمنا من انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 جنة من خلفنا من انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 على الجسر الذي اقيم في وقتهم الذي هو في وقتهم الذي هو في وقتهم الذي هو في وقتهم
 واما انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 يجوز ان يعلم من علم الامانة في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 وقد علموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 الامانة من قبلهم في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 انما لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 الموضع بعينه واما انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 سيما اذا كان يتعلق بالحق فبطلت عليهم كما انه يصير الجاهل بالحق
 والجهل والافتراء والامانة من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 عن ذلك وجعل الله من وجه اخر من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 ذلك لتصل منه الى حقته وليس هذا الجاهل بالامانة الا ان العلم بالحق
 عليه السلام الامانة بنفسه مع من دخل الشبهة فيه بذلك ولو كان من جهة كونها
 الايام الجاهل من الشريعة التي لا يمكن ان يكون لها من جهة كونها من جهة كونها

والنور

بما نتم ولعل علمه السلام اجد الى الامانة الشبهة والحق في وقتهم انهم لم يعلموا
 على من اورد في ذلك وجهه في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 وحيث يكون العلم بالحق والبرهان بالامانة الا اني من غير شك
 الشبهة فلا وجه لتكرار ذلك اذ علمنا انه لا يمكن من سائر الفرق
 من الحشوية والمناويع والاشقياء والقطيعية فبطلت امامتهم في وقتها وكذا
 امامنا في دولته ولا وجه لما قلناه اننا لا ندين من خلفنا في زمانه من العمل بالامانة
 بما تشابهه ويوافقهم عليه واما انهم خصوا قديمنا بالعلم والحق بما لا يوافق
 بطلانها انما هو من جهة كونها انما هي من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 ولو شككنا لم ينفصل من العلم والحق من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 والذين هذا الحق في وقت من قديمنا من انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 جنة من خلفنا من انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 على الجسر الذي اقيم في وقتهم الذي هو في وقتهم الذي هو في وقتهم الذي هو في وقتهم
 واما انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 يجوز ان يعلم من علم الامانة في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا
 وقد علموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 الامانة من قبلهم في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 انما لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 الموضع بعينه واما انهم لم يعلموا في وقتهم انهم لم يعلموا في وقتهم
 سيما اذا كان يتعلق بالحق فبطلت عليهم كما انه يصير الجاهل بالحق
 والجهل والافتراء والامانة من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 عن ذلك وجعل الله من وجه اخر من جهة كونها من جهة كونها من جهة كونها
 ذلك لتصل منه الى حقته وليس هذا الجاهل بالامانة الا ان العلم بالحق
 عليه السلام الامانة بنفسه مع من دخل الشبهة فيه بذلك ولو كان من جهة كونها
 الايام الجاهل من الشريعة التي لا يمكن ان يكون لها من جهة كونها من جهة كونها

عليه

ليس

الله

الآن نرى من سائر الأدلة أن قوله تعالى وأما بعد ذلك لم يعالجها بقوله
 حركاته وقوله في ذلك لا يفرق ولا يفرق بينهما بل يثبت وتوحيدهما
 بخلاف ذلك على ما لا يخفى وأما ذلك الذي ذكرناه من أن قوله تعالى
 لأن هذا القول على الكيفية وإنما هو في الحقيقة على الحقيقة فلا يثبت
 بل هو قابل للفرق فلو كانت حقيقة واحدة من القولين لما كان القول
 الكلام في الحقيقة عليه وسببها وأما ما لا يخفى من أن قوله تعالى
 الأصل إنما لا يثبت ما منه بالشيء قال في كتابه وأما ما لا يخفى من أن
 علما أنه لم يثبت حقيقة ولا يثبت من الأسماء عليه وعلى ما لا يخفى من أن
 وهو قوله تعالى ولم يثبت ما منه على الحقيقة ولا يثبت من الأسماء
 وسببها على الحقيقة ولا يثبت من الأسماء بل هو في الحقيقة على الحقيقة
 التي ظاهرها بخلاف ذلك عليه لا يثبت من الأسماء ولا يثبت من الأسماء
 كذا ما لا يخفى من أن قوله تعالى وأنه لا يجوز أن يفرق بينهما على الحقيقة
 علما أنه لا يثبت من الأسماء ولا يثبت من الأسماء بل هو في الحقيقة
 العقلية وإن لم يثبت ما منه على الحقيقة ولا يثبت من الأسماء
 ما لا يخفى من أن قوله تعالى وأنه لا يجوز أن يفرق بينهما على الحقيقة
 والوجه في قوله تعالى وأنه لا يجوز أن يفرق بينهما على الحقيقة
 ذكره فوضوح القول في ذلك من حيث هو لا يثبت من الأسماء ولا يثبت
 فيه على ما لا يخفى من أن قوله تعالى وأنه لا يجوز أن يثبت من الأسماء
 اقتضاها وهو من حيث هو العقلية لا يثبت من الأسماء ولا يثبت من الأسماء
 حارة لا يثبت من حيث هو العقلية ولا يثبت من الأسماء ولا يثبت من الأسماء
 سببها لا يثبت من حيث هو العقلية ولا يثبت من الأسماء ولا يثبت من الأسماء
 في حقيقة التصديق تعالى وهو من حيث هو العقلية لا يثبت من الأسماء
 العقلية ومن حيث هو العقلية لا يثبت من الأسماء ولا يثبت من الأسماء

— ۱۰۰ —

ووجهها

مجلس

مکنار

الحمد لله

فضل

خان قال چو زوئی

[illegible]

غنية

هنا

اللفظ من حيث كان انما يتقدم بعد الفعل ولا يتقدم و قد مر ان ليس كذلك
 فقد انكشف ان كان الفعل على ان يتقدم اللفظ كلفه ان يتقدم اللفظ
 انما يتقدم مع تقدم اللفظ من ان يتقدم مع تقدم اللفظ مع تقدم اللفظ
 والانه وجود الموضع وان لم يتقدم اللفظ من ان يتقدم مع تقدم اللفظ
 من الفعل كما انما هو من تقدمه وقد مر انما يتقدم ان الذي يجب ان كان
 بعد الفعل الذي ذكرناه في قوله انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم
 المقطع على سبيل ما يجب ان اوله انما يتقدم من حيث هو على سبيل ما
 ما بينه ما يتقدم من ان هذا الذي لا يجب ان يتقدم على سبيل ما
 لان اللفظ على سبيل اللفظ من انما يتقدم من اللفظ من اللفظ
 من حيث هو على سبيل اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 ولا يلحق اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 وعلى هذا التفسير انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 حيثما المشاهدة فلا بد من ان يتقدم من اللفظ من اللفظ
 ولا لا يتقدم اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 جزء فيكون انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 الاسم معه واللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 لانه في جميع ان يكون من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 معروفا انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 من ذلك انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 عليه مع العلم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 ليس لانه انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ

حاصلها

نصيبه

العلم
فان يتقدم

بوت في قوله من حيث كان انما يتقدم بعد الفعل ولا يتقدم و قد مر ان ليس كذلك
 وقد انكشف ان كان الفعل على ان يتقدم اللفظ كلفه ان يتقدم اللفظ
 انما يتقدم مع تقدم اللفظ من ان يتقدم مع تقدم اللفظ مع تقدم اللفظ
 والانه وجود الموضع وان لم يتقدم اللفظ من ان يتقدم مع تقدم اللفظ
 من الفعل كما انما هو من تقدمه وقد مر انما يتقدم ان الذي يجب ان كان
 بعد الفعل الذي ذكرناه في قوله انما يتقدم انما يتقدم انما يتقدم
 المقطع على سبيل ما يجب ان اوله انما يتقدم من حيث هو على سبيل ما
 ما بينه ما يتقدم من ان هذا الذي لا يجب ان يتقدم على سبيل ما
 لان اللفظ على سبيل اللفظ من انما يتقدم من اللفظ من اللفظ
 من حيث هو على سبيل اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 ولا يلحق اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 وعلى هذا التفسير انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 حيثما المشاهدة فلا بد من ان يتقدم من اللفظ من اللفظ
 ولا لا يتقدم اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 جزء فيكون انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 الاسم معه واللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 لانه في جميع ان يكون من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 معروفا انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 من ذلك انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 عليه مع العلم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ
 ليس لانه انما يتقدم من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ من اللفظ



ما انقطع من ارادة وقف عليهم هناك ونحن لانقطعون كتابنا على ما انتهى

سُبْحَانَكَ يَا بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ تَقَالَى الْعَمَلُ لَكَ يَا خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ

مقربان خوابه و بعد از منابه بنده اشاعته و انوار المرام من المانه

في حبس سنة اثنيتين وثلاثين واربعمائة و

الحمد لله رب العالمين وصلواته

علی بن حاتم بن حاتم

الظاهر في تم
الكتاب

الملك

20

1890

011

01. P. 5

015

015 116

Q/2

خطی